سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية
رقم: 01

أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية حول

الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

المنعقدة بتاريخ 28 نوفمبر 2016

مدير السلسلة

أ. د/ عبد الله مقلاتي مدير المخبر

الاشراف والتنسيق

أ. د/ عبد الله مقلاتي، د/ عمر بوضربة، د./أبو بكر الصديق حميدي، أ. د/كمال بيرم

المراجعة اللغوية والإعداد التقني

د/ عبد الحميد عمران و.أ /الطاهر خالد

اللجنة العلمية المشرفة على تحكيم الندوة	
أ.د/ عبد الله مقلاتي	أ. د صالح لميش
أ. د/ محمد يعيش	أ. د/ أحمد مسعود سيد علي
أ. د/ عبد الكامل جويبة	أ. د/كمال بيرم
د/ عمر بوضربة	د./أبو بكر الصديق حميدي
د/ عبد الحميد عمران	د/ فتح الدين بن أزواو
د/ حسين محمد الشريف	د/ منى صالحي
د/ عيسى بن قبي	د/ محمود بوكسيبة
أ. د/ محمد السعيد قاصري	د/ مصطفى عبيد

رقم الايداع القانوني: السداسي الأول 2018
ISBN: 978-9931-9460-0-7

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
حي إشبيلية، ص ب 160 ولاية المسيلة-الجزائر-
البريد الالكتروني: revuehalgint@gmail.com
الموقع على الانترنت: virtuelcampus.univ-msila.dz/lerra2

كلمة مدير المخبر

أتشرف باسمي الخاص وباسم أعضاء المخبر بتصدير هذه السلسة، والتي نهدف من خلالها لنشر أعمال المخبر من ندوات وأيام دراسية وملتقيات وطنية ودولية، وقد تراكمت في أرشيف المخبر كثير من البحوث والدراسات التي تستحق النشر.

وكل ذلك ايمانا منا بدور المخابر في اثراء البحث العلمي الجامعي، فمهام الجامعة متنوعة بين العمل البيداغوجي وبين البحث العلمي، وعلى مخابر البحث مواكبة حركية البحث وإثراء الإنتاج العلمي خدمة للجامعة الجزائرية وأطراف الشراكة المختلفة.

ونستهل هذه السلسلة بنشر أعمال الندوة الدكتورالية الوطنية حول "**الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**"، والمنظمة يوم 28 نوفمبر 2016 بفضاء جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

وهذه الأعمال المنتقاة تعالج إشكاليات مختلفة من قضايا الأرشيف وكتابة تاريخ الجزائر، وخاصة ما تعلق بأهمية الأرشيف في كتابة التاريخ، ومكانة الأرشيف بالمقارنة مع المصادر التاريخية الأخرى، وخيارات المؤرخ في انتقاء الوثيقة المعبرة عن الحقيقة التاريخية والتعامل معها... وغيرها من القضايا الإشكالية.

كما اهتمت بعض البحوث بعرض حصيلة الأرصدة الأرشيفية الخاصة بتاريخ الجزائر، والموزعة بين الأرشيفات الوطنية والدولية، وهو ما يقدم خدمة جليلة للباحثين، ولطلبة الدكتوراه خاصة، ويسمح بتبادل المعارف والتجارب، وتطوير البحث العلمي التاريخي.

وفي هذا المقام نتقدم بالشكر الخالص لإدارة الجامعة ممثلة في مديرها البروفيسور أحمد بوطرفاية التي رعت الندوة وشجعت طباعتها، ونثني على جهود المجلس العلمي للمخبر، وخاصة سهره على تحكيم البحوث المنشورة في هذا المصنف.

ونأمل أن يكون هذا الجهد ثمرة مفيدة للطلبة والباحثين، ولبنة رصينة في مشروع البحث العلمي الخاص بتاريخ الجزائر.

الأستاذ الدكتور: عبد الله مقلاتي

بطاقية الندوة الدكتورالية الوطنية

الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

الإشكالية:

يعتمد البحث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر على الأرشيف مصدرا أساسيا للكتابة، ويطرح الأرشيف اليوم عدة إشكاليات قانونية وسياسية وتاريخية، فمنذ الاستقلال والى اليوم تبقى وضعية الأرشيف غامضة، ذلك أن الأرشيف الوطني الجزائري لم يفرج عن كامل أرصدته لأسباب قانونية وسياسية، وأما الأرشيف المصادر في دور الأرشيف الفرنسية فإن الدولة الجزائرية ظلت تطالب فرنسا باسترجاعه من دون تحقيق نتائج ملموسة.

ويطرح الاعتماد بالأساس في البحث على المؤسسات الأرشيفية الفرنسية مشكلا في معرفة الحقائق التاريخية، ولا يمكن الاعتماد وفقط على أرصدة الأرشيف الوطني الجزائري، كما أن الوثيقة المفرج عنها لا يمكنها أن تعبر عن الحقيقة كاملة، بل يجب على المؤرخ أن يمحصها ويقارن مادتها بما ورد في المصادر الأخرى.

ولهذا يطرح الأرشيف في مجال التأريخ عدة إشكاليات، فهل يعتمد في البحث بشكل أساسي على الأرشيف الأجنبي أم الأرشيف الوطني؟، وما أهمية الوثيقة في الكتابة مقارنة بالمصادر الأخرى المكتوبة والحية؟، وكيف يتم التعامل مع نص الوثيقة، قراءة وتحليلا واستنباطا ومقارنة؟

وإن كل هذه الأسئلة تطرح بحدة منهجية وعلمية على الباحث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ويتطلب على طلبة الدكتوراه التعامل بعلمية منهجية مع مصادر المعرفة التاريخية، وهو ما تحاول الندوة طرحه ومعالجته.

الأهداف:

نسعى من خلال هذه الندوة لتحقيق الأهداف الآتية:

– المساهمة في كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وهي مهمة شاقة تتطلب تضافر جهود الباحثين، وطرح إشكاليات منهجية وعلمية عميقة، تستهدف نقد مصادر الكتابة المتمثلة أساسا في الأرشيف.

– توجيه عناية واهتمام الباحثين من أساتذة وطلبة الدكتوراه إلى حقل مهم من الدراسات الخاصة بمصادر كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

– توضيح أهمية الأرشيف وسبل التعامل مع الوثائق التاريخية نقدا وتمحيصا للوصول الى الحقائق التاريخية.

المحاور:

1- الإشكاليات القانونية والسياسية للأرشيف.

2- الأرشيف وإشكالية إعادة كتابة تاريخ الجزائر.

3- منهجية التعامل مع الوثيقة الأرشيفية والمخطوطة.

4- الباحث وطالب الدكتوراه وصعوبات البحث في الأرشيف.

5- عرض تجارب الباحثين في التعامل مع الأرشيف.

6- الأرشيف ومجالات البحث الاجتماعي والثقافي.

7- التعريف بالأرصدة التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر عبر مختلف المراكز الأرشيفية ودور المخطوطات داخل الوطن وخارجه.

الهيئة المشرفة:

الرئيس الشرفي للندوة: أ. د/ أحمد بوطرفاية مدير الجامعة.

مدير الندوة: أ. د/ مقلاتي عبد الله مدير المخبر.

رئيس الندوة: د/عمر بوضربة.

رئيس اللجنة العلمية للندوة: أ.د/ محمد يعيش.

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ حميدي ابو بكر الصديق وأ.د/ بيرم كمال

بحوث أعمال الندوة الدكتورالية الوطنية حول

الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

الأرشيف ودبلوماسية الثورة الجزائرية (1962-1954)

د/عمر بوضربة

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

مقدمة:

رغم ما شهدته الدراسات التاريخية في مجال تاريخ الثورة الجزائرية 54-1962 من تطور في السنوات الأخيرة، إلا أنّ جوانبا عديدة من هذه الفترة لم تلق حظها الكافي من الدراسة والتحليل، وباعتقادي أنّ نشاط جبهة التحرير الوطني في الخارج وفي مختلف مظاهره لم يتمّ تناوله بشكل مفصّل انطلاقا من الأرشيف الجزائري والفرنسي معا.

ولعلّ من أبرز ما يميّز ثورة نوفمبر 1954 الجزائرية عن كثيرٍ من ثورات عالمنا المعاصر هو توظيفها لكل أساليب المواجهة في الداخل كما في الخارج في مواجهة قوة استعمارية كبرى تملك من الإمكانات الشيء الكثير، فقد وظفت جبهة التحرير الوطني على الصعيد الخارجي طاقات الشعب الجزائري لحشد الدعم المادي والمعنوي دعما للمجهود العسكري في الداخل ولتمكين القضية الجزائرية من التدويل في هيئة الأمم المتحدة، وباعتقادي أنّ هذا الجانب لم يلق حظه من التثمين لذا فهذا العامل يُعدّ من أهم الدوافع التي دفعتني لتناول موضوع هذا البحث: "**تطور نشاط جبهة التحرير الوطني بالخارج 1954-1960**".

أما فيما يتعلّق بالمصادر الأساسية التي اعتمدت عليها في إنجاز الدراسة فتتمثّل في:

أولا: محفوظات الثورة الجزائرية بالأرشيف الوطني: وهي قسمان:

1- محفوظات الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية، وهي قسمان: القسم الأوّل ويتمثّل في محاضر اجتماعات الحكومة المؤقّتة من 1جويلية 1959 إلى 12 نوفمبر 1959،

وجمعت في علب مصورة (Micro fiches) من G001 إلى G010، والتي تضمّ كذلك محاضر اجتماعات العقداء العشرة بتونس (G010)، أما القسم الثاني- وهو الأهم- فيتمثّل في محفوظات وزارة الشؤون الخارجية، وهو رصيد ثري يضمّ أكثر من ثلاثمائة علبة ويخصّ قسم هام منها المكاتب والبعثات الخارجية.

2- محفوظات المجلس الوطني للثورة المنعقد بالعاصمة الليبية طرابلس ما بين 1959/12/16 و1960/01/18، والتي احتوت تقارير هامّة عن النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقّتة، واستعملت منها العلب المصورة رقم: C02C010، C011، C012، C013.

- محفوظات المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة آوت 1961-بطرابلس-: واستعملت منها أربع علب مصورة هي: C018، C025، C038، C042.

ثانيا: الأرشيف الفرنسي: وهو على ثلاثة أقسام:

1-محفوظات مركز الأرشيف الدبلوماسي(C.A.D) التابع لوزارة الخارجية الفرنسية (La Courneuve) بباريس.

2-محفوظات مركز أرشيف ما وراء البحار(C.A.O.M) بأكس أون بروفانس بمرسيليا.

3- محفوظات الأرشيف العسكري مصلحة التاريخ للجيش البري(S.H.AT) بقصر فانسان بباريس.

إضافة إلى هذه المصادر الأساسية فقد اطلعت على بعض وثائق الثورة الجزائرية بالمكتبة الوطنية السورية- مكتبة الأسد-، وهي وثائق دعائية صادرة عن وزراة الإعلام في الحكومة المؤقتة وعن مكتب الحكومة المؤقتة بدمشق، وبعض الصحف السورية.

كما أثريت الموضوع بتنويع المصادر والمراجع، وذلك بالاعتماد على الشهادات الشفوية والمكتوبة لبعض وزراء الحكومة المؤقّتة مثل شهادات: بن يوسف بن خدّة، محمد يزيد، يضاف إليهم موظفون بالحكومة مثل: رضا مالك، محمد يعلى، صالح بلقبي، وزين

العابدين منجي، واستندنا كذلك إلى الشهادات المكتوبة لبعض شخصيات المرحلة، مثل كتابات: أحمد بن بلّة، عبد الرحمن كيوان، بن يوسف بن خدّة، مبروك بلحسين، فرحات عبّاس، سعد دحلب، وعلي كافي ورضا مالك، وعمر بوداود، علاّل الفاسي، وفتحي الديب وتوفيق الشاوي.. وغيرها، كما لم نُغفل كتابات أبرز الشخصيات الفرنسية المعاصرة، حيث وظّفنا "**مذكرات الجنرال ديغول**"، وكتاب جاك ماسو "**الجزائر من 13 ماي إلى المتاريس** " وكتاب برنار تريكو "**دروب السّلام** " وكتب فرنسية أخرى لا تقل أهمية عنها.

وأثرينا الموضوع بمصادر ذات أهمية بالغة، ألا وهي الجرائد مثل جريدة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني، وجرائد فرنسية.

ودعّمنا بحثنا بمراجع ودراسات أساسية أعانتنا في وضع الإطار العام للموضوع، مثل كتابات أبرز المؤرخين والباحثين الجزائريين: مثل محمد حربي، وسليمان الشيخ، محمد العربي الزبيري، جمال قنّان، وأحمد بن فليس ومحمد تقيّة وغيرهم.

أولا: المصـادر

1- الوثائق والأرشيف

1.1- باللغة العربية

-جبهة التحرير الوطني: مصلحة الدعاية والاستعلامات: "الشعب الجزائري وثورته"، سلسلة دراسات ووثائق عن الجزائر والثورة الجزائرية، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، سوريا.

-حزب جبهة التحرير الوطني: الأمانة الدائمة للجنة المركزية، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزائر، 1987.

-مكتب ج.ت.وبدمشق: قسم الدعاية: "الاستعمار وآثاره في الجزائر"، 1958، محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية،دمشق،الجمهورية العربية السورية.

-**وزارة المجاهدين**: النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

1.2-الأرشيف باللغة الأجنبية(الفرنسية)

1.2.1-أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CAN)

-CAN:CNRA Session 1961,Micro fiche C042,doc: "Lettre de Mohamed Khider à Fathi Edib,Novembre 1958.
-CAN:CNRA Session de 59/1960, Micro Fiche C02,"Rapport sur L'Activité du CCE",Abdelhamid Mahri.
-CAN:CNRA, b2, dos15, MAE "Rapport d'activité du Ministère des Affaires Extérieures, Le Caire 5/1/1960
-CAN:CNRA, Rapport du Ministère de l'intérieure59/1960,Micro fiche C11.
-CAN:CNRA 59/1960, b02, doc10, Ministère De L'information- "Notes Ayant Servi De Base A L'Exposé Du Ministère De L'information".
-CAN:CNRA Session Aout1961, MF C025,"Rapport de AbdelhafidBoussouf".
- CAN:CNRA Session Aout 1961, MF C018.

1.2.2- أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (CAN)

-C.A.N: Fond: G.P.R.A, M.A.E, Boite N°05, Dos 08, Rapport "La question Algérienne et L'O.N.U, 1Décembre1960".
-CAN:GPRA, Micro fiche G004, P V de Réunion du 03/07/1959.
-CAN:GPRA,MAE,b5,dos10,doc1,"Rapport-Notre politique au Moyen-Orient", KrimBelkacem,20/03/1960.
-CAN:GPRA,MAE, b03, dos03, doc10, CCE "Télégramme De Protestation Adressé au Président Bourguiba", Le Caire 13/07/1958. -CAN:GPRA, MF G004, PV de réunions du 03/07/1959. -CAN,GPRA, MF G004,"Rapport de Politique Générale "Ferhat Abbas, Tunis 20/06/1959.
-CAN:GPRA, MF G007, PV de Réunion du 27 et 28/09/1959.
-CAN:GPRA, MAE, b5, dos 4, doc10"Rapport à Messieurs le président du conseil, Le vice président du conseil, Les ministres et sous secrétaires d'État, Messieurs Les Délégués de l'intérieur", Docteur Lamine Mohamed(Debaghine), Tunis, Le 27/10/1959.
-CAN:GPRA, MF G004, PV de Réunion du01/07/1959.
-CAN:GPRA, MF G008, PV de Réunion du11/11/1959.
-CAN:GPRA, MAE, b5, dos8, doc2"Rapport confidentiel Au Ministre des Affaires Nord Africaines "ALN/FLN, Base de Tunisie, Relations Extérieures, Avril 1960.

-CAN:GPRA,PV de la réunion du 03/10/1959, MF G007.
-CAN:GPRA, PV de Réunions du 20 au 28/09/1959, Et du11et 12/11/1959,MF G007, G008.
-CAN:GPRA, PV de Réunion du07/10/1959, MFG007.
-CAN:GPRA, b3, dos3, doc3, Ferhat Abbas "Le problème des Frontières Entre L'Algérie Et Le Maroc",11/07/1961.
-CAN:GPRA,MAE,b5,dos10,doc1,"Rapport-Notre politique au Moyen-Orient", Krim Belkacem,20/03/1960.
-CAN:GPRA, MAE, b 06, dos 01, doc 09,"Réunion d'information pour les représentants du FLN En Europe".
-CAN:GPRA, MF G005, PV de la Réunion du 11/07/1959.
-CAN:GPRA, PV de la Réunion du 01/07/1959, MF G004.
-CAN:GPRA, MAE, b5, dos11, doc3"Télégramme à l'Ambassade de L'Inde En Égypte, 29/06/1960.
- CAN:GPRA, MAE, b 5, dos 4, doc10"Rapport à Messieurs le président du conseil, Le vice président du conseil, Les ministres et sous secrétaires d'État, Messieurs Les Délégués de l'intérieur", Docteur Lamine Mohamed, Tunis, Le 02/10/1959.
-CAN:GPRA, MAE, b05, dos06, doc03"Rapport-Entretien Chanderli avec John Kennedy, 16/08/1960.
-CAN:GPRA, MF G004, Pv de Réunion du 03/07/1959.
-CAN:GPRA, PV de réunions du 02/10/1959, MF G007.
-CAN:GPRA, PV de réunions du 03/10/1959, MF G007.
-CAN:GPRA, MAE,b110, dos2, doc3"Rapport d'activit –février 1960/février 1961".
-CAN:GPRA,b4,doc 5"Lettre de Amar Aouamrane 20/07/1958".
-CAN:GPRA, b07, dos01, doc04"Rapport d'Activité Diplomatique, Novembre 1958, Bureau de JDAKARTA.
-CAN: GPRA, b03, dos05, doc 01"Lettre de Lakhdar Brahimi à M^{R} Mohamed Lamine Debaghine".
-CAN:GPRA, MF G004,PV de Réunion du 01/07/1959.
-CAN:GPRA, b07, dos01, doc04,"Rapport d'Activité Diplomatique-Novembre 1958", Délégation de New Delhi.
-CAN:GPRA, MAE, b2, dos2, doc2,"Lettre de Fatih Agha Bouayed à Mohamed KHIDER".
-CAN:GPRA, MAE, b2, dos2,doc4,"Lettre de Mohamed Khider à Mohamed Khalil".
-CAN:GPRA, MAE, b01, dos01, doc01,"Rapport sur la mission de M^{r} TAIEB(Boudiaf) à Berne".
-CAN:GPRA, MAE, b01, dos10,doc01,"Rapport sur La Mission de M^{r}Taieb

à Zurich".
-CAN:GPRA, pvs de Réunions des 10 MF G010.
-CAN:GPRA,MFC009, Lettre De Ferhat Abbas au Chefs Militaires,B 18/12/1959.
-CAN:GPRA,G006, Pv de Réunion –Membres du GPRA et Chefs Militaires-du 21/09/1959.
-CAN:GPRA, MF G007, PV de Réunion 07/10/1959.
-CAN:GPRA,MF G008, PV de Réunion11/11/1959.
-CAN:GPRA, MF G007, PV de Réunion 03/10/1959.
-CAN:GPRA, MF G008, PV de Réunion 21/09/1959.
-CAN:GPRA, MF G007, G008, Pv de Réunion 25/09/1959. -CAN:GPRA, MF G007, G008, Pv de Réunion 26/09/1959
-CAN:GPRA, MF G007, G008, Pv de Réunion 27/09/1959
-CAN:GPRA, MF G007, G008, Pv de Réunion 28/09/1959
-CAN:GPRA, b09, dos06,doc04,"Déclaration de De gaulle 16/09/1959".
-CAN:GPRA, MF G004,"Décisions du conseil des Ministres 20/09/19.
-CAN:GPRA, MF G008, Délégation de Tunisie "Procès verbal de la réunion d'information du19/09/1959".
-CAN:GPRA, G005, Pv de Réunion 20/09/1959.
-CAN:GPRA,MF G007, PV de Réunion 28/09/1959.
-CAN:GPRA, MF G007, G008, GPRA- Ministère de l'information-:Texte De La Déclaration Du GPRA",28/09/1959.
-CAN:GPRA, MF G007,PV de Réunion du07/10/1959,"Rapport de Mahri– L'Entretien Avec Bourguiba-
-CAN:GPRA, MF G007,"Rapport de Boussouf"02/10/1959.
-CAN:GPRA,G009, PV de Réunion du12/11/1959.
-CAN:GPRA, G009,"Instructions Aux Frères-Ben Bella, Ait Ahmed, Bitat, Boudiaf, Khider-Tunis, Le12/11/1959,Le Président.
-CAN:GPRA, G009, "Communiqué Du GPRA12/11/1959"Tunis, Le Président.
-CAN:GPRA,b 04,dos 11,doc 03,"Proclamation-Au Nom Du Peuple ALGERIEN-"19/09/1958.
-CAN:GPRA,MFG009,"Décisions du conseil des Ministres 12/11/1959.
-CAN:GPRA, b09, dos03, doc02,"Stratégie de Négociation "M'Hamed Yazid, 09/09/1959.
-CAN:GPRA, MAE, b161, dos 02,doc 09,"Mémoire sur L'entretien Mohamed Khider-J.Beggara. -CAN:GPRA, b161, dos02, doc08,"Rapport sur Le Contacte Secret Entre Ait Ahcen Et Rachid Avec Gobosonniere, 08/07/1957. CAN:GPRA, MAE, b161, dos 02,doc10,"La décision du CCE pour un 2emContacte Avec

Gobosonniere".
-CAN:CNRA59/1960, MF C02,"Rapport sur L'Activité du CCE", Abdelhamid Mahri.
-CAN:GPRA,MF G008,PV de Réunion du 26/10/1959.
-CAN:GPRA, MFG008,PV de Réunion du 26/10/1959, "Intervention de K.Belkacem".
-CAN:GPRA, MF G008,"Rapport de Ahmed Boumenjdel Sur L'entretien Avec Le Prêtre Martin-Tunis Le 24/10/1959.

1.2.3-أرشيف مركز ما وراء البحار CAOM.Aix-en Provence

-CAOM:FondsMinisteriels,b81F/110,"Notice D'information-Syndicalisme Et FLN-Premier Ministre,30/06/1959.
-CAOM: FM, 81F/110, Présidence du Conseil, rapport "Les Finances du FLN en 1958",07-08-1958-secret-.
-CAOM: FONDS Ministériels: 81F/110, Premier ministre, Notice de Documentation, très secret, "Les animateurs de la Rébellion Algérienne",T III (Bou-Br),Boulahrouf Mohamed Taieb.
-CAOM : F M,81F/110, Les Animateurs.. T IV (C-D), Francis Ahmed.
-CAOM : F M,81F/110,Les Animateurs.. T II(B-Bi), Ben Yahia Mohamed Seddik,p127.
-C.A.O.M: Fonds ministériels,81/114,"Note sur l'activité politique du FLN_décembre1958à juin1959_. -CAOM: Fonds ministériels, 81/114,"Note sur l'activité politique du FLN_décembre1958 à juin1958_".
-CAOM : Fonds ministériels : 81F/197, dos : 2, doc : 6"Le problème des 'Réfugies' Algériens au Maroc et en Tunisie" ministère de l'intérieure.
-CAOM: Fonds ministériels,81/114,"Note sur l'activité politique du FLN_décembre1958à juin1959
-CAOM: F M,81F/110, T IV(C-D),Chanderli Abdelkader Ben Slimane.
-CAOM: F M, 81F/110,Premier Ministre,"Rapport "Activités du gouvernement Provisoire de la République Algérienne(du3 au22 Juillet1959)"Chronologie.

1.2.4-أرشيف مركز الأرشيف الدبلوماسي بباريس (CAD)

-CAD:MAEF,SEAA,boite:7,dos:FLN,doc:Extrait du dossier présenté à l'ONU,Session1956. -CAD:MAEF,SEAA,boite:7,dos:FLN,doc:Extrait du dossier présenté à l'ONU,Session1957.
-CAD:MAEF,Afrique Levant,Algérie 1953/1959,boite :27 ,dos:12

,doc:Rapport " La CISL et L'Algérie" Ambassade de France en Belgique,11/7/1956.
-CAD:MAEF,Afrique Levant,Algérie 1953/1959,boite:27 ,dos:12,doc:CISL-Comité Executif"Texte de la résolution sur L'Algérie", Bruxelles, 2/7/1956.
-CAD:MAEF, Documents Diplomatiques Français-1959-Tome1 (1erjanveir-30JUIN), Imprimerie Nationale, Paris, 1994.
-C.A.D:MAEF, Documents Diplomatiques Français 1958 TII(1er juillet-31Décembre)"Note du conseiller diplomatique du gouvernement(yvesChataigneau) comité de coordination et d'exécution du F.L.N",ImprimerieNationale, Paris,1993.
nement --C.A.D:MAEF,S.E.A.A, Présidence duconseil, b7,dos: "Gouver Algérien En exil", doc: "Mission des deux leaders Algériens en Syrie",9-9-1955.
-C.A.D:MAEF, S.E.A.A,B:7,dos: Constitution d'un gouvernement Algérien en exil, doc1: "Rapport du Ministre des Affaires étrangères à Monsieur le secrétaire d'état chargé des Affaires Algériennes ",(présidence du Conseil).
-C.A.D:M.A.E.F, S.E.A.A, b:7,dos:1,doc:13"Mémorandum sur la dénonciation du traité de l'Atlantique nord, FERHATE Abbas, GPRA, Tunis 19/09/1960.
-C.A.D:S.E.A.A, boite 7,Présidence du conseil, Notice d'information "Le F.L.N et le mythe de l'état Algérien",11-08-1958.
-C.A.D:S.E.A.A(1959/1967),b:7,dos:F.L.N, doc :Notice d'information–Le F.L.N et l'instruction des jeunes Algériens-Présidence du conseil (secret),21/7/1958.
ementale1958---C.A.D:M.A.E.F,S.E.A.A, b :3, dos :2"Instruction gouvern 1960",doc :7"Algérie :Directives confidentielles d'information et d'action", Le premier ministre Michel Debré, paris, 10/03/1959.
-C.A.D:M.A.E.F,S.E.A.A, b:7,dos:1 FLN origine et doctrine du mouvement , doc:12 Note: "pour la mission de liaison avec l'Algérie", "30/12/1960.

-C.A.D:M.A.E.F, S.E.A.A, 1959/1967, b:9, dos: Lamine Debaghine, doc:1.

-C.A.D:S.E.A.A,(1959-1967),b:6,dos:2"F.L.N:Représentation extérieure", doc:3"Notice d'information: Les bureaux des Affaires extérieures duF.L.N",8/9/1960 .
-CAD:MAEF:SEAA, boite 7,Présidence du conseil, Notice d'information " Le F.L.N et le mythe de l'état Algérien",11-08-1958. -CAD:MAEF:SEAA, boite 7,Dos: Constitution D'un gouvernement Algérien en exil (secret),doc: Activités des nationalistes Algériens à l'étranger,06/09/1955.
-CAD:MAEF:SEAA, boite 7, Dos: Constitution D'un gouvernement

Algérien en exil (secret), doc: Le FLN et la formation d'un gouvernement Algérien libre,01/08/1956.
-CAD:MAEF:SEAA, boite 7,Dos: Constitution D'un gouvernement Algérien en exil (secret),doc: L'Égypte et la formation d'un gouvernement Algérien libre.
-CAD:MAEF:SEAA, boite 7,Dos: Constitution D'un gouvernement Algérien en exil (secret),doc: Télégramme chiffré(secret-urgent),gouverneur général, Algérie,24/09/1955.
-C.A.D:MAEF,S.E.A.A,Presidence du conseil, b7,dos:" Gouvernement Algérien En exil",doc:"Mission des deux leaders Algériens en Syrie",99-1955.

1.2.5–أرشيف الجيش البري الفرنسي–فانسان- (Shat)

-SHAT: boite 1H1163, dos:1, doc: "Neuf pays Africains Approuvent De gaulle "Reuter,01/11/1959.
-SHAT: b1H1124, dos1, doc "Pour quoi je suis à l'ONU?"Jaques Soustelle, In "Vérité sur L'Algérie",Organe officielle de l'Union pour le salut et le Renouveau de L'Algérie Française(USRAF),n°janvier 1957.
-SHAT:1H1151,dos:1,doc:Articles de journaux-"L'hummanité 27/09/1959",et "Le monde 27/09/1959".

أرصدة أرشيف الثورة الجزائرية، مركز الأرشيف الوطني الجزائري أنموذجا

أ. د/عبد الله مقلاتي

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

مقدمة:

منذ عدة عقود والدعوة قائمة لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، ومع قلة الأرشيف المتاح تواجه الباحثين إشكاليات عدة، هل يمكن المغامرة بالاعتماد على جزء من الأرشيف والمبادرة بكتابة هذا التاريخ، أم يجب التريث والاطلاع على كل الأرشيف الذي لا محالة سيفرج عنه يوما؟، إنها إشكاليات حقيقية أمام الباحثين، ومع ذلك فإن التعريف بالأرشيف المتاح مفيد لبداية الكتابة التاريخية، حيث هناك أرصدة متعددة في الداخل والخارج مفيدة وأساسية في كتابة تاريخ الثورة، منها الوطنية والفرنسية والأجنبية، وفي هذا الإطار نحاول التعريف ببعض تلك الأرصدة مركزين على أرشيف الحكومة المؤقتة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري الذي اطلعنا على كثير من وثائقه.

1. أهمية الوثيقة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية:

من بين القضايا المطروحة في كتابة تاريخ الثورة إشكالية المصدر، حيث نلاحظ نقصا فادحا في الوثائق المؤرخة، ويرجع ذلك لظروف خاصة، منها اعتماد الثورة على طابع السرية، إذ التدوين تقتضيه الضرورة فقط، ويلجأ الى إتلاف الوثيقة في حالة الشعور بالخطر، وقد ذكر ابن خدة أن لجنة التنسيق والتنفيذ اضطرت الى حرق نحو عشر كيلوغرامات من الوثائق خشية وقوعها في أيدي الشرطة الفرنسية، وبعض الوثائق وقعت فعلا تحت يد الإدارة الفرنسية ويمكن العودة إليها اليوم في أرشيف فانسان بفرنسا

خصوصا[1]، وإن الوثائق تكتسي في الدراسات التاريخية أهمية بالغة كونها وثائق تؤرخ لمرحلة من المراحل، وهي تحمل في طياتها مادة خبرية وفكرية ثرية، وقد عبر الدكتور أبو القاسم سعد الله عن أهمية قراءة ودراسة النصوص بالقول: "**وإن تذوق التاريخ واستيعابه والإحساس به يتوقف على قراءة النصوص المعاصرة، ذلك أنه لا يكفي أن يقرا المرء سردا للأحداث التاريخية أو تحليلا جافا مناقضا لها بل لا بد من قراءة النص الأصلي في لغته وعباراته وأسلوبه وحرارته الأولى، وذلك ما يعطي الحادثة معناها ولونها وقوتها**"[2].

وإن النصوص الأساسية للثورة هي أدبياتها وفكرها وبرنامجها وتصورها للمستقبل، فهي أسمى المصادر التي نفهم من خلالها الثورة في أهدافها ومبادئها وسياساتها، وتشكل النصوص الثلاث، فاتح نوفمبر ومؤتمر الصومام وبرنامج طرابلس أهم تلك النصوص، ولكنها ليست الوحيدة في مجال فهم الثورة والتأريخ لها، فهناك مجموعة هامة وثرية من الوثائق الأساسية والثانوية المهمة في تاريخ الثورة التحريرية.

وتمثل الوثائق المادة الخام لتطورات التاريخ والمخزون الفكري لتجارب الثورة، وقد حظيت بعض النصوص المشهورة بالدراسة في حين أغفلت باق النصوص، ولو أطلعنا على بعض المرجعيات مثل كتاب حربي حول وثائق الثورة الجزائرية أو ما يحتويه أرشيف الحكومة والمجلس الوطني للثورة لوقفنا على سيل من الوثائق المهمة يدفعنا بإلحاح الى معرفة الجديد من فكر وتاريخ الثورة، وإن التاريخ لا يمكن اختصاره في مجرد أحداث، بل هو أفكار وتصورات واستراتيجيات وكل هذه المعطيات نستقيها من الوثائق.

1- رابح لونيسي: منهج التعامل مع الشهادات والمذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية شهادات بن يوسف بن خدة نموذجا، مجلة عصور، عدد 7. 9، 2008، ص 29 وما بعدها.

2- أنظر تقديمه لكتاب زوزو عبد الحميد، عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1900-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر، 1987, ص. ص 5. 6.

إن الوثائق التاريخية للثورة تسعفنا في معرفة الحقائق التاريخية، ذلك أن هذه الوثائق تكشف لنا عما كان يدور في ذهن مسؤولي الثورة من أهداف وخطط للثورة، وتبين حجم الآمال والأفكار التي كانوا يعقدونها على الثورة في مختلف المجالات، كما توضح لنا من جهة أخرى طبيعة الخلافات التي كانت تدور بين المسؤولين حول طرائق تسيير الثورة وتجسيد أهدافها ومبادئها، وهي تخفي أحيانا أساليب وسياسات في فرض النفوذ والسيطرة على إدارة السلطة داخل أجهزة الثورة التنفيذية والتشريعية.

وقد بادرنا الى جمع وتحليل عينة من الوثائق والنصوص المهمة ضمناها الجزء العاشر من موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية[1]، تم انتقائها وفق معايير موضوعية، ومنها أهميتها التاريخية وقيمتها الفكرية، وكذا تنوعها وتوزعها الزمني بقصد تغطية المجالات المختلفة عبر سنوات الثورة، وقد وقع الاختيار على عشرين وثيقة، منها: بيان فاتح نوفمبر 1954، ومحضر اجتماع وميثاق الصومام، والتقرير السياسي المقدم للمجلس الوطني عام 1957، والتقرير المقدم للجنة التنسيق والتنفيذ في سبتمبر 1958، وبياني دورتي المجلس الوطني للثورة عامي 1960، 1961، والقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني الصادرة عام 1960. وكذا نصوص أخرى وثائق وشهادات تقدم معلومات تفصيلية عن بعض الأحداث والتطورات والأفكار، وكل هذه النصوص أوضحنا قيمتها وأهميتها في إضاءة تاريخ الثورة الجزائرية.

وتطلبت قراءة هذه النصوص منهجية خاصة بتحليل النصوص التاريخية، فقد عرفنا بهذه الوثائق وأبرزنا قيمتها، ووضعنا كامل النصوص المدروسة في سياقها التاريخي الذي كان سائدا آنذاك عشية صياغتها وإعدادها، كما توجب منا تتبع القراءات والتعليقات

1 – مقلاتي عبد الله: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية ج10، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

والنصوص المثرية للنص، وشرح وتفسير مضمون النصوص، ونقدها وتقييمها من جوانبه وزواياه المختلفة[1].

وعليه نؤكد أنه يتوجب الاهتمام بجمع ودراسة وثائق الثورة الجزائرية، واعتمادها مصدرا أساسيا في التأريخ للثورة التحريرية، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أين توجد وثائق الثورة وكيف يمكن التعريف بها؟

2 . لمحة عن أرصدة تاريخ الثورة الجزائرية:

إن أهم وثائق الثورة الجزائرية هي تلك التي أعدتها مؤسسات قيادة الثورة في الخارج والداخل، وقد حرصت على الاحتفاظ بها، وهي تتواجد اليوم من خلال الأرصدة الوطنية والأجنبية الآتية:

أ . الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم:

يتضمن وثائق الحكومة الجزائرية المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية, وهي وثائق أصلية خاصة بجبهة التحرير الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة وبعثاتها، وكذا مداولات المجلس الوطني للثورة المخطوطة، وتكمن أهميتها في أنها تكشف عن العديد من الجوانب الخفية في تاريخ الثورة، وخاصة الجانب السياسي والدبلوماسي، كونها وثائق أصلية وسرية ومحاضر جلسات نقاس أهم هيئتين قياديتين: المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهو ما يعطينا فكرة أوسع عن سير أعمال الثورة عبر الجهازين التشريعي والتنفيذي، ويتكون الرصيد من 19 قسم، 14 منها متعلق بالمجلس الوطني للثورة، و5 بالحكومة المؤقتة، وهذا لا يعني أن وثائق المجلس أكبر من وثائق الحكومة المؤقتة بل بالعكس، ويمكن الإشارة إلى بعض الموضوعات المهمة التي يعالجها الأرشيف في النقاط الآتية:

1- اعتمدنا أساسا على المنهجية التي اعتمدها زوزو عبد الحميد واجازه فيها الدكتور ابو القاسم سعد الله، زوزو عبد الحميد: المرجع السابق.

1. أرشيف وزارة الشؤون الخارجية:

وهو نشاط متنوع سياسي وعسكري ودبلوماسي، كان ينهض به أعضاء الوفد الخارجي للجبهة الأوائل، ومنهم خصوصا خيضر المكلف بالجانب العسكري وابن بلة المكلف بالجانب العسكري وايت احمد المكلف بالجانب الدبلوماسي، ومن بعدهم الأمين دباغين، وهي وثائق ظلت محفوظة في وزارة الخارجية، وبعضها نشره محمد حربي الذي كان يعمل في الوزارة، وهي متنوعة وثرية وثمينة لإعداد عدة بحوث ودراسات عن دبلوماسية الثورة، وتشمل مراسلات، تعليمات إدارية، تقارير، رسائل، برقيات، وثائق، قصاصات صحف، وهي وثائق أصلية للإدارة المركزية للوزارة، والتي حملت تباعا الأسماء الآتية: الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، القسم الخارجي للجنة التنسيق والتنفيذ، وزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتوجد بها كذلك بعض التقارير المعدة من قبل وزارات اخرى ومرسلة إلى وزارة الشؤون الخارجية، وهي متواجدة بالأرشيف في العلب الممتدة من 1 الى 200 علبة.

وهذا الأرشيف وضع تحت عنوان " أعمال السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة"، ومن بين وثائقها نذكر:

– بلاغ الوفد الخارجي لجبهة التحرير عن تحضيراته لمؤتمر باندونغ، وثائق الأرشيف الوطني الجزائري، بئر خادم، A.N.A.:GPRA- Boite n° -99

– مذكرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير المقدمة للدول العربية بشأن القضية الجزائرية، الأرشيف الوطني الجزائري، A.N.A.:GPRA- Boite n° -182

2 . وثائق لجنة التنسيق والتنفيذ:

وهي جزء من وثائق وزارة الشؤون الخارجية، عبارة عن وثائق مهمة تغطي المرحلة الأولى والمرحلة الثانية الممتدة من أوت 1957 إلى سبتمبر 1958، وقد وقفنا

على محاضر وتقارير مؤتمر الصومام ونشاط اللجنة الأولى، وكذا محاضر اجتماعات القاهرة، ومحاضر اجتماعات اللجنة الثانية في تونس، والتي كان يحضرها العسكريون بالخصوص، وأحيانا عبان، ومنها المحضر الذي يتحدث عن وصول رسالة السلطان محمد الخامس يطلب لقاء مسؤولي الجبهة لفض بعض الخلافات واقتراح عبان لهذه المهمة، والذي عبر عن رفضه ثم تراجع، وكانت الرسالة عبارة عن ذريعة لاستدراجه الى المغرب واغتياله، وترسم هذه المحاضر سياسة لجنة التنسيق والتنفيذ وإنجازاتها ومنها.

– محاضر مؤتمر الصومام، وثائق الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم، رصيد الحكومة المؤقتة، العلب رقم 232.

– نص بلاغ جبهة التحرير الوطني للتنديد باختطاف زعماء الجبهة بن بلة ورفائقه، الأرشيف الوطني الجزائري GPRA, B 8, DOS 12-1: A.N.A.

– محاضر لجنة التنسيق والتنفيذ بالأرشيف الوطني الجزائري، G.P.R.A, B: A.N.A. 8, DOS 42 .

3 . الوثائق الخاصة بالوزارات والحكومة المؤقتة:

وهي وثائق مصنفة حسب الوزارات، حيث يمكن الرجوع الى نشاط الوزارات المختلفة، الخارجية، الداخلية، العسكرية، المالية، الشؤون الاجتماعية، الشؤون الثقافية، شؤون شمال إفريقيا...الخ، وتشمل تقارير ووثائق ضخمة، تتعلق بالهيكل التنظيمي لمختلف الوزارات ومصالحها والهيئات التابعة لها، فمثلا وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تتبعها هيئات، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والهلال الأحمر الجزائري، ومصلحة الطب، ومصلحة اللاجئين، ووزارة الداخلية تتبعها الفدراليات الثلاث (فرنسا، المغرب، تونس)، ومن هذه المحاضر نذكر التقارير التي كانت تقدم في اجتماعات الحكومة كحصيلة نشاط، ومنها:

– تقرير اللجنة العسكرية لإعداد استراتيجية جيش التحرير، وثائق المجلس الوطني للثورة، ميكروفيش رقم 23.

– تقرير وزير الخارجية دباغين لدورة المجلس الوطني للثورة مؤرخ في جانفي 1960، ومحفوظ بالأرشيف الوطني الجزائري، ANA , CNRA , CO12.

– تقرير الوفد الخارجي للجبهة عن الاتصالات السرية، A.N.A. G.P.R.A. .BOI. N° 185

4. علاقات الجزائر الخارجية، وخاصة مع الدول العربية وأقطار المغرب العربي الثلاث:

نجد العديد من الوثائق المعبرة عن وجهة النظر الرسمية للثورة الجزائرية, وتشمل هذه الوثائق تقارير عن أوضاع الثورة وعلاقاتها بالأقطار المغاربية، ومراسلات بعثات الحكومة الجزائرية المؤقتة في هذه الأقطار، ووثائق ودراسات أعدتها وزارات الحكومة الجزائرية المؤقتة، ونذكر منها على سبيل المثال تقريرا مفصلا أعدته وزارة العلاقات العامة والاتصالات عام 1958 بعنوان: " **Le Maroc et la révolution Algérienne** "، عرض في أربعة وأربعين صفحة تطور العلاقات مع المغرب والمشاكل التي تواجه نشاط الثورة، وكذا تقارير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس، خاصة التقرير المعنون بـ: " **La Tunisie Bourghuba devant la révolution Algérienne**"، والمؤرخ في 4 فيفري 1961, وعلى الرغم من أهمية مثل هذه التقارير في التعرف على جوانب مختلفة من العلاقات إلا أنها تعبر عن وجهة نظر البعثة أو الوزارة، ولا تغطي جميع المراحل فتظل بعض القضايا والمواقف مبهمة، كما نشير الى الوثائق التالية:

– مراسلات بعثة الجبهة في المغرب ومنها مراسلات الشيخ خير الدين وشوقي مصطفاي، علبة 221.

- تقارير وملفات حول البعثة في ليبيا، علبة 4 وعلبة 6 وعلبة 8.

- تقرير فرحات عباس حول مهمته في المغرب الأقصى مؤرخ في جويلية 1961، علبة 3 ملف 3 . 3.

- تقرير بعثة الحكومة المؤقتة بتونس حول الاتصالات مع الحكومة التونسية، علبة 302 ملف 7 . 5.

- تقرير بعثة الحكومة المؤقتة في تونس حول سياسة بورقيبة تجاه الثورة، علبة 302 ملف 7. 4.

- مذكرة جبهة التحرير الوطني حول الصحراء في جوان 1961، علبة رقم 182 ملف 4. تقرير عن مهمة وزير الداخلية بن طوبال في المغرب مارس 1960، علبة 49.

-الاتفاقية الجزائرية المغربية عام 1960 علبة 302 ملف 3 أ 16.

5 . وثائق اجتماعات الحكومة المؤقتة:

ومنها تقارير ومحاضر مداولة جلسات الحكومة المؤقتة، والمهمة في معرفة كثير من حقائق المرحلة، وكذا محاضر اجتماع العقداء عام 1959، والمهمة في رصد النقاشات التي كانت تدور بين قادة الثورة وخلفية القرارات المتخذة، وهي محاضر تسجل كل التدخلات والنقاشات وتدون القرارات المتخذة، ومنها:

- وثائق اجتماعات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، موزعة عبر علب مختلفة.

- تقارير مختلف الوزارات التي تعرض على اجتماعات الحكومة، موزعة على علب مختلفة.

- تقرير الولاية الأولى المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C010.

- تقرير الولاية الثانية المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C010.

-تقرير الولاية الثالثة المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C010.

– تقرير الولاية الرابعة المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C010.

– تقرير الولاية الخامسة المقدم لاجتماع العقداء، الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C010.

– تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة المقدم لاجتماع العقداء

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C010.

6 . محاضر اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

وثائقه على درجة بالغة من الأهمية، نظرا لكون المجلس أعلى سلطة تشريعية، ومرجعية لتسوية الخلافات واتخاذ القرارات المصيرية، وهو يشمل اجتماع العقداء عام 1959، ووثائق دورة ديسمبر 1959. جانفي 1960، حيث توجد محاضر الاجتماع والقرارات من دون محاضر المداولات الشفوية، على عكس الدورات اللاحقة، دورة أوت 1961، دورة فيفري 1962، دورة ماي 1962، والتي حفظت جميع مداولاتها الشفوية، وهي ورقية أصلية . علب مصورة من الرقم201 CO الى الرق239 CO ، ومنسوخة على ميكروفيش متاحة للباحثين من CO 01 الى CO 01.

فوثائق دورة 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 على درجة بالغة من الأهمية، حيث تناولت القضايا التي تمت تسويتها خلال اجتماع العقداء، ومنها حصيلة نشاط الثورة في المرحلة السابقة، وسبل مواجهة المشكلات المتعلقة بالتسليح وتنظيم الثورة والجانب المالي، واستراتيجية عملها في المرحلة المقبلة، ومختلف تدخلات أعضاء المجلس والوثائق المقدمة للدورة، وهي نحو 350 صفحة، مصنفة في السلسلة من ميكروفيش رقم. CO 01 إلى ميكروفيش رقم CO 017.

وعالجت الدورة التاسعة في 27 أوت 1961 موضوعات كثيرة ومتشعبة، سياسية وعسكرية ودبلوماسية، وقدمت خلالها عدة مشاريع تنظيمية واقتصادية واجتماعية،

وتقارير الحكومة المؤقتة ووزاراتها المختلفة، ورسائل الزعماء المعتقلين، وقادة هيئة الأركان العامة المستقيلين،...الخ، وتعكس لنا هذه الوثائق والتقارير السياسة المتبعة من قبل قيادة الثورة وتوضح المشاكل وبعض الخلافات التي كانت تعيشها الهيئات القيادية للثورة، وخاصة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، حيث كان أعضاء المجلس يوجهون انتقادات لاذعة للحكومة ووزرائها، ويجتهد الوزراء في تبرئة أنفسهم وتوضيح الملابسات والخفايا المرتبطة بالصراع السياسي والميول الشخصية والتحالفات الزمرية، وقد جاءت وثائق الدورة ومداولاتها في 491 صفحة مرقونة، ونسخت في ميكروفيش مرقم من . CO 018 إلى CO 049.

وكانت دورة المجلس الوطني للثورة في 22. 28 فيفري 1962 مخصصة لنتائج اتفاقيات إفيان، حيث طرح الأعضاء كثيرا من الأسئلة وتمت إجابتهم على موضوعات مختلفة، وقدمت للدورة عدة تقارير، ومحاضر الدورة منسوخة في ميكروفيش من رقم. CO 045 الى CO 048 .

وتناولت دورة 27 ماي . 5جوان 1962 موضوعين رئيسيين: الأول متعلق بالمشروع السياسي للجزائر المستقلة والثاني بتسيير مرحلة ما بعد الاستقلال، وكانت النقاشات خلالها منصبة إلى ملامح مشروع بناء دولة الاستقلال، حيث قدمت عدة نصوص، وحضي المشروع المقدم من قبل الحكومة بنقاش موسع، وخلال مناقشة مقترح تشكيل مكتب سياسي لخلافة الحكومة المؤقتة تدخل بعض الحضور لمعارضة هذه الخطوة، ومنهم ابن طوبال وايت احمد، دحلب ويزيد، وتسجل المحاضر ظروف انفضاض الاجتماع اثر الملاسنة التي وقعت بين ابن بلة وصالح بوبنيدر حول تفويضات الولاية الأولى التي تقدم بها الزبيري دون إعلام الحكومة المؤقتة، ووثائق الدورة متوفرة في ميكروفيش من رقم . CO 049 إلى CO 052.

ولا شك أن هذه الوثائق مفيدة جدا في معرفة تاريخ الثورة التحريرية من خلال مناقشات نخبتها القيادية، وهي مناقشات تعكس مختلف التوجهات الفكرية والأطياف السياسية، وملامح النقاش الديمقراطي أحيانا وخفايا الصراعات والمشاحنات أحيانا أخرى، وهو ما يمكن الباحث الممحص من معرفة الحقيقة التاريخية بكل ملابساتها.

ومن بين تقارير المجلس نشير إلى العينات الآتية:

. قرارات دورة المجلس الوطني ديسمبر 1959. جانفي 1960، الأرشيف الوطني الجزائري A.N.A.: CNRA- Microfiche , C001

. تقرير السياسة العامة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة 1960، الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C017.

– تقارير ومناقشات العقداء في محاضر متفرقة، الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C010.

– مداخلات ونقاشات أعضاء المجلس الوطني لتقرير كريم، دورة 1960 الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C0004.

– تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961، .

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C028.

– تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة لاجتماع المجلس الوطني للثورة 1960 الأرشيف الوطني الجزائري

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C004.

– تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961، الأرشيف الوطني الجزائري..A.N.A.: CNRA- Microfiche , C028

– وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959. 1960، تقرير السياسة العامة، علبة مصورة رقم C017. محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة 1960، الأرشيف الوطني الجزائري،

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C0010.

– القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني المصادق عليه في مؤتمر طرابلس 1960

A N A. CNRA . C017،

ب . أرشيف وزارة الدفاع الوطني:

يضم مجموعة وثائق هامة، أعدت من قبل وزارة الاتصالات العامة والاستخبارات وكذا هيئة الأركان العامة، وبعثتي تونس والمغرب، حيث تشير المصادر إلى أن هواري بومدين طلب جمعها وإحضارها الى وزارة الدفاع، وهي محفوظة هناك[1]، وكذلك الأمر بالنسبة لوثائق الولايات في الداخل، فقد حرص بومدين على جمعها والاحتفاظ بها في وزارة الدفاع، وأرشيف الولايات على غاية كبيرة من الأهمية، حيث حرصت على الاحتفاظ بمختلف المراسلات والتقارير والملفات، منها المتعلق بالحركات المناوئة والحركى، وبعضها كان منظما بشكل دقيق ومكتوب باللغة العربية مثلما هو حال أرشيف الولاية السادسة كما يشهد ضباطها[2].

ج . أرشيف المتحف الوطني للمجاهد:

تم جمعه بمبادرة من المتحف، وذلك منذ ثمانينات القرن الماضي مواكبة لحملة كتابة تاريخ الثورة الرسمية، حيث جمعت الهيئات والأفراد كمية معتبرة، وضعت في قاعات خاصة من دون ترتيب، وتضم في أغلبها أرشيف ولايات الداخل، وتفيد في كتابة التاريخ المحلي

1– معلومات متواترة أدلى بها ضباط الاستخبارات ابان الثورة، ومنهم مهدي الشريف وولد قابلة ...الخ.

2– مقابلات شخصية مع عدد من ضباط الولاية، ومنهم عمر صخري وحمة خليفة وغيرهما.

وتاريخ الولايات، وقد سمح للباحثين بالاطلاع عليها في البداية لكنها لم تعد متاحة بحجة تنظيمها وحفظها،

د . الأرشيفات الفرنسية: ومنها:

1 . المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي، قصر فانسان بباريس:

فتح أبوابه عام 1992، وهو يعرض جزء من الأرشيف ويحتفظ بجزء آخر الى غاية عام 2022 ، ويشتمل على أرشيف ضخم بمجموع خمسة ألاف علبة، هي حصيلة نشاط الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الفترة 1945. 1967، وذلك بمختلف مستوياته، ومندوبياته، ودوائره، وجهاته، وتقاريره العسكرية تختلط بالقضايا المدنية التي أوكلت له بموجب القوانين الاستثنائية، وموضوعات الأرشيف مقسمة حسب مصالح الجيش، فوثائق المكتب الثاني تخص الوضع العام في الجزائر وما تعلق بجبهة وجيش التحرير الوطني، قيادتها وتنظيمها ونشاطها، وهو يستفيد من معلومات وثائق الثورة التي يعثر عليها لدى المجاهدين او بواسطة استنطاقهم، ووثائق المكتبين الخامس والسادس مهمين كذلك في مجال الحرب النفسية، في حين تختص وثائق المكتب الثالث بالعمليات العسكرية وبسياسة التهدئة، والمكتبين الأول والرابع مختصين بالتنظيم العسكري للجيش،

2 . أرشيف اكس ان بروفانس:

يتضمن وثائق الإدارة الفرنسية التي كانت موجودة في الجزائر، تم نقلها وإيداعها في هذا الأرشيف، وهي متنوعة وممتدة زمنيا منذ عام 1830 والى عام 1962، وبدوه يفرج كل مرة عن رصيد جديد يتعلق بمرحلة الثورة التحريرية.

3 . أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

وهو الأرشيف الخاص بوزارة الخارجية، يتضمن ملفات هامة عن حرب الجزائر، وخاصة ما تعلق بالجانب السياسي والدبلوماسي، والتقارير التي يرفعها القناصل، وتلك المتعلقة بالقضية الجزائرية.

ولا يفوتنا التنبيه الى أن هذه الوثائق معروضة بانتقائية، وهي تعبر عن وجهة النظر الفرنسية وان كانت تعتمد على وثائق جبهة التحرير الوطني، وعليه يتوجب على الباحث أن يكون مدركا أنها لا تمثل إلا جزء من الحقيقة، ويتوجب اعتمادها بحذر ومقارنتها بمصادر أخرى، وعرضها على وجهة النظر الجزائرية، وهي تغطي بعض الموضوعات وليست كلها[1].

هـ . الأرشيفات الدولية الأخرى:

هناك مراكز أرشيف أخرى تحتفظ برصيد عن أرشيف الثورة الجزائرية، ومنها أرشيف دار المحفوظات المصرية، المتضمن تقارير وملفات عن الثورة الجزائرية أعدتها عدة جهات منها رئاسة الجمهورية والمخابرات ووزارة الخارجية المصرية، والأرشيف المغربي في "**مديرية الوثائق الملكية**"، وهي عبارة عن تقارير لوزارتي الداخلية والخارجية، ومراسلات القصر الملكي، وأما الأرشيف الليبي "**دار المحفوظات**" فهو يحتوي على بعض الملفات والوثائق الخاصة بحملات التضامن مع الجزائر, خاصة منها الملف الهام الذي قدمته لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر للدار[2]، ولا شك أنه لكل بلد ارتبط بالثورة الجزائرية أرشيف خاص، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وسويسرا وايطاليا وغيرها.

وهذه الأرشيفات تغطي جوانب من تاريخ ثورتنا وتساعد على رسم ملامح العلاقات العامة ومظاهر التضامن مع الثورة الجزائرية.

و. وثائق الأفراد المنشورة:

هناك وثائق لدى مسؤولي جبهة التحرير الوطني، احتفظوا بها ونشروها في مذكراتهم أو في كتب خاصة، حيث نشر علي كافي عدة وثائق مهمة، وكذلك الأمر بالنسبة لابن

1- بخصوص بعض الموضوعات الممكن معالجتها انظر عبدالحميد زوزو: مصادر تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الثقافة، الجزائر، عدد 119. 111، ص 13 وما بعدها.

2- هذه الأرشيفات زرناها واطلعنا على قيمتها العلمية خلال إعدادها لأطروحة الدكتوراه.

خدة وسعد دحلب، وخالد نزار وابن سعدون أحمد واحمد بن الشريف وايت احمد حسين وفرحات عباس، ولخضر بورقعة.. الخ

وقد نشر محمد حربي مجموعة وثائق مهمة في كتابه **les archives de la révolution Algérienne "**، وهي تقارير ووثائق مرتبطة بمؤسسات الثورة، وبالأحداث والانجازات التي حققتها الثورة، حيث تؤرخ عشرات الوثائق لمسيرة جبهة التحرير الوطني الثورية من بدايتها والى الاستقلال، وذلك بقلم وفكر صناع الثورة وقادتها، عبان، فرحات عباس، كريم، بن طوبال، بوصوف، أوعمران، محمود الشريف، مهري، دباغين...الخ، وكذا توجهات مؤسسات الثورة، الهيئتين التشريعية والتنفيذية، الوزارات، الممثليات الدبلوماسية، الجمعيات والاتحادات...الخ.

ونشر مبروك بلحوسين المراسلات المتبادلة بين قادة الداخل والخارج، " **Courier Alger le Caire 1954- 1956**، وذلك من بداية الثورة والى عام 1957، وخاصة مراسلات عبان مع قادة الوفد الخارجي، والتي تؤرخ لمرحلة مهمة ومغيبة.

كما نشر محمود الشريف وزير التسليح الوثائق التي احتفظ بها، "**شهادات ووثائق**"، وتكمل وثائق هذه الكتب النقص الملاحظ في الأرشيف الوطني الجزائري. وفي هذا الإطار يمكن إدراج الوثائق التي تتضمنها صفحات المذكرات والكتب والدراسات، مثل أعمال ايف كوريير، وكلود بيا، وهكذا فإن الوثائق التي تأخذ طريقها للنشر تؤرخ لمرحلة من التاريخ ظلت غامضة وسرية.

ز. وثائق مودعة في المتاحف والمؤسسات:

بعض الأرشيف موجود لدى المتحف الوطني تم جمعها والاحتفاظ بها في ظروف غير ملائمة، ولدى المتاحف الجهوية، ومنظمة المجاهدين، وبعض المؤسسات مثل ذاكرة الولاية الرابعة، ولدى الأفراد، ويتوجب جمع وتنظيم هذا الأرشيف وإتاحته للباحثين.

ح . الوثائق المنشورة:

هناك عدة وثائق منشورة في شكل كتب، منها الخاصة بالطرف الجزائري كمجموع الوثائق التي نشرتها جبهة التحرير الوطني عام 1979 بعنوان "**النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني**"، وكذا أعمال ووثائق ملتقيات كتابة تاريخ الثورة الثلاث، والتقارير المحلية التي أعدتها الولايات، وذلك بمشاركة المجاهدين والباحثين، وهناك وثائق صدرت في فرنسا تتضمن وثائق مرتبطة بحرب الجزائر.

ونشير في الأخير إلى أن كتابة تاريخ الثورة الجزائرية مسؤولية كبرى تتطلب أولا جمع الوثائق من مضانها المختلفة، ومنهجية علمية في الكتابة التاريخية، فالوثيقة على أهميتها يظل التعامل معها حساسا، ويتوجب على الباحث أن يمحصها جيدا ويقارنها بغيرها من المصادر، وذلك من أجل الوصول الى معلومات قريبة من الحقيقة.

الخاتمة:

في الختام يمكننا التسجيل أن الوثائق هي مصدر معرفة الحقائق التاريخية، وأن الثورة الجزائرية اهتمت كثيرا بالتوثيق، وحصيلة ذلك تعبر عنه الكميات الكبيرة المودعة في الأرشيفات والمؤسسات ولدى الأفراد، وإنه من المفيد للطلبة والباحثين ولوج موضوعات تاريخ الثورة المتنوعة والبكر، واستغلال أرصدة الأرشيف المختلفة في البحث، خاصة وقد بادر بعض الباحثين الفرنسيين الى إعداد أطروحات وبحوث اعتمادا على الأرشيف الفرنسي، مثل جلبار ميني وميشال كوناطون ورافائيلا برانش...الخ، مما يحتم علينا حتمية الاطلاع والبحث في الأرشيف الوطني الجزائري، الثري بوثائقه المتنوعة، والذي يعبر عن وجهة النظر الوطنية، وإن الدارس المتخصص في تاريخ الثورة التحريرية يتوجب عليه أن يسعى لجمع أكبر قسط من الوثائق حول موضوع الدراسة، وأن يلم بمناهج الاستغلال العلمي للوثيقة من أجل معرفة الحقائق التاريخية.

رصيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف

أ.د/أحمد مسعود سيد علي

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

التعريف بالمحاضر:

شكلت دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية 16ديسمبر1959-18/ جانفي1960 الأرضية التي انطلقت منها دراستنا هذه، عقد المجلس الوطني[1] خلالها أربعة وعشرين جلسة ولم تنعقد الجلسات أيام 23-25-28ديسمبر1959،و04-09-10-15-16-17- من شهر جانفي1960، وهي مصنفة في المركز الوطني للأرشيف ببئر الخادم في العاصمة ضمن علب مصورة ميكرو فيلم وقيدها من C001 إلى C017 وتتراوح صفحات كل علبة من خمسين إلى ستين صفحة، وهي مكتوبة باللغة الفرنسية وبمداد أزرق عادة ما يكون خطها رديئا بسبب السرعة في الكتابة أثناء المناقشات لكنه مقروء، وهي أيضا أي المحاضر مرقنة في مجلد يقارب 350صفحة ضمت محاضر الجلسات وملحقاتها، وبداية من هذه الدورة أصبحت محاضر جلسات المجلس الوطني تلقى عناية

1- بداية من هذه الدورة سيكلف العقيد عبد الحفيظ بوصوف بالنواحي الأمنية لانعقاد المؤتمر وبالسهر على توفيرها للمؤتمرين ،ففي دورة طرابلس الأول المشار إليها في المتن كلف بوصوف فريق عمل قام بالتحضيرات الأمنية للمؤتمر بداية من شهر نوفمبر1959، فريق تشكل من السادة بوعلام دكار،ابن عبد الله زين العابدين وحمزة عبد القادر من دائرة الاستعلامات التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة، كما كلف مصطفى بن عمر بالنواحي الأمنية حيث كان يمنع دخول أي جزائري إلى الأراضي الليبية دون علم البعثة ويمنع الاتصال بالأجانب ،و كلف بوعلام بسياح بتحرير جلسات المؤتمر.أنظر:مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية...، دار هومة الجزائر2007،ص: .247

خاصة بحيث غدت ترقن بناء على النسخة الخطية التي كان يحررها كاتب الجلسات[1] وفي النهاية يحرر محضر مراقبة تجرى فيه مقارنة بين النسختين ويتم توقيعه ليسلم في النهاية إلى مكتب المجلس الوطني، وفي الدورات الأخيرة للمجلس الوطني غدت هذه المحاضر تسجل في أشرطة سمعية عن طريق جهاز تسجيل كان يوضع على الطاولة المستديرة التي يجتمع فيها المؤتمرون وبجنب أعضاء المكتب.

هذه المحاضر جرت العادة بالنسبة للمجلس منذ تأسيسه أن تقوم بتثبيت جدول أعمال الدورة أو إثرائها بإضافة مسائل يراه المؤتمرون ضرورية وذلك في الدورات العادية للمجلس التي تنعقد سنويا بطلب من مكتب المجلس الوطني للثورة المسؤول عن تسيير أشغال الدورة، وفي حال كانت الدورة استثنائية فإن جدول أعمال يكون مثبت مسبقا تحدده الحكومة المؤقتة وتنطلق الدورة في مناقشته.

وعليه فإن جدول أعمال دورة 16ديسمبر18/1959جانفي1960، كان طويل بالنظر إلى طول المدة التي لم ينعقد خلالها المجلس الوطني منذ أوت1957،والظروف التي أحاطت بالفترة التي انعقد خلالها حيث كانت أجهزة الثورة القيادية تعيش حالة من شلل توجت باستقالة غير مباشرة للحكومة المؤقتة بداية صيف1959،وما تلاه من انعقاد الاجتماع المطول للجنة العشر بين 31جويلية و16ديسمبر1959، اجتماعا لم يفصل بدوره نهائيا في جميع القضايا التي شلت أجهزة الثورة، بل أجلها إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي تقرر إجراؤه في ديسمبر من ذات السنة لأجل ذلك تضمن جدول أعمال هذه الدورة ما يلي:

1- ورد في نهاية محضر جلسات دورة 09-27أوت1961للمجلس الوطني للثورة، اسم عبد الحفيظ كذا، كمسئول عن مراقبة النسخ الخطية والمرقنة والمسجلة لمحاضر الجلسات دون تحديد لهويته، أما في دورة،22-28ماي1962، فإننا لم نجد أثر لمحرر الجلسات ولا لمراقبها خلافا للدورة الأخيرة والمعلقة في ما بين 27-ماي-05جوان1962، ففي الجلسة الثانية أي يوم28-05-1962،عين عبد الحفيظ بوصوف خليفة لعروسي مدير ديوان وزارة التسليح والاتصالات العامة عينه محرر لمحاضر الجلسات، وفي ذات الدورة أراد السيد شريف خير الدين التقاط صورة تذكارية للمؤتمرين لكن بوصوف اعترض على ذلك بحجة دواعي أمنية كما أن جل المؤتمرين كانوا مسجلين لدى سلطات الاحتلال، بأسمائهم الحركية.

I- حصيلة النشاط السياسي والعسكري:

1- تقرير رئاسة مجلس الوزراء حول السياسة العامة وهو مصنف إلى قسمين:

أ-تقرير عن نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ خلال عهدتها الأولى والثانية من أوت 1956/إلى أوت 1957 ثم إلى سبتمبر 1958، قدمه السيد عبد الحميد مهري ومقيد في الأرشيف الوطني ضمن ذات المحاضر في علبة مصورة رقم: C02.

ب- تقرير عام عن نشاط الحكومة المؤقتة منذ سبتمبر 1958 قدمه رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس وهو مقيد في علبة مصورة رقم: C03.

2- تقرير وزارة القوات المسلحة حول جيش التحرير الوطني: قدمه العقيد كريم بلقاسم وهو مقيد في علبة مصورة رقم:C04، تضمن الحالة المعنوية ووضعية الانضباط في صفوف جيش التحرير الوطني بالداخل، كما تناول وضعية مدراس التكوين العسكري والإيديولوجي بمختلف معسكرات جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية، وأحصى الأسلحة المسترجعة من طرف وزارة التسليح والاتصالات العامة التي كانت بمختلف مخازن الثورة خاصة بليبيا، وكذا الأسلحة التي تم إمدادها لجيش التحرير بالداخل، وفي الأخير وبصورة موجزة وغير دقيقة تعرض إلى حصيلة النشاط العسكري للثورة بالداخل وعلاقة جيش التحرير الوطني بالجماهير الشعبية.

3- التسليح والتموين: وهو التقرير الذي قدمه العقيد محمود شريف وهو مقيد في علبة مصورة رقمC06: عن عمليات الإمداد والأسلحة التي تحصل عليها جيش التحرير الوطني من الدول الصديقة والشقيقة أشار التقرير لكميات الأسلحة المحتجزة لدى السلطات التونسية، والجاهزية العسكرية لجيش التحرير الوطني في ميدان التدريب والتكوين وفنون القتال.

4- تقرير عن نشاط وزارة الداخلية قدمه العقيد لخضر بن طوبال: وهو مقيد في علبة مصورة رقم:C011 وهو أيضا ثري بالمعلومات عن:

– تطور تنظيم جبهة التحرير الوطني.

– تنظيم جبهة التحرير الوطني بالداخل.

– تنظيم فيدراليات جبهة التحرير الوطني بالمغرب وتونس وفرنسا وهو التنظيم الذي كان تابع هيكليا لوزارة الداخلية، وباحتدام الصراع بين رفقاء السلاح تفرقت وصاية هذا التنظيم بين العصب المتناحرة من وزارة الداخلية والخارجية والتسليح والاتصالات العامة ثم مع هيئة الأركان العامة خصوصا بالمغرب.

– تقرير مختصر عن الحالة المعنوية والمادية للشعب بالداخل.

5– تقرير عن نشاط وزارة شمال إفريقيا: قدمه السيد عبد الحميد مهري وهو مقيد في علبة مصورة رقم: C02 وتضمن التوجهات الكبرى للثورة الجزائرية في بعدها المغاربي ووضعية العلاقات مع الجارتين بسبب المطالب الحدودية سواء مع المغرب أو تونس هذه الأخيرة التي توترت العلاقات معها على أثر احتجازها لكميات هائلة من الأسلحة كان يمتلكها جيش التحرير الوطني.

II– حصيلة النشاط المالي:

وقد قدمه السيد أحمد فرنسيس وتضمن تقرير مالي بشكل عام ثم قام بتقديم الحصيلة المالية لكل وزارة مدا خيل ومصاريف الحكومة المؤقتة: ميزانيات مختلف مصالح الحكومة المؤقتة: لجان المراقبة المالية

III–تقرير السياسة العامة وهو مقيد في علبة مصورة رقم:C06/C07/C08/C05

وقد تضمن ما يلي:

1– المجلس الوطني للثورة.

–عدد أعضائه.

–المقاييس المعتمدة في نظام التعيينات.

–سلطات المجلس وصلاحياته ونظامه الداخلي.

المسؤوليات تسند بالنظر للسوابق السياسية لكل فرد.

2-التوجهات الكبرى للثورة التحريرية.

3-المحادثات والمفاوضات.

4-العلاقة مع الشعب.

5-البرنامج الاقتصادي والاجتماعي.

6-النظام العام للمنظمات الجماهيرية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، الاتحاد العام للنساء الجزائريات، الهلال الأحمر الجزائري.

7السياسة الخارجية.

IV- مشكلة التسليح:

وهو التقرير الذي قدمه وزير القوات المسلحة العقيد كريم بلقاسم، وهو مقيد في الأرشيف الوطني في علبة مصورة رقم:C04 وهو ذو أهمية بالغة لأنه يطلعنا على تطور جيش التحرير الوطني بالداخل والخارج منذ سنة 1957 إلى مطلع سنة 1960، وتضمن:

-تنظيم جيش التحرير الوطني بالداخل وبالحدود.

-عمليات الإمداد بالسلاح والعتاد، طرق الإمداد وشبكات تهريب السلاح.

-استراتيجية جيش التحرير الوطني، هيكلته ونظامه.

-خطا موريس وشال واستراتيجية الثورة في مواجهتهما.

V- المسائل الاجتماعية والثقافية:

وهي تقارير قدمها السيد عبد الحميد مهري وهي عادة ما تدرج في تقرير وزير الداخلية وهو مقيد في الأرشيف الوطني في علبة مصورة رقم:C011 وتخص:

أ-اللاجئون: أوضاعهم المعنوية والمادية. الحالة الصحية، تمدرسهم، تكوينهم

ب-الهلال الأحمر الجزائري:

-التنظيم والهيكلة.

-نشاطه الداخلي بالتراب الوطني والخارجي.

ت-الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

-التنظيم والهيكلة.

-النشاط السياسي داخليا وخارجيا.

-السياسة التعليمية.

-الطلبة الجزائريون.

VI- النشاط الخارجي للثورة:

وهو التقرير الذي تعرض إلى نشاط وزارة الخارجية وقد تضمن التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية للحكومة المؤقتة وهو مقيد في علبة مصورة رقم: C013 وتعرض إلى تحديد أسس العلاقات وطبيعتها مع:

-دول المغرب العربي.

-العالم العربي.

-الجبهة الأفرو أسيوية.

-أوربا الغربية.

-دول المعسكر الشيوعي.

-الولايات المتحدة الأمريكية.

-تنظيم بعثات جبهة التحرير الوطني.

وبعد انقضاء فترة ثمانية عشر شهرا، اجتمع المجلس الوطني بطرابلس للمرة الثانية بين09و27من شهر أوت1961،في دورة عادية وقد دامت أشغال الدورة ثمانية عشر يوم ولم تنعقد أيام 12-13-22- وقد تشكل مكتب الدورة من السادة عمر أوصديق، محمد بن يحي، سعد دحلب، هذا وتوجد محاضر هذه الدورة في الأرشيف الوطني وهي

موجودة في علب مصور جاءت تراتبيا بالنسبة للدورة السابقة للمجلس الوطني التي توقفت عند العلبة المصورة رقم:C017 أما دورة أوت1961، في تصنيف الأرشيف الوطني فهي مقيدة أيضا في علب مصور من C018 /C019 //C026/C025/C024/C023/C022/C21/C020/ C027/C028C038/C039 C04 وتستمر إلى C049 وهي أيضا مرقنة وموجودة في مجلد تتجاوز صفحاته 490صفحة وقد جاءت دورة أوت1961،كسابقتها تحمل معها الكثير من المشاكل العالقة لكنها في هذه المرة توجت بأزمة حادة تداولت عليها نخبة من العسكريين الجدد تحت غطاء هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة ،وعليه فإن الاجتماع جاء بالتزامن مع استقالة الهيئة في الخامس عشر من شهر جويلية1961،وفي أثناء مفاوضات لوقران، كان على قادة الثورة المحافظة ما أمكن على انسجامهم ولو ظاهريا لمواجهة تحديات المفاوضات والأطماع الخارجية للجارتين على مستوى الحدود، وحالة الإعياء الشديد التي كان يعاني منها الداخل جراء انقطاع الاتصالات وعمليات القمع الاستعماري.

شكلت الجلسة الأولى من محاضر دورة أوت1961، تجديد وانتخاب مكتب المجلس الوطني للثورة، خلافا للمكتب الذي سير أشغال دورة ديسمبر1959/ جانفي1960[1]، وفي ذات الجلسة احتدم الصراع بين المؤتمرين حول مراقبة الوكالات التي كانت بحوزة المكتب وقضية وجود الرائد نور الدين بن سالم كممثل لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب بحضور حسين قادري المسئول الأول على الفيدرالية الذي لم يفصل في قضيته منذ فيفري 1960، حيث كان متهم من طرف هيئة الأركان العامة

1-في الجلسة الأولى من أشغال دورة أوت1961، تم تجديد مكتب المجلس الوطني بالانتخاب وتشكل من السادة محمد بن يحي،وعمر أوصديق ،وسعد دحلب وحقق العضو الأول الذي غدا رئيس المكتب السيد بن يحي 28صوت أما مساعديه على التتالي 27صوت و23صوت،أنظر : م.و.للأرشيف: و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم09/أوت1961، علبة مصورة رقم: C018.

بضلوعه في قضية تمرد سي الزبير، لأجل ذلك تم تحديد جدول أعمال الدورة في الجلسة الثانية من الأشغال و تقرر فيه ما يلي:

I- حصيلة نشاط الحكومة المؤقتة:

أ- مساءلة المجلس الوطني للثورة للحكومة المؤقتة.

ب- مناقشات عامة.

II- الآفاق المرتقب تحقيقها في المجال:

-السياسي.

-الديبلوماسي.

-العسكري.

III- المشاكل التنظيمية:

أ-تنظيم جبهة التحرير الوطني.

ب-تعديلات خاصة بالقوانين الأساسية.

ت-التسيير المالي.

IV- برنامج جبهة التحرير الوطني:

V- متفرقات:

هذا ويمكن الاطلاع على هذا الجدول المقيد والمصنف في الأرشيف الوطني كما سبقا ذكره ضمن علب مصور بحيث قدمت الحكومة المؤقتة حصيلة نشاطها خلال جلسات 10، 11 ،12 و14، من شهر أوت وهي مقيدة في علب مصورة رقم:C018/C019/ C020 /C022/ C021/ / تضمنت مختلف النشاطات التي قامت بها وزارات الحكومة المؤقتة قام بعرضها بشكل عام رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس ثم أحيلت الكلمة بالتتالي لمختلف وزراء الحكومة المؤقتة لتقديم حصيلة وزاراتهم وعادة ما كانت تدرج هذه التقارير في ملاحق المحاضر ويشير إليها كاتب الجلسة.

ولأجل توضيح الصورة فإن التقرير العام لحصيلة نشاط الحكومة المؤقتة هو مقيد في الأرشيف الوطني في ذات المحاضر كملحق وفي علبة مصورة رقمC025، وقد تضمن أيضا تقارير عن حصيلة نشاط وزارتي الشؤون الخارجية والتسليح والاتصالات العامة ،أما بداية من العلبة C018،إلى العلبة C022،فلقد خصصت للنشاط العام للحكومة المؤقتة وانتهت بمساءلة الحكومة المؤقتة، ومناقشات قضايا تنظيمية كان أهمها استحداث مكتب سياسي يشكل السلطة العليا ضمن هيئات الثورة القيادية، والذي أخذ النصيب الأوفر من الجلسات من جلسة 17الى 25أوت1961،دون الفصل النهائي في المسألة.
أما في العلبة C023، فقد تضمنت برنامج جبهة التحرير الوطني أي بتاريخ الخامس والعشرين والسادس والعشرين والسابع والعشرين من شهر أوت1961، وقت اختتام الدورة.

أما عن الملاحق فهي ثرية وذات أهمية كبيرة من حيث توفرها على مادة تاريخية مهمة وهي تغطي على الخصوص فترة ثمانية عشرة شهرا خلت من عمر الثورة أي من فيفري 1960، إلى أوت1961، وهي مقيدة في علب مصورة على الشكل التالي:
– تقرير عن نشاط وزارة التسليح والاتصالات العامة قدمه العقيد عبد الحفيظ بوصوف وهو يتضمن مادة علمية مهمة للشأن العسكري خصوصا فيما يتعلق بالتسليح والعتاد مما يمكن الباحث لإجراء مقارنة عما كانت تمتلكه الثورة بالخارج وما تم إمداده فعليا للداخل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه المعطيات تساعد في الصعود السريع لقادة هيئة الأركان العامة وتحولهم إلى فريق سياسي دخل بقوة باب المنافسة على الهيئات الانتقالية للثورة بل واتهام الحكومة المؤقتة ثم التمرد عليها وفي الأخير اعتبارها غير شرعية بعد تصدع المجلس الوطني للثورة في ماي جوان 1962، هذا التقرير مقيد دائما في الأرشيف الوطني في علبة مصورة رقم:C025.

– تقرير وزارة الشؤون الخارجية وقد قام بتقديمه كريم بلقاسم وهو تقرير مطول ويمكن الاطلاع عليه بشكل دقيق في الأرشيف الوطني ضمن رصيد آخر خاص بالحكومة المؤقتة حيث قمنا بالاستعانة في الكثير من الحالات على بعضها وهي موجودة في علبة متضمنة لملفات، أما عن التقرير الموجود ضمن محاضر دورة أوت1961، للمجلس الوطني فهو مقيد في ذات العلبة السابقة الذكر وتكمن أهميته من جهة في النقلة النوعية التي حققتها دبلوماسية الثورة الجزائرية على جميع الأصعدة، وكيف تمكنت من تجاوز سياسة العزلة التي فرضها ديغول دوليا لمنع تدويل القضية الجزائرية، والتعامل بمرونة سياسية مع الجارتان اللتان كانتا تركزان على تعديل الحدود، فضلا عن ما حققته في ميدان جلب تعاطف القارة السمراء والتأكيد على جزائرية الصحراء، ومن جهة أخرى فإن هذه التقارير تشكل في تقديرنا وبكل موضوعية نصرا حققه كريم بلقاسم وفريقه من السياسيين المزاح من وزارة القوات المسلحة من طرف رفيقيه وبالتحالف مع النخبة العسكرية الجديدة.

– تقرير وزارة الداخلية: وهو مقيد في علبة مصورة رقم:C026 قدمه العقيد لخضر بن طوبال وهو عبارة عن تقرير عام لأوضاع الثورة بالخارج أي بتونس والمغرب حيث اللاجئون الجزائريون، أما عن تفصيل ذلك فهو موجود بملحق المحاضر في علبة مصورة تحت رقم:C038/ C039،كما تعرض إلى مختلف نشاطات المنظمات الجماهيرية التابعة لجبهة التحرير الوطني ودورها في تعزيز النشاط الثوري، لكنه من جهة أخرى لم يتعرض البتة إلى وضع الثورة بالداخل إلا من خلال تقرير الولاية الثانية الذي نشره لاحقا علي كافي في مذكراته، وهو أمر يبدو غريبا وحتى إذ افترضنا جدلا أن صعوبة الاتصالات حالت دون تقديم الولايات لتقاريرها خلال دورات المجلس الوطني وهي نفس الملاحظة التي سجلناه على دورة ديسمبر1959، جانفي1960، والى غاية الدورة الأخيرة، وبعد التحقيق من خلال مراجعتنا لجل المحاضر فإنه بدا لنا أن تقارير الولايات في جميع دورات المجلس الوطني التي تناولناه لم نجد لها أثر ولسنا ندري لماذا غابت؟

-تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية: قام بتقديمه السيد عبد الحميد مهري وهو مقيد في علبة مصورة رقم:C026وتناول على الخصوص وضعية اللاجئين بتونس والمغرب من حيث إعانتهم وتنظيمهم ضمن خلايا لجبهة التحرير وتمدرسهم وتكوينهم، كما تناول موضوع الإطارات التي كانوا بحوزة الثورة وقدم أرقاما عن عدد تلك الشريحة التي دعمت جيش التحرير الوطني ،كما قدم معطيات عن سبب رفضه تقديمهم برمتهم إلى هيئة الأركان العامة التي كانت تطالب بإدراجهم كلية، ومنه فإن تقرير من هذا النوع تبرز أهميته من حيث امتداد الثورة إلى قواعدها الخلفية وتعبئة فئة اللاجئين لمناصرة القضية الجزائرية واستغلال مأساتهم في إبراز صورة القمع استعماري في مختلف المنابر الدولية ،ومن جهة أخرى فإن الاهتمام بالإطار الجزائري كان يشكل لدى الحكومة المؤقتة أولوية من أولوياتها تحضيرا لتسيير شؤون الجزائر المستقلة، علاوة على ذلك فإن تتبع هذا التقرير يبرز أيضا رغبة هيئة الأركان في صراعها مع الحكومة المؤقتة نحو السطو على هيئات الثورة اعتبار من القيادات الدنيا.

- تقرير وزارة الإعلام: وهو مقيد في علبة مصورة رقم: C027 وقد قام بتقديمه السيد محمد يزيد الذي أعلن في بعض مداخلاته أنه يعتبر الأجدر بتحقيق السبق في جميع مجلات النضال لما لهذا المجال من أهمية قصوى بحيث تعرض إلى جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير ومدى انتشارها في أصقاع لعالم، كما تناول مختلف الأنشطة التي تقوم بها على مستوى إصدار البيانات الرسمية للحكومة المؤقتة والتصدي للحملات الإعلامية الموجهة من طرف العدو، كما تعرض إلى التنسيق الإعلامي الذي استحدثته الوزارة بين مختلف الوزارات.

- تقرير وزارة المالية قدمه السيد أحمد فرنسيس وهو مقيد في علبة مصورة رقم:C027 ويشكل هذا التقرير من حيث ما يحتويه من أرقام تخص مختلف الميزانيات المخصصة لهيئات الثورة يشكل صورة بارزة كيف أن هيئة الأركان العامة كانت تلتهم الحصة الكبرى

من ميزانية الحكومة المؤقتة في ميدان التسليح والعتاد وهو إذ يفعل ذلك فإن البون الشاسع بين ما قامت به هيئة الأركان رغم ما حققته في ميدان التسليح من تطور ملحوظ فإنها في ذات الوقت أثبتت أداءها السلبي في ميدان إمداد الولايات بالداخل ويكفي التدليل على ذلك بفحص التقرير العسكري الذي قدمته الحكومة المؤقتة كحصيلة نشاط طيلة فترة ثمانية عشرة شهرا.

– التقرير العسكري للحكومة المؤقتة :قام بتقديمه رئيس الحكومة المؤقتة في مستهل الجلسات الأولى للدورة لكنه أثار جدلا بين فريق الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان التي اعتبرته ناقص، وتكمن أهمية هذا التقرير بالنسبة لهذه الدراسة بحيث خصصنا فصلا كاملا عن عمليات التسليح والتموين وتمكنا من تسجيل الهوة الكبيرة من خلال اطلاعنا على هذا التقرير المقيد في الأرشيف الوطني ضمن ذات المحاضر تحت رقم:C028 هوة تتجل بوضوح بين ما حققته هيئة الأركان من عمليات العبور نحو الداخل وإمداد وما كانت تمتلكه فعلا من سلاح، مما جعل موقفها في ذات الدورة يزداد ضعفا من إمكانية جر أعضاء المجلس الوطني لرؤاها لأجل ذلك عبرت عن امتعاضها وغادرة أشغال الدورة بيومين قبل نهايتها في 1961/08/25.

– التنظيم الداخلي لجبهة التحرير الوطني: ويشمل القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني ومواد متعلقة بدورات الاستثنائية التي تستوجب دعوة أعضاء المجلس الوطني للثورة، ومواد متعلقة بعناصر المجلس والمكتب هو عبارة عن التعديلات أو مختلف الاثراءت التي طالت هيئات الثورة قدمه العقيد لخضر بن طوبال وهو مقيد في علبة مصورة تحت رقم :C043 والغريب في هذه التعديلات أنها تبرز حدة الغموض الذي كانت تأسس له القوانين الأساسية وتداخل الصلاحيات وعليه فإن هذا المشروع شكل القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني ولهيئات لثورة القيادية وهو استنساخ لما قام به المجلس في دورته السابقة.

– وفي نهاية الملاحق المدرجة ضمن المحاضر لدورة أوت 1961، ذيلت برسائل المساجين الخمس وهي مدونة بخط اليد وبمداد أزرق وباللغة الفرنسية، وهي مقيدة في علبة مصورة تحت رقم:/C040 /C041 وهي أيضا ذات أهمية بالغة وتدور أحداثها بداية من مطلع سنة1960،وهي في العادة كانت ترسل إلى مكتب المجلس الوطني الذي كان بدوره يصنفها ويبلغها إلى الحكومة المؤقتة، وفي أثناء انعقاد دورة المجلس الوطني تطرح لمناقشاتها والأخذ بعين الاعتبار التوجيهات المتضمنة فيها، وهو تقليد فرضته ظروف الحرب فموقف المساجين الخمس سجل حضورا كبيرا في خلال مسيرة الثورة التحريرية حضورا أكد فاعليته بقوة عشية الاستقلال بحيث رمى بكامل ثقله على كامل القضايا التي ظلت عالقة في المجلس الوطني وساهم في تصدعه، وهي أي هذه الرسائل تشكل لوحدها مادة علمية لأطروحة أكاديمية، كما تجدر الإشارة إلى أنها كانت تحمل توقيع الزعماء الخمس عدا آيت أحمد الذي كان في الكثير من الأحيان يؤثر أن يبعث برسائله بطريقة انفرادية كا تعبير عن توجهه الخاص، وتكمن أهميتها في ذات الدورة بأنها تابعة أهم القضايا التي شكلت محطة حاسمة في الفترة الممتدة من جانفي1960إلى أوت1961، بحيث تعرضت إلى موضوع المفاوضات وتابعته بدقة متناهية ،كما ساهمت في توجيه النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة بدعوتها إلى التركيز على موضوع اللاجئين لجلب استعطاف الرأي العام العالمي، والاهتمام بالقارة السمراء والتأكيد على البعد الإفريقي للثورة الجزائرية للحيلولة لكسب دول القارة لرؤاها بخصوص موضوع فصل الصحراء، كما نبهت لاستراتيجية جلب التقنيين السوفيات والكوبيين للقواعد الخلفية للثورة لأجل تحقيق التدويل العسكري القضية الجزائرية، والظاهر أن هذا الموقف لم يكن من السهولة بمكان لتحقيقه على أرض الواقع أمام الرفض المغربي والتونسي، لكنه كان يشكل رادعا للجارين للإسراع في حل القضية الجزائرية ضمن استراتيجية الثورة، تناولت أيضا مسألة الخلاف بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة ودعت هذه الأخيرة للنظر في استقالة الهيئة في دورة أوت1961.

- أما عن **محاضر الدورة الطارئة التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين 22-28-02-1962**، فكانت لأجل المصادقة على نصوص اتفاقية أيفيان وتمت أشغالها في طرابلس وقد شارك فيها ثلاث وثلاثون عضو، وبحساب عدد الأصوات خلال المصادقة على الاتفاقية فإن العدد كان 49 عضو، مثلما كان عليه في دورة أوت1961، هذه المحاضر هي أيضا موجودة في الأرشيف الوطني ببئر الخادم في العاصمة وهي مقيدة في علبة مصورة من /C047/C045C046 / C048. وهي أيضا موجودة في علبة تحت قيد رقم:011وتتضمن ستة ملفات، وبحوزتنا نسخة منها، أما الملف السابع فيتضمن ملاحق هذه المحاضر وهي بحوزتنا أيضا وهي عبارة عن وكالات:

- **مجلس الولاية الثالثة:** من الرواد: محند أولحاج- فرحات طيب حميمي فضال، أحسن، وهي وكالات مرقنة وباللغة الفرنسية وموقعة أرسلت بتاريخ الفاتح من جانفي 01-01-1962، للعقيد محمدي سعيد.

- **الولاية الأولى**: وكالة أرسلت عن طريق مصالح الشفرة بتاريخ 1962/02/21، من العقيد طاهر زبيري أرسلت إلى العقيد لخضر بن طوبال. وهي مرفقة برسالة مشفرة من مصالح الشفرة التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة أرسلت بتاريخ1962/02/23، إلى مجلس الولاية الأولى للتأكد من الوكالة المرسلة باسم طاهر زبيري إلى بن طوبال.

- خمس وكالات مكتوبة بخط اليد وباللغة الفرنسية وتحمل توقيع المساجين الخمس أرسلت بتاريخ الخامس عشر من شهر فيفري عدا وكالة آيت أحمد التي أرسلها قبل ذلك يوم 1962/02/13، إلى رئيس الحكومة المؤقتة.

- رسالة المساجين الخمس تحمل توقيعهم أرسلت بتاريخ 1962/02/15، إلى مكتب المجلس الوطني يعلنون فيها تفويضهم للحكومة المؤقتة للتوقيع على نصوص اتفاقية أيفيان.

إن محاضر دورة 22/27-02-1962 تشكل هي أيضا أهمية بالغة بالنسبة للمتبع لمسار تطور الهيئة التشريعية للثورة، فعلى الرغم من أنها عالجت قضية أساسية اجتمع

لأجلها المجلس الوطني في دورة استثنائية للنظر في نصوص اتفاقية أيفيان التي تمت المصادقة عليها وتفويض الحكومة المؤقتة للتوقيع عليها، على الرغم من حساسية الموضوع الذي كان قيد الدراسة فإن المجلس الوطني ظل يشكل في هذه الدورة حلبة صراع بين العصب المتناحرة والشواهد في ذلك كثيرة، ويكفي الإشارة إلى أنه بداية من الجلسة الأولى شكك أعضاء هيئة الأركان في تركيبة المجلس الوطني التي تضاعفت في نظرهم دون استشارت أعضاء المجلس الوطني واعتبروا هذه الأمر مناورة من الحكومة المؤقتة تحضيرا لمعركة الأصوات والفوز بالأغلبية داخل المجلس ،طرحت في ذات الدورة مسألة الوكالات وكانت الولاية الأولى حاضرة بقوة في هذه القضية بحيث ساد الغموض حول عدد الوكالات التي كانت بحوزة العقيد لخضر بن طوبال المرسلة من طرف العقيد طاهر زبيري وبين وكالات مجلس الولاية بحضور العقيد حاج لخضر عبيد، الذي كان يصارع شرعية وجوده.

والأهم في هذه المحاضر التي خصصت جل جلساتها لمناقشة نصوص اتفاقية أيفيان هو خلوها من المسودة التي وزعت على المؤتمرين لمناقشة البنود فضلا عن النسخة التي كانت بيد الحكومة المؤقتة، فهي لم ترد كملحق كما جرت العادة في بقية الدورات حيث كانت تذيل المحاضر بالنصوص والرسائل، ولسنا ندري لماذا غابت هذه النصوص؟ غير أن ذلك لا ينقص من قيمة المحاضر في شيئا فهي ذات أهمية كبرى وتساعد دراستها على إماطة الغبار عن الكثير من القضايا[1]، ومن جهة أخرى فإن استقراء هذه المحاضر ومجانبة القراءة السطحية يوضح بعض القضايا الخفية فيما يتعلق باتفاقية أيفيان فعلى الرغم من أن هيئة الأركان اعتمدت معارضتها لنصوص الاتفاقية كمطية لتضاعف من سياسة تشويه صورة

1- يكفي العودة إلى المناقشات في ذات الدورة الخاصة بنصوص اتفاقية أيفيان حيث كان أعضاء هيئة الأركان يعلنون منذ البداية معارضتها بناء على ملاحظات أبدوها ومقارنة هذه الملاحظات مع النصوص النهائية التي وقع عليها وفد الحكومة المؤقتة في 18مارس1962،ليجد القارئ أن الحكومة المؤقتة أخذت ما أمكنها الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أبداها المؤتمرون كلهم في دورة فيفري1962، للمصادقة عليها وعلى الرغم من ذلك فإن تحالف بن بلة هيئة الأركان العامة ظل يعلن معارضته للحكومة المؤقتة وينعتها بقبول حلولا تكرس المشروع الاستعماري الجديد، وهو الأمر الذي يبرز الخطاب الشعبوي الذي وظفه هذا التحالف بطريقة سافرة للنيل من الحكومة المؤقتة.

الحكومة المؤقتة فإنه ومن خلال المناقشات التي تضمنتها المحاضر فإن هذه الأخيرة كانت تطرح بين الفينة والفينة مسائل جد خطيرة كانت تخص ليس فحسب المشروع الثوري بل نضال أجيال من الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي حينما طرحت تخوفاتها في حال رفض جموع الجماهير الشعبية الإجابة بنعم لصالح السؤال الموجه لهم يوم الاستفتاء مما جعل المؤتمرين يقفون حيارى تجاه احتمالا من هذا النوع.

تضمنت المحاضر قضية أساسية في تقديرنا تساعد على فهم ظاهرتان لكنهما يشكلان مفارقة في ذات الوقت، الظاهرة الأولى تتعلق بإشكالية التحالف الذي عقد بين بن بلة وهيئة الأركان العامة ذلك أن هذه الأخيرة بعد إعلانها التصويت لصالح نصوص الاتفاقية قبل اختتام أشغال دورة فيفري1962، راح أعضاؤها بعد ذلك يبررون في موقفهم بأنه ليس رفضا لتحرير المساجين لأن الاتفاقية أقرت بذلك، وهم إذ فعلوا ذلك فإنهم في تقديرنا كانوا يتوددون لبن بلة ومجموعتهم بغية توظيفهم في الصراع ضد الحكومة المؤقتة، أما الظاهرة الثانية فهي متعلقة بسير أشغال المجلس الوطني للثورة بحيث ظلت تلامس في الكثير من مراحلها بالرغم من ما علق بها من عيوب سببتها سياسة الكولسة في الأروقة المحاذية للأشغال فإن دورة فيفري ظلت تحقق الإجماع الذي يخضع الأقلية للأغلبية ويبقي على اختلاف وجهات النظر داخل قاعة المجلس وليس بخارجها.

خلافا لبقية الدورات التي عقدها المجلس الوطني للثورة منذ تأسيسه فإن **دورة27 ماي05جوان1962**، سجلت هزة تهاوى بسببها صرح المجلس الوطني للثورة برمته، ويكفي تتبع محاضر ذات الدورة منذ انطلاقها بل والعودة إلى خلفيات انعقاد هذه الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني.

لقد جاءت محاضر هذه الدورة كبقية المحاضر مرقنة في علبة تتضمن ملفات وفي علبة مصورة ميكروفيلم، وهي موجود في الأرشيف الوطني ببئر الخادم بالعاصمة وتحمل اسم رصيد المجلس الوطني للثورة ،أما قيدها في العلب المصورة فيبدأ من نهاية فهرست

الدورة السابقة للمجلس الوطني، C049/ C050/ C051/ C052C053/ في فيفري1962/ وفي العلبة المرقنة فهي من تحمل قيد: B:12-B:13 تحتوي كل واحدة منها على أربع ملفات وقد كتبة باللغة الفرنسية والخط فيها واضح والتباعد بين الأسطر يبلغ 1سنتم، ويتراوح عدد المحاضر في مجملها 160صفحة، وقد تمكنا من الحصول على نسخة منها.

لقد اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية إذا لأول مرة منذ إنشائه بجل أعضائه بعد أن اكتمل نصابه من حيث التمثيل فممثلو الولاية السادسة غير المعترف بهم[1] حضروا كما حضر المساجين الخمس ليصبح عدد المشاركين في الدورة 52عضو،وبحساب عدد الوكالات كما كان يقر النظام الداخلي للمجلس فإن عدد الأصوات كان 67صوت،بما أن كل ولاية كانت تمتلك خمسة أصوات بناء على قرار المجلس الوطني في دورة ديسمبر1959/جانفي1960، علاوة على فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي غدت الولاية السابعة بناء على توصية المجلس الوطني للثورة في آخر جلساته بتاريخ27/أوت1961[2].

حددت أشغال مؤتمر طرابلس الأخير للمجلس الوطني للثورة وفق جدول أعمال ضبط سلفا مع مطلع شهر ماي1962، وبضغط من تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة وتقرر فيه:

– مشروع برنامج عمل لجبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق ثورة ديمقراطية شعبية مرفق بملحقين الأول حول الحزب والثاني حول المهام الفورية لجبهة التحرير الوطني.

1– لقد أصدر المجلس الوطني للثورة في دورة أوت1961، في جلسته الأخيرة بتاريخ1961/08/27، توصية أقر فيها إعادة بعث الولاية السادسة التي ظلت معلقة تنظيميا منذ اغتيال قائدها طيب الجغلالي في 1959/07/29، لكن المجلس الوطني لم يعين إذاك قيادة الولاية السادسة ولا الحكومة المؤقتة لكن في الدورة المعلقة للمجلس الوطني للثورة في ماي جوان1962، حضر ممثلان عنها وهما السيد محمد روينة وسي الحسين كذا، أنظر: م.و.للأرشيف، م.م.و.ث.ج. دورت1961/29/07،علبة مصورة رقم: C043.

2– م.و. للأرشيف: و.م.و.ث.ج. دورةأوت1961، جلسة يوم27/أوت1961، علبة مصورة رقم: C042.

- تشكيل مكتب سياسي.

وتكمن أهمية هذه المحاضر في:

-خلافا لما ذهب اليه الكثير من الباحثين بأن قادة الثورة في مؤتمر طرابلس الأخير لم يولوا أهمية كبرى لمشروع برنامج جبهة التحرير بحيث تمت المصادقة عليه بسرعة، فإن محاضر الجلسات تبرز عكس ذلك فلقد خصص المؤتمرون ثلاثة أيام من أشغال الدورة لمناقشة البرنامج وانتهوا بتقديم ملاحظتهم وانتقاداتهم للكثير من القضايا ثم تمت المصادقة عليه بالإجماع.

- شكلت قضية استحداث المكتب السياسي القشة التي قصمت ظهر البعير، فبالرغم من أن الحاجة اليه لم تكن ضرورة تنظيمية فرضتها التطورات الهيكلية للثورة – سواء في الفترة الأخيرة من عمر الثورة أو المرحلة الانتقالية- بل كان محركه الرئيسي هو الرغبة في التموقع والتنافس على السلطة، وكعادته كان المجلس يتفنن في ممارسة سياسة الهروب إلى الأمام دون مواجهة المشاكل وحلها، بحيث كان يلجأ إلى استحداث هياكل كانت تشكل مرتعا لتموقع العصب الجديدة الآخذة بزمام الأمور.

-كانت المعركة الفاصلة بين الحكومة المؤقتة وتحالف بن بلة وهيئة الأركان تتطلب تحقيق ثلثي أصوات الناخبين من أعضاء المجلس الوطني لأجل ذلك فإنه في أثناء بداية الاستشارات التي نظمتها لجنة سبر الآراء شهدت الأروقة المحاذية للقاعة المخصص لدورة طرابلس الأخيرة شهدت تشنج كبير بين المؤتمرين جراء الكولسة التي كان يقوم بها طرفا الصراع.

- إن المتتبع للمحاضر سيقف عند ملاحظة هامة فسرت لاحقا حالة التشنج التي انتهى تحالف بن بلة هيئة الأركان العامة وخروجهم عن المألوف، فالأغلبية النسبية كانت دائما لصالح الحكومة المؤقتة سواء لما تعلق الأمر باستبدال مكتب المجلس الوطني في بداية الأشغال حيث حققت فريق الحكومة المؤقتة 38صوت أما تحالف بن بله وهيئة الأركان

العامة29 صوت، وفي انتخابات الخاصة بإدراج قضايا إضافية إلى جدول الأعمال سجل 39لصالح الحكومة المؤقتة و28صوت لهيئة الأركان العامة.

– الغموض الذي كان يحيط بنظام الوكالات ،والتمثيل القسري لبعض الولايات ويكفي الإشارة هنا إلى تمثيل الولاية الرابعة من طرف أحمد بن شريف، كان تمثيل غامض وغير معترف به من طرف مجلس الولاية الرابعة ولسنا ندري كيف اعتمدته الحكومة المؤقتة رغم أنه لم يكن محسوبا عليها، مثله مثل ممثلو الولاية السادسة التي لم نجد لها أثر أي لائحة في محاضر جلسات المجلس الوطني تحدد أعضاء مجلسها الولائي، لكننا تفاجأن في الدورة الأخير اعتماد محمد روينة وسي الحسين– هكذا ورد –المحسوب على هيئة الأركان كممثل عن مجلسها غير المعين، مما يوحي بأن الحكومة المؤقتة أقرت بسياسة الأمر الواقع التي كانت تفرضها هيئة الأركان العامة.

– ظلت الرغبة في التموقع أو الانتقام من الخصماء هي المحرك الرئيسي في نظام منح الأصوات داخل المجلس.

– شكل تصدع المجلس الوطني إيذانا بنقل المعركة بين رفقاء السلاح إلى خارج الأطر الشرعية المجلس الوطني والحكومة المؤقتة والاحتكام إلى سلطة القرار من جهة ومن جهة أخرى إلى جيش الحدود.

الوثائق الأرشيفية الخاصة بخطي موريس وشال المحفوظة بمركز الأرشيف العسكري بفانسان باريس

د/جمال قندل

جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–

توطئة:

تشكل الوثائق الأرشيفية أهمية كبيرة ورئيسة في عملية الكتابة التاريخية، من حيث تمكين المؤرخين والباحثين من العودة إلى الأصول الأولى للوقائع التاريخية وقراءتها وتحليل عناصرها والعمل على إعادة بنائها من جديد ضمن نسق قائم على الموضوعية، بحثا، قراءة، تحليلا وبناءا.

ويمثل المصلحة التاريخية لوزارة الدفاع، service historique de la défense وهي التسمية الجديدة التي أصبح يعرف بها ابتداء من سنة 2005 خلافا لما كان عليه الأمر من قبل، حيث كان يعرف بالمصلحة التاريخية للقوات البرية "service historique de l'armée de terre وقد شكلت عملية الدمج التي شهدتها سنة 2005 لأرشيف القوات البحرية والقوات الجوية وكذا قوات الدرك، خطوة إيجابية على طريق تسهيل عملية البحث على المؤرخين والباحثين، من خلال[1] جعل التعامل مع المعلومة التاريخية على نحو أكثر مرونة وأسهل من حيث الزمن الموفر على الباحثين، الأمر الذي جعل مركز فانسان مقصدا للباحثين من مختلف أصقاع العالم.

1-SHD : le service de la défense s'expose, château de Vincennes,2015, p4.

كما يضمّ المركز مكتبة متخصصة في التاريخ العسكري[1] على اختلاف طبيعته وبجميع مراحله وفتراته، ولعلّ ما يميزها هو أنها تزخر بالأرصدة الأصلية لوزارة الحرب والبحرية، فضلا عن الأرصدة الوثائقية المنتجة من طرف المصالح التاريخية للقوات البرية والجوية وكذا البحرية، إلى جانب الدرك.

ويبلغ مجموع ما تحويه المكتبة مليون وثيقة[2]، تتوزع بين الجرائد، المجلات، المخطوطات والأطالس، ابتداء من القرن الثاني عشر، إلى يومنا هذا.

وعلى غرار ذلك، يصدر المركز مجلّة علمية متخصصة، تصدر كل ثلاثي، موسومة بـ: "**Revue historique des armées**" أسست سنة 1945[3] ولا تزال محافظة على صدروها وطبيعة مواضيعها ودراساتها، وتستكتب أكاديميين متخصصين وضباط عسكريين مؤهلين ينقلون تجاربهم الميدانية في مختلف الميادين والمجالات العسكرية، على نحو موضوعي وعلمي يتوخى التحسين والتطوير، وفق الرؤية الاستراتيجية القائمة على مراعاة المصلحة العليا لفرنسا.

2- الوثائق الخاصة بخط موريس:

تعود البداية الأولى لعلاقتي بالأرشيف العسكري المحفوظ بقصر فانسان، بباريس، إلى سنة 1994، حيث حصلت خلالها على المرتبة الأولى في دفعة تاريخ الثورة الخاصة بالماجستير التي كنت أعدّها تحت إشراف المؤرخ جمال قنان، ما مكنني من الاستفادة من منحة فرنسية قصيرة المدّة، منحت لي من طرف مدرسة الدراسات "**العليا في العلوم**

1-Ibid.
2-Ibid.
3-Ibid.

الانسانية والاجتماعية"، براسبايل، باريس، رفقة زملاء طلبة من قسم التاريخ، بجامعة الجزائر[1].

فُتح الأرشيف العسكري بقصر فانسان، ورفع الحظر بشكل نسبي عن الوثائق الخاصة بتاريخ الثورة الجزائرية، أمام المؤرخين والباحثين والدارسين والمهتمين من جميع أنحاء الدول، خلال شهر جويلية 1992[2]، أي بعد مرور ثلاثين سنة على استقلال الجزائر في جويلية 1962، حيث استفدت من تلك السانحة التي أتيحت لي، ورحت أقلب صفحات الجرد اليدوي للوثائق الأرشيفية المحفوظة.

وقفت على كمّ هائل من الوثائق ذات الصلة بموضوع التطويق الحدودي، أو بالأحرى ما اصطلح على تسميته بـ "**السدود الحدودية**" **les barrages frontaliers**" أو خط موريس ومن بعده شال. وحسب قراءتي لها، فقد ذهبت إلى تقسيمها إلى ستة أقسام رئيسة، تتحدد في الاتي:

وقد جاء القسم الأول من الوثائق الأرشيفية، شاملا للوثائق الرئيسة المؤسسة لخلفية الموضوع، على تعددها وكثرتها، تصبّ كلها في فكرة التنبيه من ضرورة عدم إغفال ما يجري على مستوى الحدود الشرقية والغربية على حد سواء، وبخاصة ما تعلق بقضية قوافل التموين بالذخيرة والسلاح ونشاط وفعالية تلك القوافل في تموين وتحريك النشاط العسكري في الداخل، من خلال مختلف العمليات العسكرية[3].

وفي ظلّ استمرار وازدياد نشاط تلك القوافل، بناءا على الوثائق الأرشيفية، تحرك الجنرال سالان من خلال تعليمية سريّة وقفت عليها ضمن الوثائق المصورة، حيث أمر من خلالها بضرورة القضاء على العقيد عمر أوعمران المكلف بعمليات التموين،

1-جمال قندل، **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962**، دار سيدي الخيّر للكتاب، الجزائر،2009، ص 15.

2- نفسه، ص 16.

3-SHD :1H2968 dossier n1, **plan barrage anti caravanes d'armes.**

حيث أشار سالان في التعليمة الوثيقة إلى الفعالية الكبيرة التي أضفاها أوعمران منذ توليه تلك المهمّة[1].

ثم جاء القسم الثاني من الوثائق الأرشيفية، وهي المؤسسة لعملية التطويق والخنق الحدودي على امتداد الحدود الشرقية، بخط طولي مماثل للخط الذي سبق إنشاؤه على مستوى الحدود الغربية، وهو ما تضمنته الوثيقة المستغرقة لنصّ القرار الذي أصدره وزير الدفاع الفرنسي، أندري موريس، في حكومة بورجيس مونوري[2]، وهي وثيقة على جانب كبير من الأهمية، من حيث القيمة العلمية والتاريخية، حيث أنها لم تكتف فقط بإيراد القرار المؤسس لخط موريس فقط، بل عالجت مسألة التعزيز العسكري في الجزائر، من خلال مختلف الوحدات العسكرية، من مواطن مختلفة من العالم، ربحا للوقت ورغبة في تحقيق التفوق العددي الكفيل حسب الطرح العسكري الفرنسي، بإبطاء حركة الثورة المسلحة والحيلولة دون توسعها وامتدادها.

أما القسم الثالث من الوثائق الأرشيفية التي تشكل مدار مداخلتي، فقد تمثلت في جملة من الوثائق الهامة كذلك، حيث عالجت خط موريس من الجانب التقني، من خلال طرح النقاط الاتي بيانها:

1- إسناد عملية الإنجاز إلى وحدات الهندسة العسكرية.

2- إشراك بعض من المدنيين الجزائريين في الإنجاز، وبخاصة في عملية حفر الحفر بعمق ومدّ الأسلاك الشائكة.

3- إشراك الحركى في عملية الإنجاز، إلى جانب الأسرى.

وعلى غرار ذلك، فقد أشارت الوثائق إلى تقسيم عملية الإنجاز إلى محاور، انطلاقا من الشمال إلى الجنوب، كما ذكرت الإمكانات المادية والبشرية وكذا المالية التي

1-SHD :1H2995, dossier n°1, **organisation politico_militaire,ou FLN Tunisie**.

2 -SHD GR :1H2035 dossier n°1 **historique du barrage**.

سُخرت في عملية الانجاز. وعززت ذلك، بأرقام وجداول لمختلف السنوات، أشرّت على عمق الرغبة لدى سلطات الاحتلال الفرنسي وعلى رأسها موريس المتشبع بفكرة الجزائر الفرنسية في الإسراع في عملية الإنجاز وإبداء الاستعداد اللازم لتوفير كافة المستلزمات والحاجيات التي يتطلبها المشروع العسكري[1].كما تضمنت تلك الوثائق الإشارة إلى الألغام التي شروع في زراعتها على امتداد الخط المكهرب، على اختلاف طبيعتها ودرجات تأثيرها على العابرين لخط موريس، وهي الألغام المضادة للأفراد والمضادة للمجموعات وكذا المضيئة[2].

وفي سياق الحديث عن الجانب التقني، يسوغ القول، أن ثمّة وثائق كثيرة وقفت عليها وعالجتها، تضمنت الحديث عن مخططات تعزيز وتطوير خط موريس، على مستوى الحدود الشرقية، حتى يستحيل إلى خط ذي صعوبة حقيقية تتجلى في الميدان. وقد تمثلت تلك المخططات التي حملتها الوثائق في الآتي:

1-مخطط لاكوست[3].

2-مخطط شابان دلمان[4].

3-مخطط الحرباء[5].

وتمثل القسم الرابع من الوثائق الأرشيفية في كمّ هائل من الوثائق التي عالجت مسألة غاية في الأهمية، وهي الهدف الرئيس الذي من أجله خطّ موريس، والذي تمثل ابتداء في الحيلولة دون الخروج والدخول من وإلى الجزائر، سواء تعلق الأمر بالجنود أو قيادات الثورة أو الملتحقين بها من الخارج، عبر معبري تونس والمغرب، فضلا عن منع

1-SHD :1H2035 dossier n°1, instruction du 09 janvier 1958.
2- SHD GR :1H2968, op,cit.
3-Ibid.
4-Ibid.
5-SHD :1H2973, dossier n°1, valorisation **du barrage Est plan caméléon**.

تموين الداخل بالذخيرة والسلاح، انطلاقا من القواعد الخلفية للثورة على مستوى تونس والمغرب. وقد كان هذا المعطى حاضرا بقوّة لدى القيادة العسكرية الفرنسية[1].

وجاءت الوثائق التي عالجت هذه الجزئية حافلة بالإحصائيات والجداول المختلفة من حيث الزمن، إذ أنها عالجت سنوات عديدة، ومن حيث المكان كذلك، على اعتبار أن المانع الدفاع المكهرب مدّ على امتداد الحدود الشرقية والغربية .وقد وقفت على إحصاءات خاصة بعدد الشهداء الذين سقطوا على مستوى الخط المكهرب، دخولا أو خروجا، إلى جانب عدد الجرحى، بل وحتى الأسرى، وهم أولئك الجرحى الذين يتعذر نقلهم وسط الاشتباكات الدموية الحاصلة وقت العبور، في بعض المرّات .فضلا عن قتلى وجرحى قوات الاحتلال الفرنسي، واللافت أن الوثائق الأرشيفية، كانت تعتمد عند عرضها أو حديثها عن القتلى مصطلح" **القتلى الأصدقاء pertes amies**" عند الإشارة إلى القتلى الفرنسيين، ومصطلح "**القتلى الأعداء pertes ennemies**" عند الإشارة إلى شهداء جيش التحرير الوطني[2].

وإلى جانب ذلك، تناولت بعض الوثائق الأرشيفية، عدد المضايقات "**harcèlements**" والهجمات التي نفذها جيش التحرير على مستوى خط موريس، من حيث التخريب والتي عبرت عنها الوثائق بـ les actions des rebelles contre le barrage أحيانا الجهة التي شهدت تلك الهجمات، أي الشرق أو الغرب، دون إغفال الإشارة إلى عمليات العبور الناجحة أو الفاشلة على مستوى خط موريس على الجهة الغربية أو الشرقية، دخولا إلى الجزائر أو خروجا منها، على نحو تفصيلي و دقيق من حيث عرض حيثيات العبور من البداية إلى النهاية[3].

1-SHD,op,cit.

2-SHD :1988, dossier n°1 **actionFLN contre les réseaux,état des pertes rebelles année 1958**.

3-SHD :1H1988, dossier n°1 **synthèse mensuelle des actions rebelles contre le barrage Est et Ouest**.

SHD :1H2959, dossier n°2, incidents **frontaliers**.

ومن جملة تلك الوثائق الأرشيفية، خليق بي الإشارة، إلى التقرير الذي أعدّه الجنرال أيليري سنة 1961والذي تحدث فيه بشيء من التفصيل عن عملية عبور ناجح لسبعين مجاهدا من جيش التحرير، دخلوا من المغرب باتجاه الجزائر، حيث كان على رأسهم المكلف بنزع الألغام المجاهد محمد قنّاد، وجاء ذكره في التقرير، على النحو التالي:

un acheminement réussi au niveau des frontières Algéro- Marocaine sous la légende d'un agent de liaison efficace "connu par nos services secrets sous le nom de TANTANO[1].

أما القسم الخامس من الوثائق الأرشيفية التي وقفت عليها و اعتمدتها في دراستي لموضوع خط موريس، فقد تمثلت في الوسائل التي اعتمدها المجاهدون خلال عمليات العبور، وأشّرت على عمق الرغبة لدى قيادة الثورة في البحث عن مختلف الوسائل والآليات الكفيلة بالتقليل من حجم الخطر الذي بات يهدد حاضر ومستقبل الثورة الجزائرية، في ظل إحكام الغلق وتشديد التطويق، برّا على امتداد الحدود الشرقية و الغربية، وبحرا وجوّا على مستوى النطاقين البحري والجوّي من خلال تعزيز الرقابة البحرية لمنع أي محاولة تموين عبر البحر، وتعزيز الرقابة الجوّية من خلال ما عرف لدى القيادة العسكرية الفرنسية بالطائرة الـمُخبرة" le T6 l'avion mouchard" الذي كان يجوب المنطقة الحدودية[2].

وتعذر علي بالنسبة للقسم السادس من الوثائق الأرشيفية، الاطلاع على أيّ وثيقة، بدعوى أنها محظورة والاطلاع عليها كان ولا يزال قائما، رغم إلحاحي في الطلب لمعرفة ما تحويه، حيث تمثلت تلك الوثائق، حسب الجرد المسجّل في السجل، في الحالة النفسية العامة والخاصة لعساكر الاحتلال الفرنسي الذين كانوا على مستوى خط

1-SHD :1H1988, opcit.

2- SHD :1H2039 dossier n°2, note **sur l'utilisation de Bengalores par les rebelles pour le forcement du barrage de la frontière Franco_Marocaine**.

موريس بالجهة الشرقية والغربية، حيث كانوا يضطلعون بـمهمّة المراقبة المستمرة القارة والراجلة أو المتنقلة، بيد أنني استطعت معرفة جزء من تلك الحالة النفسية الصعبة التي كان عليها الجنود الفرنسيون، الذين كانوا يعانون من اضطرابات نفسية كثيرة متقلبة، ضعيفة حينا وحادة أحيانا أخرى، من خلال حوار أجريته سنة 1994 مع العسكري الفرنسي دانيا زمارمان Daniel Zemmerman الذي كان يقوم بالحراسة بعين الصفراء على مستوى خط موريس[1].

1-جمال قندل، مرجع سابق، ص 196.

التعامل مع الوثيقة الأرشيفية والمخطوطة

د/أبوبكر الصديق حميدي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

المقدمة:

عرف التاريخ الوطني الكثير من الأحداث في العصر الحديث ولكن تدوينه يبقى مرهون بما بقي من مخطوطات ووثائق أرشيفية متناثرة بين العائلات العلمية العريقة والشخصيات التاريخية والزوايا ومراكز الأرشيف الوطنية والدولية وفي مقدمتها أرشيفات الدولة الفرنسية التي استولت على المخزون التاريخي والثقافي الجزائري وحملته جملة إلى فرنسا أثناء وعقب الاستعمار.

ولكن مهما كان وضع هذا الأرشيف أو المخطوطات فأن العامل البشري الذي يتعامل مع هذه الوثيقة له دور مرجعي في الحفاظ عليها وإعطائها عمرا أطول وخاصة في وقتنا الحالي الذي أعطتنا التقنية فيه نفسا جديدا في هذا المجال، ومن جهة أخرى يبقى التعامل مع محتوى هذه الوثيقة له فنياته والإحاطة به وبظروفه التاريخية.

وباعتبار أن كاتب هذه الوثيقة له ميوله وأهدافه وأن معطيات المرحلة تغيرت فلابد على الباحث أن يكون ملما بهذه الظروف وبالأوجه المقابلة لهذا المخطوط أو الوثيقة من حيث المعلومة حتى يؤسس للكتابة التاريخية من حيث المصداقية.

ومن المفيد الاستفادة من علم الكوديكولوجيا codicologie ودوره في تطوير الصورة الفنية للمخطوط، **وعلم النّقد الجيني للمخطوط**، وإدراك المخاطر التي تواجه

المخطوطات الطبيعية منها والبيولوجية والبشرية وإعطاء الأهمية اللازمة لرقمنة المخطوطات في الحفظ والاستغلال وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية لهذه العملية.

تعريف المخطوطات

إن المخطوطات هي ذلك النوع من الكتب التي كتبت بخط اليد لعدم وجود الطباعة وقت تأليفها، وتمثل المخطوطات مصادر أولية للمعلومات، موثقة وتخص دراسة موضوعات متعددة، ويعتمد عدد من الباحثين بشكل كلي أو جزئي على المعلومات الواردة في المخطوطات[1].

والكتاب (المخطوط) هو مخزن المعارف وسِجِلّ التجارب والخبرات في الحضارات الراقية. وقد لاقى الكتاب المخطوط عناية فائقة معلومة في الحضارة العربية الإسلامية، ففيه دونت علوم المسلمين ومعارفهم وآدابهم. وتعدت هذه العناية إلى جانب ما حوته المخطوطات من العلوم، إلى المخطوط ذاته؛ صناعةً وكتابةً وحفظاً، فتفنن المسلمون في فنون صناعة الورق والحبر والتجليد، وأدوات الكتابة والتزيين والتذهيب، وأساليب الحفظ، من صناديق ومكتبات وغيرها.

إن الأدوات والآلات التي صنعت حامل العلم (المخطوط) ودوَّنَت فيه الفكر والمعرفة، لآثارٌ تشهد على العصور الذي تكلمت فيه العلوم بالعربية، والتي تدين بها حضارة النهضة الغربية للحضارة العربية الإسلامية. وها هي هذه الأدوات والآلات مقتنيات متحفية، ونماذج وصور، يتم حفظها وإبرازها وعرضها. إنها شهادات على ما توصلت إليه الفنون، وعلى عبقرية الحرفيين، وتقدُّم العلوم العربية الإسلامية، وهي بالنسبة للهاوي دعوة لاكتشاف تراث عظيم وللباحث والمؤرِّخ أدوات للتحقيق والاستقراء وللاستذكار.

1. محمد، الشويخات. أحمد، مهدي. الموسوعة العربية العالمية. ج .22. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، 1999.ص25.

أهمية المخطوطات في التواصل الثقافي

يعتبر المخطوط كنزا ثقافيا يتجاوز الفرد والعائلة إلى حفظ التراث المجتمعي والشعوب، فهو قد يتجاوز الحدود الجغرافية بأثره، وباعتباره يبحث في التراث الثقافي بمخلف جوانبه فإنه يشكل رافدا مهما لتغذية الدراسات ويفتح فضاء للتواصل بين الثقافات باعتباره حقلا معرفيا في غاية من الأهمية، ولكن تظل فاعلية هذا المخطوط محدودة في ظل الذهنية القديمة والتعامل على أنه إرث محلي ونحن في عالم يشهد حركية واسعة بين المحلي والمعولم، وخاصة في وقتنا الذي سيطرت عليه وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية والالكترونية. ولعبت فيه الصورة الترويجية والإشهارية دورا وظيفيا في سحر العين واستقطاب الآخر. ولتوظيف المخطوط في خلق فاعلية ثقافية بين المجتمعات من خلال نشره لابد من جملة مقومات منها:

ـ خلق ثقافة العناية بالمخطوط ـ رصد المخطوط أو الأماكن ـ البحث العلمي المشترك ـ التنظيم والفهرسة المتناسقة ـ إدخال التقنية الجديدة لتحسين صورة المخطوط ـ استحضار نسخ متعددة ولو مصورة إلكترونيا أو صورة لنفس المخطوط ـ وضع فهارس خزائن الأرشيف ضمن الشبكة الإلكترونية ـ تزويد المراكز الأخرى بنسخ زائدة لنفس المخطوط ـ اعتبار المخطوط كنز إنساني عابر للحدود والقارات وخاصة بعد الظاهرة الاستعمارية ـ استرجاع المخطوطات المنهوبة إلى واجهة للاستغلال ـ خلق توأمة بين المراكز البحثية ومراكز المخطوطات وبين المكتبات ـ العمل على وضع المخطوطات الخاصة تحت تصرف الباحثين ومراكز الأرشفة حتى لا تضيع بشكل كلي.

علم الكوديكولوجيا Codicologie ودوره في تطوير الصورة الفنية للمخطوط:

ينبغي الاعتراف بتطور الغرب في علم المخطوطات بسبب التعامل مع المخطوطات الإغريقية واللاتينية منذ فترة طويلة، وبسبب التطور العلمي الهائل الذي استفاد منه علم المخطوطات، فنشأ عندهم علم المخطوطات أو الكوديكولوجيا

codicologie، وهو علم يهتم بصناعة المخطوط وتطوّره عبر الزمن وهو لا يكاد يوجد عندنا، فالمخطوط عندنا هو النّص فلم نهتم بالوعاء الحامل للنص أو المعلومات التي تستفاد منه إلا نادرا.

علم النّقد الجيني للمخطوط:

كما أن الغرب استفاد من تطوره العلمي فوظّفه في علوم المخطوطات ونشأ عندهم ما يسمّى بـ: "**علم النقد الجيني للمخطوط أو critique génétique des manuscrits**"[1]، وهو علم يعتني بتحليل المخطوط منذ نشأته كفكرة إلى أن أصبح واقعا مخطوطا بالاستفادة من مختلف نسخ المخطوط الواحد المكتوبة بخط المؤلف autographe وهو علم لا يكاد يذكر عندنا.

والجزائر تحتاج إلى هذه العلوم المختلفة للتعامل مع الوعاء الحامل للمخطوطات أو محتوى النص، وكذلك السعي لاستحضار مختلف النسخ الأرشيفية الجزائرية والفرنسية التي ولو على الأقل تتناول نفس الموضوع لتسليط علم النقد الجيني للوثيقة الأرشيفية.

ملاحظات حول الجوانب الشكلية للمخطوط

1 ـ صفحة العنوان:

لقد احتوت المخطوطات في المقدمة وفي نهاية المخطوط على العنوان ، ومع هذا فقد كانوا يتركون الصفحه الأولى بيضاء حماية للمخطوط من الأوساخ والأتربة إذا لم يجلد المخطوط وكان بعض النساخين الذين يقومون بنسخ الكتب عن أصولها يضيفون عنوان الكتاب وأسم مؤلفه في الصفحة الأولى في بعض الأحيان، وكان بعضهم ينسخ الكتب

1-وخاصة في القن العشرين حيث استفاد من اكتشاف آلة حاسبة لقياس الكاربون منذ 1949. أنظر: سلسلة معارف الإنسان، علم التاريخ، المكتب العالمي للبحوث، 1984، ص 70.

كما هي دون أن يضيف إليها شيئا، وبعد فترة من الزمن يأتي من يضيف العناوين بخط مخالف لخط النسخة ومتأخر عنه كما هو الحال في كثير من المخطوطات[1].

2. تطور ظاهرة أشكال الغلاف والعنوان في المخطوطات والكتب:

بدأت الكتب الصادرة من بطون المطابع تتبارى فيما بينها حول جماليات العتبات الأولى لها، ويقصد هنا بالعتبات الأولى الغلاف والعنوان والإهداء، بل راح الكتَّاب أنفسهم يضعون شروطاً بينهم وبين دور النشر حول اختيار نوع الغلاف والألوان الذي يحتويها، وأي لوحة يمكن أن تتصدر الكتاب، وأي فنان يمكن التعاون معه. وكما كان للغلاف دوره كان للعنوان مكانته عند المؤلف، وعادة ما يكون الباب الموصد عند المؤلف حين يفكر في اختيار العنوان، لأن الكاتب يفكر في مشروع الكتاب وتفاصيله من فصول وأبواب، ويترك العنوان فيما بعد، وخصوصاً إذا كان الكتاب بعيداً عن الدراسة الأكاديمية، فضلاً عن طبيعة سرد العنوان الذي يبين مدى ارتباط المؤلف والكتاب والمهدى له.

وهذا التباري في الاختيار والتأكيد عليه جعل المتلقي أو الناقد يقرأ اللوحة والعنوان والإهداء قراءة نقدية تحليلية بوصفها العتبات الأولى التي ترشده إلى متن النص ، قراءة وتأملاً ومقارنة وتحليلاً، في ضوء ذلك العالم الواسع المتمركز في فضاء الكتاب أو خارجه ؛ لذا تأتي بعض الأحايين دراسة العتبات الأولى والأخيرة من منطلق المدخل النقدي المقارن لمتن الكتاب.وازدادت أهمية الاعتناء الجوانب الفنية ومحتوى الوثائق مع تطور العناية بعلم التاريخ والذي يعد فيه المخطوط أو الوثيقة قاعدة مرجعية لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثم إعطاء التحليل العلمي للمخطوط ويصير مثل بقية العلوم . وكان القرن التاسع عشر

1- عبد الستار الحلوج، المخطوط العربي، ط 2، مكتبة الصباح، جدة، السعودية، 1989، ص 151.

محطة هامة في هذا المضمار حيث زاد الاهتمام بالمحفوظات والمخزونات ودور الكتب ...[1].

من هنا نجد الكتب القديمة التي كانت ولاتزال تخرج من المطابع تخلو من للوحات التشكيلية أو الاهتمام بالعنوان، لأن ما كان في القديم يأتي من دون لوحات فنية إلا ببعض الخطوط والأشكال التي يتعمد صاحب الدار وضعها، أما العنوان فقد كان متجهاً نحو العناوين البلاغية والسجعية. فهؤلاء لا ينظرون إلى الناحية الشكلية وثقافة الصورة بقدر ما يضعون الاعتبار إلى المتن.

3 . بداية المخطوط:

يبدأ المخطوط عادة بالبسملة تليها مقدمة المؤلف يستهلها بحمد الله والاستعانة به والصلاة والسلام على رسوله عليه أفضل الصلاة و أتم التسليم – ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه وموضوعه والغرض منه أو الدافع إلى تأليفه والمنهج الذي أتبعه وطريقة ترتيب المادة العلمية فيه على أبواب أو فصول وقد يذكر المصادر التي أعتمد عليها في تأليفه ومعنى ذلك أن تلك المقدمة كانت تؤدي عدة وظائف أستقلت عن بعضها فيما بعد وهي (أ): العنوان (ب): الفهرس (ج): التقديم للموضوع والتمهيد له. (د): قائمة المراجع. ولم يكن عنوان المخطوط الذي يأتي في سياق المقدمة يتميز عن النص في أول الأمر بخطه أو بلون مداده لكنه بعد ذلك ميزه النساخ بلون مخالف لمداد الكتابة فاستعملوا له اللون الأحمر في أغلب الأحيان[2].

4 . العناوين:

لم تكن في أول أمرها تختلف عن بقية النص في نوع الخط ولا في حجمه ولا في لون مداده ولم يكن يميزها عن غيرها سوى أنها تكتب في وسط السطر ثم عمد النساخ

1–خالد طحطح، الكتابة التاريخية، ط1، 2012، دار طوبقال للنشر، المغرب، ص 78.

2–عبد الستار الحلوجي، المخطوط العربي، مرجع سابق، ص 153.

بعد ذلك إلى تمييزها وإبرازها بحروف أكبر أو بخط مخالف ثم تلتها مرحلة تمييز العناوين بلون مغاير للون المداد الذي كتب به النص، وكان اللون الأحمر هو الغالب في كتابة العناوين ورؤوس الموضوعات بكثرة ولأسماء السور في المصاحف بقلة نظرا لأن الذهب هو اللون المستحب عادة في كتابة أسماء السور.

5. الهوامش:

منذ نشأة المخطوط العربي كان الناسخون يتركون مساحة بيضاء تحيط بالنص، وكانت هذه المساحة تتناسب مع حجم الصفحة نفسها فتتسع كلما كبرت الصفحة وتضيق كلما صغرت، وكانت تترك هذه المساحة البيضاء لاستخدامها في كتابة التعليقات والشروحات[1].

6 . التعقيبة:

وهي عبارة عن نوع من الترقيم للصفحات بطريقة إعادة كتابة آخر كلمة من في الصفحة السابقة في الصفحة التالية لتساعد على ترتيب المؤلفات وتساعد المحترفين في صناعة المخطوط في مختلف المراحل، والواضح أن مختلف اللغات عرفت استعمال هذه التقنية: السامية والهندية والأوربية وكانت في القديم والعصور الوسطى.

7 . التصويبات والإضافات[2]

كان الناسخ إذا أخطأ وتنبه للخطأ في حينه ضرب عليه (أي شطبه) وكتب الصواب بعده وإلى جانب هذا كان بعض النساخ يرجعون الكتب بعد الفراغ من نسخها لتصحيح ما عساه أن يكون قد وقع فيها من خطأ أو سهو أو تكرار، وكانت الطريقة المثلى للتصحيح هي الضرب على الخطأ (الشطب) وكتابة الصواب فوقه أو على الهامش.

1-عبد الستار الحلوجي، المخطوط العربي، مرجع سابق، ص 155.

2-أحمد شوقي بنبين، دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي، ط 1، مطبعة النجاح، 1993، ص 72.

أما الحك أو القشط فقد كان مكروها ولا سيما في كتب الحديث لأن فيه تهمة وجهالة فيما كان أو كتب.

8. نهاية المخطوط:

كانت نهاية المخطوط تميز عادة بعبارة تفيد تمامه أو اتباعه بأجزاء أخرى مثل (تم جزء كذا من كتاب كذا ويليه الجزء كذا وأوله كذا) وبعد ذلك يأتي اسم الناسخ وتاريخ نسخه محدداً باليوم والشهر والسنة.

9 . ترقيم الأوراق والصفحات:

لم تكن أوراق المخطوطات في أول عهدها تخضع لأي نوع من الترقيم، ولكي لا يضطرب ترتيبها أو تختلط على القارئ أو المجلد فقد كانوا يكتبون الكلمة الأولى من كل ورقة في ذيل الورقة التي تسبقها تحت آخر كلمة من السطر الأخير فيها وتسمى هذه الطريقة بالتعقيبات.

10 . التمليك والسماع والإجازة:

ظل الكتاب وإلى وقت متأخر على أن يسجلوا أسماءهم على ما يملكون من المخطوطات ذاكرين تاريخ التمليك حيناً، وغافلين عنه حيناً أخر. وكانت تلك التمليكات تتخذ مكانها عادة في الصفحة الأولى من المخطوط وإن لم يمنع ذلك مدة وجود تمليكات في أواخر بعض المخطوطات. وكان المخطوط لا يقرأ ولا يُسمع ولا يُعارض ولا يجاز للقراءة أو السماع أو النسخ إلا إذا أثبت ذلك بأوله أو آخرة.

المخاطر التي تواجه المخطوطات

وقد تم تصنيف المخاطر التي تواجه حياة المخطوطات إلى ثلاثة أولها المخاطر الطبيعية، مثل الرطوبة التي قد تؤثر في المخطوط الذي هو في الأساس من الورق أو الجلد أو البردي أو القماش، وأحيانا من الخشب وكل تلك الأنواع مصنوعة من مواد أولية تتأثر بالرطوبة، والضوء الذي يؤثر في حياة المخطوط بأمواجه الثلاث فوق البنفسجية والموجات القصيرة

والموجات الطويلة، حيث تؤثر في تدرج اللون في المخطوط، لأنها تعمل على تحليل وتكسير التراكيب الجزئية للمواد العضوية فتقصف بذلك ألياف النسيج للمادة المخطوط عليها، ناهيك عن تعزيزها للون الأصفر على المخطوطة، ما يجعل الورق باهت اللون وغير واضح، ناهيك عن درجات الحرارة المتفاوتة التي تؤثر أيضا في حياة المخطوط.

أما بالنسبة للعامل الثاني، فهو المخاطر **الكيميائية**، حيث تعد المخطوطات والوثائق من أشد وأسرع المواد تأثراً بالمواد الكيميائية التي يحملها الهواء، ما يؤدي إلى إصابتها بالأحماض التي تشكل خطراً كبيرا عليها، ومن هذه العوامل: التلوث الهوائي والحموضة التي تحمل معها جراثيم الفطريات وبويضات الحشرات التي تنمو بسرعة متناهية، خصوصا إذا توافرت الرطوبة والحرارة، والعامل الثالث يكمن في الخطر **البيولوجي**، نظراً لكون المخطوطات ومكوناتها من أصل عضوي، فهي قابلة للتحليل والفساد تحت تأثير الأوضاع المناسبة من قبل الكائنات الدقيقة التي يكون بإمكانها إحداث تغييرات وتشوهات في الورق والأغلفة واللواصق والأحبار وغيرها، وفي هذا المجال أشار المختصون بمعالجة المخطوطات إلى وجود أكثر من (70 نوعاً من الكائنات) الحية، سواء أكانت مرئية كالحشرات والقوارض، أو دقيقة كالفطريات والبكتيريا، وهذه جميعها تهاجم المخطوطات وتفتك بها، حين تسمح الأحوال المناخية.

مخاطر الترميم: هو عملية تكنولوجية دقيقة ذات عرف خاص موحد عالمياً، وهي في الوقت نفسه عملية فنية ذوقية جمالية تحتاج إلى حس عال ومهارات فائقة، وتتضمن عمليات تجميع وتثبيت وتقوية وتجميل وإعادة المواد الأثرية إلى شكل أقرب إلى أصلها، في محاولة لإزالة بصمات الزمن ومظاهره المتعددة مثل الكسور، والتشققات، والثقوب، وأحياناً اختفاء أجزاء معينة تختلف في حجمها أو مساحتها، كذلك موقعها داخل جسم الأثر أو المادة المرادة معالجتها.

وتقدم المجلدون في بعض الأقطار الإسلامية في فن صناعة وتجليد الكتاب، وعرفوا طريقة الدق أو الضغط، كما استخدموا التخريم والدهان والتلبيس بالقماش وكانوا أحيانا يقطعون الجلد بالرسم الذي يريدونه، ثم يلصقونه على الأرضية الملونة، وهي عملية تحتاج إلى الدقة والمهارة، والآن ومع دخول عالم التكنولوجيا أصبحت المحافظة على المخطوط أسهل وأسرع في نسخها وحفظها في جهاز الكمبيوتر وحتى ترميمها من خلال الفوتو شوب، القادر على ازالة الأضرار.

أهمية الرقمنة للمخطوطات في الاستغلال والتواصل:

-الحصول على المخطوط على صيغته الأصلية دون تحريف.

-المحافظة على الألوان ونفس الصورة

-إمكانية الطباعة وأخذ الصور المحاكية لها تماما.

-يمكن الوصول إليها دون عناء كبير ومن مختلف البلدان.

- تطوير البحوث العلمية [1].

-حماية المخطوطات بشكل عام من الزوال والتعرض للاندثار.

-حماية المخطوط من التعرض للتلف بفعل الإنسان وحتى الباحث ذاته.

لأنه يمكن الوصول للنسخة الأصلية الرقمية دون أن يمس الأصل الورقي وبالتالي فإن الوسيط الإلكتروني يحافظ على الوثيقة من الضياع، وهذا يحافظ على المكتبات والمخزونات من المخطوطات التي تكون محتويات ماتها من الورق البردي والجلود باعتبارها مواد عضوية تفقد تماسكها عبر السنين. وإذا لم نحفظها بطريقة الرقمنة فإن الأجيال القادمة تحرم لامحالة من الاطلاع عليه.

1-الصوفي، عبد اللطيف. المراجع الرقمية والخدمات المرجعية في المكتبات الجامعية. قسنطينة: دار الهدى للطباعة،2004. ص.168.

ـ كما أن وضع هذا الكم الهائل من المخطوطات على الشبكة الإلكترونية يساعد الباحثين المقتدرين وقليلي الدخل من الاستفادة منها.

ومن دون شك أن طبيعة المخزون المخطوطي يتغير من الورقي إلى الرقمي من حيث الاستعمال ويمكن بيعه للباحث أو الطالب في شكل أقراص مدمجة تحتوي على الكتابة والصورة والصوت، أو وضع المخزون ضمن مواقعها الرسمية سواء بمقابل رمزي أو مجانا.

وعموما فإن التعامل مع الوسائط الرقمية بمختلف أشكالها والتي تسخر للمخطوط هي أحسن وسيلة يمكن أن تمد في عمر المخطوط للأجيال القادمة مع أنها تؤدي نفس الغرض ولأن الأصل في التعرض المتواصل للتلف إذا ما استغل بالطريقة القديمة وبالتالي نحرم الأجيال القادمة.

الإمكانيات البشرية والمادية لرقمنة المخطوطات:

إن القيام بهذه المهمة يتطلب الكثير من الجهد البشري والمادي لامحالة، ولكن الأهم من ذلك هو أن تتوفر الإرادة السياسية والاختصاصية والروح العلمية وتجاوز الأنانية لنحمل هذا الإرث للأجيال القادمة ويمكن حصر هذه الإمكانيات في الظروف والشروط التالية.

1 ـ الإرادة الجماعية

وهي ما نصد بها للإدراك الحقيقي والأهمية التي يكتسيها هذا المخزون من المخطوط باعتباره ملك للأجيال والإنسانية عامة ومن ثم فإن التغاضي عن رعايته هو إتلاف له وضرب من الأنانية في حق الأجيال القادمة. وهذا الشرط منوط به طل الأطراف من سلطة سياسية في كل البلدان، وطواقم إدارية، واختصاصيين وفنيين وباحثين وأهل الاختصاص من التقنية الرقمية، فالروح الجماعية من هؤلاء جميعا تعضد الجهود لصيانة الإرث المخطوطي وإخراجه على أحسن وجه للاستغلال.

2 ـ الطاقم البشري

والأمر هنا يقتضي المزاوجة بين الجانب الفني والعددي بحيث تسخر الأعداد الكافية من العاملين في الحقل المخطوطي ومخزون المكتبات ومن بينهم ذوي الكفاءة الرقمية حتى يكون الإنجاز في أريحية وعلى جودة عالية وليس التلفيق من باب القيام بمهام وظيفية وجردة. وفي هذا الجانب يراعى حجم واحتياج كل جهة والقيمة التي تحويها، وإن كان هذا الجهد ليس دائما فهو في المرحلة الأولى فقط ثم يبقى الأمر بأقل جهد وعدد.

3– الإمكانيات المالية

وهذه الإمكانيات تكون وفق دراسة من حيث الأولويات والحجم الخاضع للرقمنة والنوعية والوسائط التي تسخر لذلك. فرقمنة المخطوط القديم أولى من الكتاب المطبوع والمخزون الوطني أولى من المحلي وبالتالي فتوزيع الميزانية يكون وفق هذا الأمر وإمكانية كل بلد. وإن كان هذا الأمر يتطلب ميزانية كبيرة في بادئ الأمر لكنه يخف فيما بعد. وتختلف قيمة التكلفة من بلد لآخر حسب الأجر الخاص بالعامل، والتقنيات الموظفة، والبرمجيات المنظمة. وأحسن وسيلة هو رصد ميزانيات سنوية لترميم ورقمنة شطر معين من الأرشيف حسب الأهمية والقدم، وهذا يساعد الدول ذات الإمكانيات البسيطة ويكون الإنجاز وفق مراحل وتجارب وتنظيم أكثر نجاعة.

وهذه الإمكانيات تبقى حسب متناول كل جهة كما أنها تبقى في تغير وتطور مستمر لأن التكنولوجيا في تسارع من حيث التطور بشكل مذهل وباعتبار أن هذا الموضوع يعني بالدرجة الأولى التقنيين والفنيين والجديد فيها في كل لحظة فإنه يمكن رصد ما توفر لدينا من معلومات حول هذا الموضوع قدر الإمكان ومنها: الحاسوب، الماسح الضوئي ـ ناسخ الأقراص GRAVEUR ـ طابعات متنوعة وملونة ـ الماسحات اليدوية STITCHING وخاصة لوثائق الأحجام الكبيرة ـ الماسحات الملونة ـ ماسحات أبيض وأسود ببرامج خاصة مثل فوتوشوب PHOTO SHOP . وفي

الحقيقة أن هذا الأمر مفتوح للابتكارات الجديدة والخبرة الموظفة، ولكن تبقى هذه التقنيات دائما في خدمة الحفاظ على المخطوط والإخراج الجيد له على أحسن صورة دون المساس من طبيعته المادية أو العلمية وتقريبه من الباحث دون عناء وحتى التخفيف على الموظفين القائمين على دور الأرشيف فتسجيلها على أقراص قابلة للتسجيل[1]. أو وضعها على الشبكة الإلكترونية هي خدمة في صالح الجميع والمخطوط.

1 ـ للمزيد حول العلوم التي قدمت خدمة كبيرة لعلم المخطوطات والوثائق يمكن الرجوع إلى العلوم المساعدة للتاريخ في كتاب: حسن حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي، والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، ط 4، دار النهضة الحديثة، لبنان، ص 59.

منهجية البحث في الوثيقة الأرشيفية والمخطوطة

د/محمد قويسم

جامعة 20أوت 1955–سكيكدة–

ملخص:

الدراسات التاريخية لها منهجيتها العلمية مثل بقية الدراسات العلمية، سواء في دراسة الوثائق الأرشيفية رسائل وتقارير وخطابات أو تحقيق المخطوطات، والفرق بين الوثيق الأرشيفية والمخطوطة هو عدد الصفحات، ما يطبق من نقد ظاهري وباطني على الوثيقة المكونة من صفحة أو عدة صفحات يطبق على المخطوط الذي هو كتاب.

مقدمة:

منهجية التعامل مع وثيقة أرشيفية أو مخطوطة هي النقد التاريخي بشقيه النقد الظاهري(الخارجي) والنقد الباطني(الداخلي).

أولا: منهجية التعامل مع الوثيقة الأرشيفية:

هي منهجية تحليل نص تاريخي سواء كان خطاب أو رسالة أو تقرير أو حتى نص من كتاب مطبوع أو مخطوط وحتى مخطوط كامل، كما يلي:

–مقدمة: يذكر فيها أربع قضايا هي طبيعة النص وهو تاريخي دائما لأنه يعالج قضية تاريخية في الماضي وصبغته أي لونه ونوعه سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي[1] و(ماهي

1–عاصم الدسوقي: البحث في التاريخ، قضايا المنهج والإشكالات، دار الجيل بيروت 1991، ص71، أحمد عزاوي: نصوص محللة في تاريخ الغرب الإسلامي، مطبعة ربانيت الجامع الرباط المغرب 2008، ص04.

حالة الوثيقة بمعرفة عمر الورق والحبر) خاصة في وثائق التاريخ القديم والوسيط، حيث يبدأ بنقد التصحيح في النقد الخارجي قبل استخدام الوثيقة أو المخطوط[1].

وكثيرا من الباحثين يعتمدون على وثائق أرشيفية دون نقد تصحيح من أجل التأكد من صحتها، بل وهي وثائق أرشيف معادية بعيدة عن الموضوعية، مثل الأرشيف الفرنسي حول حرب الجزائر كما يقولون ويهمل الأرشيف الوطني للثورة الجزائرية الكبرى والرواية الشفوية للمجاهدين صانعوا الثورة، هذا في التاريخ الحديث والمعاصر وحتى في التاريخ القديم لا يمكن كتابة تاريخ قرطاج من الكتابات الرومانية المعادية، أو تاريخ الخلافة الأموية من المؤلفات التي الفت في العهد العباسي المعادي لذلك نجد دراسات جديدة تصحح أخطاء الماضي مثل كتاب الدولة الأموية المفترى عليها، وكتاب الحجاج المفترى عليه، وكذلك لا يمكن كتابة تاريخ الخلافة الفاطمية من المؤلفات السنية المعادية وكذلك الدولة الرستمية الاباضية من المؤلفات الأخرى[2].

وثانيها الإطار الزمكاني (متى وأين) أي تحديد الزمان والمكان الذي كتبت فيه، وثالثها التعريف بالمؤلف والمؤلف(من) أي الكاتب وما كتب وهذا نقد المصدر في النقد الخارجي، فالوثيقة التي لا يعرف شيء عن تاريخها ومكانها ومؤلفها هي وثيقة لا تفيد شيئا[3]، ومع أهمية معرفة كاتب الأصل إلا أن الجهل به وعدم ذكره لا يجب أن يصرف الباحث عن الاستفادة منه، فيذكر مؤلف مجهول، وتوجد خطوات تساعد الباحث على التعرف على مؤلف مجهول لوثيقة أو مخطوط والتأكد من المؤلف المذكور، بفحص خط

1-عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص71، أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص03، لنجلوا، سينيوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية، النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط4، وكالة المطبوعات الكويت1981، ص51-53.

2-حمدي شاهين: الدولة الأموية المفترى عليها، دراسة الشبهات ورد المفتريات، رؤية تصحيحية للتاريخ الإسلامي، دار القاهرة للكتاب، القاهرة مصر2001،محمود زيادة: الحجاج بن يوسف الثقفي المفترى عليه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة مصر 1995.

3-عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص77،71،أحمد عزاوي: المرجع السابق،ص03-04.

الوثيقة واللغة، فبعض تراكيب اللغة لم يستعمل إلا في بعض الأماكن وفي بعض العصور، والذين يزيفون لغة الوثائق يجهلون هذه النقطة فيذكرون ألفاظا وتراكيب غير معاصرة[1].

ورابعا وأخيرا الفكرة العامة والأفكار الرئيسة بتحديد عنوانها وبداية ونهاية كل فكرة رئيسة، وهذا كله نقد خارجي أو نقد ظاهري[2].

-العرض: وهو صلب الموضوع في الوثيقة

يكون بشرح كل فكرة رئيسة ثم إثرائها بالأفكار المكتسبة من المطالعة وذلك بالإجابة عن الأسئلة التالية، ماذا تقول الوثيقة (أفكار، ألفاظ، مفردات، مصطلحات) وهذا تحليل لمضمون النص للتأكد مما أراد كاتبه قوله، ماهي أسباب كتابة الوثيقة، ما هي، وهو تحليل الظروف التي أنتج فيها النص لضبط أقوال كاتبه[3].

التحليل التفصيلي يمثل صلب الموضوع يصل إليه الباحث من مرحلة التفكيك على المستوى العام (الفكرة العامة) إلى مستوى التصميم (الأفكار الرئيسة) إلى مستوى الجملة والكلمة، ففي النص كلمات وأفكار أو جمل ذات دلالات تاريخية أو حضارية يجب شرحها تاريخيا سواء كرونولوجيا أو في إطار الأفكار الرئيسة وذلك بالرجوع الى مصدر النص نفسه ثم المصادر الأخرى لتوضيح الغامض فيه، والاستعانة بكتب التراجم والمعاجم التاريخية وكتب الجغرافيا والاطلاع على الدراسات الحديثة في الموضوع[4].

والذي يهمنا هو المعلومات التي ترتبط بالنص وتساعد على فهمه، فالمدينة مثلا تذكر ظرف تأسيسها وتطورها العمراني، ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالتعريف الجغرافي وحده لا يكفي لإظهار أهميتها بالنسبة لهذه الأحداث، كذلك اسم

1-عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص77،73،أحمد عزاوي: المرجع السابق،ص03-04.

2-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص74، أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص04.

3-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص74، أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص04، لونجلوا، وآخر: المرجع السابق، ص109-113.

4-أحمد عزاوي: المرجع نفسه، ص04.

شخصية يهمنا التعريف به زمنيا خاصة تاريخ الوفاة، ثم دوره في الحياة العامة وبالذات الوظيفة والدرجة العلمية[1].

أما التعليق هو مرحلة الخروج من تفكيك النص إلى إعادة تركيبه في إطار ملاحظات أو تساؤلات مفيدة، ويمكن الوصول إلى ذلك عبر مرحلتين:

-**نقد الرواية التاريخية:** ويتكون من نقطتين هما البحث عن مدى صحة نسبة النص لصاحبه حتى لا تحمل مسؤولية الرواية لغير صاحبها، فكثير من المصادر والوثائق منسوبة لغير مؤلفيها أو مشكوك النسبة خاصة في التاريخ القديم والوسيط، والنقطة الثانية تحقيق محتوى النص أي مدى صحة ماورد فيه من معلومات، بنقد المصادر التي اعتمد عليها صاحب النص أو الوثيقة، ومعقولية الأفكار الواردة وبعدها عن الغلو والأساطير[2] كما أشار عبد الرحمن بن خلدون في كتاب المقدمة: «**فن التاريخ... محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبت يقضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط**»[3].

كما يقارن النص مع ماورد في مصادر أخرى بالتشابه أو الاختلاف وبالتالي معرفة العناصر التي ينفرد بها النص، أي علاقة النص مع النصوص الأخرى، ومنه معرفة المعلومات الجديدة التي جاء بها النص خاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تهملها أغلبية المصادر[4].

1-أحمد عزاوي: المرجع نفسه، ص04.

2-أحمد عزاوي: المرجع نفسه، ص04-05، لونحلوا، وآخر: المرجع السابق، ص109-113.

3-ابن خلدون عبد الرحمن: المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2004، ص21.

4-أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص05.

وهذه العلمية الازدواجية لا يمارسها إلا الصفوة المختارة من الباحثين، وهنا أزمة البحث العلمي في الجزائر، معظم الرسائل الجامعية جمع وتركيب[1]، أما الغالبية فيتجه إلى قراءة النص بحثا عن المعلومات دون اهتمام بتمثل ما كان في ذهن كاتبه عند كتابتهن وهذا الأسلوب للغالبية جائز في نصوص التاريخ المعاصر لوجود وحدة في اللغة وأسلوب الكتابة بينه وبين لغة النص، لكنه لا يصلح في الغالب للتعامل مع نصوص في غير زمان الباحث نفسه، وذلك لاختلاف اللغة وفكر وأسلوب النص غن لغة الباحث[2].

وكل من يقرأ نصا ولا يهتم بتفهمه تماما، لا بد أنه سوف يقرأه من خلال انطباعاته هو، وقد يجذب انتباهه فيه الجمل والعبارات التي تتجاوب مع تصوراته أوتتفق مع الفقرة المسبقة التي كونها مقدما عن الوقائع حتى لقد يخرج بنص جديد غير النص الذي أمامه دون ان يشعر بذلك[3].

وللخروج من هذا المأزق ينبغي على الباحث عند دراسة الوثيقة أن يحلل مضمونها لتحديد فكرة كاتب النص دون تأويله ودون تقويله شيئا لم يقله، وللباحث أن يذكر انطباعاته وتفسيراته وتأويلاته على ظهر البطاقة كما سبقت الإشارة عند الحديث عن جمع المادة على بطاقات، إذن فتحليل النص يعني تمييز وعزل أفكار الباحث عن أفكار النص[4].

الخطوة الأخرى تبدأ بتفسير عبارات النص من خلال وسيلتين: البحث عن المعنى الحرفي للألفاظ، والبحث عن المعنى الحقيقي المقصود في ذهن كاتب النص وتحديد المعني

1-علاوة عمارة: خمسون سنة من البحث في التاريخ الوسيط بالجامعة الجزائرية (1962-2012)، مجلة المواقف، عدد07، جامعة معسكر،2012، ص121، 138-140.

2-عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص75.

3-عاصم الدسوقي: المرجع نفسه، ص75.

4-عاصم الدسوقي: المرجع نفسه، ص75.

الحرفي للنص عملية لغوية تتصل بفقه اللغة حيث يطبق الباحث المهارة الخاصة بهذا العلم المساعد كما سبقت الإشارة إليه[1].

وبعد تحيد المعنى الحرفي للكلمات والعبارات باستخدام فقه اللغة، يتنقل الباحث إلى التعرف على فكرة المؤلف الحقيقية، فربما يكون قد استخدم بعض التعبيرات بمعنى رمزي للتمويه، أو بمعنى مجازي (الإشارة، والمبالغة، والتلميح)، وبالتالي فعلى الباحث أن ينفذ من خلال المعنى الحرفي إلى المعني الحقيقي الذي أخفاه المؤلف عن قصد تحت تعبير غير مطابق، وهذه المسألة محيرة حقا، إذ لا يوجد معيار خارجي ثابت لمعرفة المعنى الرمزي معرفة محققة أو مؤكدة[2].

وبشكل عام تخلو النصوص الرسمية والأخبار من المعنى الرمزي الملتوي، ومن هنا فيكفي فهمها من خلال المعنى الحرفي، وعلى العكس من ذلك بالنسبة لنص لم يهتم صاحبه بأن يكون مفهوما للقراءة فهما مباشرا حين يكتفي بالتلميح بالمعنى الضمني إذا كان الموضوع الذي يكتب عنه له حساسية (على سبيل المثال كتابات الصحفيين والمعارضة السياسية بشكل عام)، والطرق المستخدمة في إدخال المعنى الملتوي تحت المعنى الحرفي من التنوع والتفرد بحيث يصعب تحديدها وفق قواعد عامة، والقاعدة المعمول بها في هذه الحالة تقول: عندما يكون المعنى الحرفي غير معقول أو يبدو مضطربا أو غامضا أو منافيا للوقائع المعروفة، فلابد أن يفترض الباحث وجود معنى ملتو، وللوصول إلى المعنى الحقيقي في هذه الحالة يأتي عن طريق تعرف الباحث عن تصورات صاحب النص ووضعيته والأفكار العامة[3].

1-عاصم الدسوقي: المرجع نفسه، ص75.

2-عاصم الدسوقي: المرجع نفسه، ص75.

3-عاصم الدسوقي: المرجع نفسه، ص76.

وعندما يصل الباحث إلى المعنى الحقيقي للنص تكون عملية التحليل قد انتهت، ويصبح الباحث عارف بالمعلومات والصور التي كونها في ذهنه عن المسائل أو الأحداث التي يكتب عنها[1].

والقضية الهامة الأخرى في تحليل النص أو الوثيقة أو البحوث العلمية التاريخية في مختلف المراحل الأكاديمية هي الاقتباس المباشر وغير المباشر من المصادر (الأصول) ومن المراجع ونقد ما يقتبس، لأن ضعف التحكم في الاقتباس يؤدي إلى تهمة السرقة العلمية والى إضعاف البحث وجعله مجرد نقل وتركيب لا جدة فيها[2].

من المفروض أن يكتب البحث كله بلغة الباحث، وأن بشير في الهامش إلى الأصول التاريخية التي تعرضت للواقعة أو الحدث موضوع البحث، لكن قد يجد الباحث من الضروري أن يقتبس بضعة فقرات من هذه الأصول أو المصادر، يستدل بها على حقيقة ما ويناقشها، ولكن ينصح ألا يزيد الاقتباس عن فقرة واحدة لا تزيد عن أربعة سطور، والمثل في حالة الاقتباسات الحرفية من كتاب أو مرجع يحسن ألا تتعدى الفقرة المنقولة أربعة سطور وهذه الفقرة المقتبسة توضع بين شولتين (مزدوجتين أو ظفرين)[3].

وفي حال الاقتباس من مصدر أجنبي تترجم الفقرة المأخوذة إلى اللغة العربية السليمة ويشار في الحاشية (الهامش) إلى مصدرها، اللقب أو اسم الشهرة والاسم، العنوان، المحقق والجزء إن وجد، دار النشر ومدينة وبلد النشر وسنة النشر، عند كتابة الأعلام (أسماء الأشخاص) والأماكن الأجنبية تكتب باللغة العربية حسب نطقها في لغتها ثم بين قوسين

1-عاصم الدسوقي: المرجع نفسه، ص76.

2-شوقي عطا الله الجمل: علم التاريخ ومناهج البحث فيه، دار الزهراء للنشر والتوزيع الرياض المملكة الغربية الصهيونية 2002، ص178، محمد عثمان الخشت: فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 1989، ص46-48.

3-شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص178-179.

باللغة الأجنبية وذلك لضمان سلامة نطقها، وذلك على الأقل في أول مرة يذكر فيها هذا الاسم في البحث[1].

-خاتمة تحليل النص أو الوثيقة:

نتائج واستنتاجات، حلول، أراء، اقتراحات، أي استخدام المنهج ألاستنتاجي في خاتمة الموضوع، وفي الخاتمة تكون الأحكام، وهي أيضا لإثارة إشكاليات لم يستطع البحث الإجابة عنها أو إشكالات جديدة تدفع إلى المزيد من البحث أو إعادة النظر في تفسير بعض الأحداث[2].

ثانيا: منهجية التعامل مع المخطوط(تحقيق):

غاية التحقيق هو تقديم المخطوط صحيحا كما وضعه مؤلفه دون شرحه، إن الكثرة من الناشرين لا تنتبه إلى هذا الأمر، فتجعل الحواشي ملأى بالشروح والزيادات من شرح الألفاظ، وترجمات للأعلام ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ما قاله المؤلف، كل ذلك بصورة واسعة مملة قد تشغل القارئ عن النص نفسه، لدلك يجب التعريف بالمبهم المغمور وترك لمعروف[3].

ويقضي عمل التحقيق ما يلي:

-التحقيق من صحة الكاتب، اسمه، ونسبته إلى مؤلفه[4]، في هذه الحال يتحتم على الباحث إثبات صحة الأصل التاريخي للوثيقة، بالتأكد من أنه يرجع إلى من نسب إليه، وذلك بتطبيق قواعد نقد المصدر التي تتصل بفحص الورق والخط والحبر والأختام ونوعية الكلمات المستخدمة والتعرف على كاتب الوثيقة ومكانته وموقفه من الأحداث، وهذا ما

1-شوقي عطا الله الجمل: المرجع نفسه، ص179-180.

2-عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص76، أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص05.

3-ناصر الدين سعيدوني: أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبة للنشر الجزائر، 2000، ص101، صلاح الدين المنجد: قواعد تحقيق المخطوطات، ط3، دار الكتاب الجديد (دت) ص10.

4-ناصرالدين سعيدوني: المرجع السابق، ص101، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص10.

يجعل مهمة الباحث في إثبات أصل الوثيقة تتصل باختصاص علم الوثائق وعلوم اللغة وغيرها من العلوم المساعدة لعلم التاريخ على تحليل الوثيقة الارشيفية او المخطوط[1].

– تنظيم مادة نص المخطوط بتحديد الفقرات، اذا كان نص المخطوط غير مرتب[2].

– إذا كانت النسخة كتبها المؤلف بخطه فتثبت كما هي[3].

– إذا كان في المؤلف نقل نصوصا من مصدرها، فتعارض هذه النصوص على أصولها ويشار في الحاشية بإيجاز إلى ما فيها من زيادة ونقص، كأن يقال: هذا النص في كتاب كذا باختلاف في اللفظ أو زيادة أو غير ذلك[4].

–قد لا يذكر المؤلف مصادره، فإذا عرضها المحقق ورد كل نص إلى مصدره كان أحسن وادعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص، وهذا الأمران الثالث والرابع يلجأ إليهما للتأكد من صحة النص فقط[5].

–قد يسبق المؤلف قلمه، أو تخونه ذاكرته، فيخطئ في لفظ أو اسم، فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ في الحاشية، ويثبت النص كما ورد، لان النص الذي يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية[6].

– أما إذا كانت النسخ مختلفة، فتختار نسخة لتكون أما ويثب نصها[7]، وإذا كان وجود نسخ عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها، يقارن بين النسخ فيما بينها ويعتمد على أقرب نص منها إلى الأصل باعتباره اقل أخطاء وأقرب إلى تاريخ الأحداث المسجلة بالوثيقة مع

1–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص38، بشار عواد: ضبط النص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، 1982، ص20.

2 –بشار عواد: المرجع نفسه، ص25.

3–ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه، ص101، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص10.

4–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص101، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص10.

5–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص101، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص10.

6–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص101، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص10.

7–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص101، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص10.

الإقرار بان النص المعتمد هو في الواقع نص تخميني لا يعوض النص الأصلي المفقود باي حال من الأحوال[1].

– يشار في الحاشية إلى اختلاف النسخ أي اختلافات الروايات[2].

– عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يروج أنه صحيح بعد دراسة يقوم بها المحقق لكل رواية، ويوضع في الحاشية المحرف والخطأ[3].

– عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة فتضاف إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك في الحاشية، وذلك إذا تحقق الناشر أن الزيادة هي من أصل الكتاب وليست من الناسخ وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها في الحاشية[4].

– يسمح للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت من المتن على أن يضع ذلك بين قوسين() وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه وبتجديد ما أندرس من كتاب في الحديث[5].

–إذا وجد في المخطوط خرم أضاع نصا ما، وكان هذا النص في كتاب آخر مطبوع أو مخطوط، كان نقل النص عن مصدره الأول–فيمكن إتمام الخرم والإشارة إلى ذلك في الحاشية، ويوضح المضاف بين قوسين ()، أما إذا لم يجد المحقق ما خرم أو ما ترك بياضا في مصدر آخر فيشير إلى مقدار الخرم أو البياض في الحاشية[6].

–يلجأ بعض الناشرين، عند وجود نسخ كثيرة، وعدم اختيارهم نسخة معتمدة إلى الاعتماد على عدة نسخ في آن واحد، هذه الطريقة قد تطلق الحرية للناشر، لكن لا يؤمن

1–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص38.
2–ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه، ص101، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص10.
3–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص102، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص10.
4–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص102، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص11.
5–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص102، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص11.
6–ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص102، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص11.

معها الزلل إلا إذا كان الناشر متمكنا في معرفة مصنف الكتاب ولغته وأسلوبه ومعرفة الكتاب نفسه، والأفضل اعتماد نسخة ومقابلتها بالنسخ الأخرى وترجيح الرواية الجيدة[1].

-كان الأقدمون أنفسهم إذا وجدوا نسختين من كتاب عرضوا إحداهما بالأخرى، وأثبتوا الاختلاف في الهامش فيقولون في نسخة كذا، في هذه الحالة يعتبر ما أثبت في الهامش كأنه نسخة ثانية يفصل بينه وبين ما في المتن ويشار إلى ذلك في الحاشية[2].

- قد يقرأ عالم كتابا، ويصحح بعض ألفاظه، هذه الألفاظ المصححة تزيد في قيمة النسخة، إذا وافق المحقق على التصحيح أثبته في المتن، وأشار إلى الأصل في الحاشية، ولابد بصورة عامة من الإشارة في الحاشية إلى كل ما يوجد من تعليق في هامش نسخة ما[3].

خاتمة:

خلاصة القول ان التعامل مع الوثيقة(الأرشيفية) أو مخطوط من خلال النقد التاريخي بشقيه الخارجي والداخلي، بداية بنقد المصدر من أجل التأكد من صحة الوثيقة أو المخطوط، وصحة نسبته إلى مؤلفه، ثم النقد الداخلي تحليل المادة المقتبسة أو الموجودة بالشرح والتعليل، أي التفكيك وتوضيح أسباب كل حدث أو واقعة تاريخية.

1ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص102، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص11.

2ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص102، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص11.

3ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص103، صلاح الدين المنجد: المرجع السابق، ص11.

الأرشيف الفرنسي ومحطات من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر
محطة الحملة على الأغواط (نوفمبر 1852 أنموذجا)، كيفية الاستفادة منها بناء على المنهج التاريخي

د/مصطفى عبيد

و.أ.د/محمد بعيش

جامعة محمد بوضياف–المسيلة–

تعريف بالوثيقة:

الوثيقة محل النموذج الان هي رسالة من الجنرال يوسف[1] وردت إلى الجنرال بيليسيي[2] بتاريخ 21 نوفمبر 1852 قبيل الحملة الفرنسية على الأغواط. وهي محفوظة بالعلبة رقم 417 X 8 برصيد الحكومة العامة بالجزائر (GGA) بأرشيف آكس اون بروفانس بمرسيليا بفرنسا.

1- الجنرال يوسف واحد من أهم جنرالات فرنسا قمعا للجزائريين، تقلد في الجزائر القيادة على مناطق مختلفة منها قائد قطاع الجزائر، كما عمل بالتنسيق مع جنرالات فرنسا من أجل قمع منطقة المقاومة في منطقة القبائل وضد الأمير عبد القادر وفي إخضاع مناطق كثيرة في شرق البلاد وغربها في شمالها وجنوبها ... ثم انتقل إلى الجنوب الغربي للجزائر لا سيما ابتداء من مقاومة الأغواط هذه واستمرارا رفقة قادة فرنسيين آخرين بالقضاء على مقاومة أولاد سيدي الشيخ منذ منتصف شهر فيفري 1864. ينظر أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 01 ق 02، 1860 _ 1900، بموسوعة أعمال الدكتور أبو القاسم سعد الله، دار عالم المعرفة الدولية، الجزائر، طبعة خاصة 2015، ص 186، 187 و474.

2- المعروف عن الجنرال بيليسيي دي رينو (Péllissier de Reynaud) أنه رجل بطش ومن بطشه نذكر مجزرة غار الفراشيش بجبال الظهرة بأولاد رياح والتي فاق عدد ضحاياها الألف شخص من جميع الفئات ومن الجنسين. كما أصبح بعد ذلك ابتداء من 24 نوفمبر 1860 حاكما عاما على الجزائر بعد إعادة تأسيس الحكومة العامة بعد تجربة وزارة الجزائر والمستعمرات التي غطت فترة 1858 – 1860. ينظر: مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833 _ 1870**، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص 75.

تتكون الوثيقة (الرسالة) من صفحتين من الحجم العادي (A 4) **نسخة من رسالة الجنرال يوسف إلى الجنرال بيليسيي قبيل الحملة على الأغواط21 نوفمبر 1852.**

Copie d'une lettre de général Youcef au général Pillissier avant la prise de l'Aghouat (21 Novembre 1852)

المصدر: الأرشيف الوطني لما وراء البحار بآكس اون بروفونس بمرسيليا –فرنسا–

الرصيد: الحكومة العامة بالجزائر (GGA) العلبة: 417 X 8 .

نص الرسالة:

سيدي حضرة الجنرال:

لقد استقبلت اليوم بالقرب من الأغواط وعلى وقع الرصاص رجال الشريف فرسانا وفنتازية وعدد غفير جدا من المواطنين. لقد كسبنا معركة في غاية الأهمية حيث تجاوزت الساعة من اجل الدخول غلى واحات المدينة. وقد تمكن فرساننا من تحقيق انتصارا كبيرا حيث خلف العدو (الجزائريون) أكثر من مائة قتيل (شهيد) منهم قادة كثيرون تم التعرف عليهم.

لقد قادت كتائبي المعركة بكثير من الهدوء والدم البارد وقد كلفنا ذلك 05 قتلى و12 جريحا، كلهم في حالة خطيرة. وقد كان النقيب دو ستال (De Stail)[1] أحد قناصي جيش إفريقيا من بين الجرحى. حيث أصابته رصالة كسرت كتفه. هذا إضافة إلى قتيلين اثنين وثلاثة جرحى من فرساننا.

1- قتل في هذه المعركة ضباط كثيرون كما تشير الرسالة. وفي الوقت الذي يشير الجنرال يوسف إلى جرح خطير للقناص النقيب دو ستال فإن الباحث في تاريخ الأغواط محمود علالي يشير إلى مقتله رفقة الجنرال بوسكرين والرائد موران. محمود علالي، **الحركة الإصلاحية في الأغواط**، دار اللواء، الجزائر، 2013، ص 50، هـ 57. وللإشارة ان هذه الحصيلة من الخسائر البشرية هل حصيلة أولية جدا أي قبل بدء عمليات الاحتلال الفعلية.

وقد تمركزت المقاومة وتموقعت في مدينة الأغواط التي تحصن بها الشريف ورجاله، بينما أرسلت المواشي والنساء نحو الجنوب. وباعتبار أن أهل الأغواط من الفنتازية فقد ردوا على خطاب السلم والأمان بالرغبة في الاستشهاد من أجل ضمان الجنة.

إن الوضعية خطيرة، لقد أضحت الأغواط بؤرة للمقاومة وستغدو أكثر صلابة وشراسة. ولا أظن انه من الحكمة مهاجمة المدينة بالقوة التي هي تحت تصرفي حاليا. لست متخوفا من الهزيمة وإنما سيكلفنا ذلك الكثير من الخسائر البشرية وسيكون الانتصار، ربما، غير مكتمل. ولا تنس سيدي حضرة الجنرال باسم سعادتكم استدعاء النفر لتجنب زعاطشة جديدة. عليك بالتعجيل ولا تترك الوقت للعدو لينظم امكاناته القوية جدا. دعني أقول لك أن العدو في مرحلة الحشد التي يقوم بها السيد سي النعيمي. كما أن مسألة التموين بالشعير لا تقلق حاليا إذ هي كافية لمدة 10 أيام قادمة.

إنني على بعد 1800م من مقر مدينة رافد العيون، حيث يخيم الهدوء وعدم القتال ليلا ولا أظن أن رجال الشريف سيحاولون التقدم نحو الجبال. وانما لابد ان ندفعهم إلى مقاومة داخل المدينة. لابد أن تعلم فيالق الرائد بان (Pein)[1] أن مدينة الأغواط حاليا هي هدفنا ونحن امام فرصة متاحة. وإذا تم لنا ذلك فلن يتبقى لنا سوى خطوة واحدة للتمكن من الجنوب.

إني انتظر تجاوبكم الفعال مع هذه المستجدات، والأحسن أن تأتي شخصيا لقيادة تلك العمليات.

وتقبلوا مني سيدي حضرة الجنرال خالص تحياتي.

جنرال المفرزة قائد مقاطعة المدية يوسف.

1- كان النقيب "بان" حينذاك هو القائد الأعلى لقوات جيش الاحتلال بمنطقة بوسعادة. ينظر: إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837 – 1934**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 113.

توضيح كيفية الاستفادة من هذه الوثيقة:

إن أول ما نفتتح بها مداخلتنا هذه هي التنبيه إلى أن هذا العرض ليس تحليلا تاريخيا للوثيقة المذكورة وفق الخطوات المنهجية المعروفة، فذلك قد أصبح معروفا لدى الطلبة والباحثين عموما وليس هو موضوعا على الإطلاق الآن، وإنما غايتنا من هذا العرض هي توضيح كيفية قراءة الوثيقة التاريخية قراءة مثلى تجعل الطالب الباحث يستفيد منها استفادة علمية في ضوء الخطوات المنهجية المتعارف عليها بين الباحثين. وهو ما يتوافق مع خصوصية الندوة التاريخية لهذا اليوم والمبرمجة حول منهجية اعداد أطروحات الدكتوراه تحت عنوان: الأرشيف واشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

إن عبارة "**لقد استقبلت اليوم**" التي افتتح بها الجنرال يوسف رسالته تفيد أن رجال المقاومة خرجوا لملاقاة العدو، كما تفيد أيضا أن رجال المقاومة هم رجال متطوعون وليس جيشا نظاميا. ومما يؤكد ان رجال المقاومة كانوا من المتطوعين من أبناء المنطقة هي قوله في الجملة الموالية: " **رجال الشريف فرسانا وفنتازيّة**" حيث ان تعبير الفنتازية يعبر عن الفرسان الخيالة المغنين بفن الفلكلور الشعبي الخاص بالمنطقة لا سيما بالجنوب الغربي الجزائري ومنه الأغواط. وهو الفن المتمثل في بعض الحركات الجسدية المعبرة عن تناغم مع موسيقى احتفالات معينة مقرونة بألعاب فروسية مشهورة بالمنطقة من ضرب على الناي وطلقات بنادق الصيد. وبالتالي فهؤلاء الفرسان الموصوفين بالفنتازية دليل على أنهم من أبناء المنطقة وليس جيشا نظاميا مختلطا من مناطق مختلفة كما ان المعطيات التاريخية تؤكد هذا أيضا.

كما ان جملة " ... **على وقع الرصاص** ..." تفيد أن الجنرال يوسف كان ينظر إلى المقاومة بادئ الأمر نظرة احتقار. ومما يتبين من الرسالة أيضا، أن المقاومة ورغم أنها كانت من المتطوعين إلا انها كانت منظمة والدليل من الوثيقة قول الجنرال يوسف: "حيث خلف العدو (يقصد الجزائريين) أكثر من مائة قتيل (يقصد شهيد) منهم قادة كثيرون تم التعرف

عليهم. فلفظ "**قادة**" يدل على أن الجيش وان كان من المتطوعين كما أسلفنا الذكر إلا انه كان منظما تنيما محكما حيث كان القائد الأعلى للمقاومة وهو الشريف محمد بن عبد الله وله قادة مساعدون يسهرون على تنظيم الجيش وقيادته وأنهم معروفون أي لهم سابق عهد بالعمل في صفوف حركة المقاومة تحت لواء الأمير عبد القادر قبل أن تصل إلى منطقة الأغواط وأنهم من أعيان المنطقة.

قضية أخرى هامة يمكن ان نستنتجها من هذه الوثيقة وهي أن الجيش الفرنسي فقد 05 قتلى و12 جريحا بينما فقد أبناء الأغواط 100 شهيد، أي أن النسبة هي 05 بالمائة من عدد الخسائر البشرية. وهي نسبة تدفع الباحثين إلى الاستعانة بالدراسات المتخصصة في مثل هذه القضايا ونخص بالذكر هنا الدراسات العسكرية البحتة التي تهتم بدراسة نتائج المعارك الحربية. وذلك لنتمكن من الخروج بخلاصات صحيحة أكاديميا. ونشير هنا إلى ملاحظة ذات قيمة كبيرة جدا وهي ان القناص الفرنسي دو ستال كان من بين الجرحى الذين هم في وضعية حرجة جدا. ونحن نعلم القيمة الكبيرة لسقوط قتلى وجرحى من بين الضباط او القناصين.

كما ننبه هنا إلى ضرورة توظيف المنهج التاريخي الإحصائي في مثل هذه الحالات التي ترد فيها إحصائيات معينة مهما كان نوعها، توظيفا حقيقيا بطريقة علمية وليس مجرد توظيف سطحي أو توظيف خاطئ كمن يعلق تعليقات احصائية وهو لا يعلم شيئا عن الإحصاء ولا عن الموضوع الذي يتناوله بالإحصاء وهو هنا معركة عسكرية التي تدعونا كما ذكرنا إلى الاستفادة من قراءة العسكريين لها ونعمل للوصول إلى تلك القراءة بمختلف الطرق الأكاديمية ولو ادعى بنا الأمر إلى التواصل مع رجال الميدان من العسكريين لأبداء شرح وافٍ يخدم الباحث في فهمه وتعليقه عن مثل هذه المعارك.

ومما لابد أن ينتبه إليه الطالب في قراءته للوثائق وتهمنا هنا هذه الوثيقة المدروسة (رسالة الجنرال يوسف) هي مختلف الأفكار التي تحتويها الوثائق والتي تعبر سواء عن

أيديولوجية المؤلف أو الجهة المحررة للوثيقة، أو أيديولوجية الطرف الذي تكتب عنه الوثيقة. وتهمنا هنا مثلا الجملة التالية: " ...**وباعتبار أن اهل الأغواط من الفنتازية فقد ردوا على خطاب السلم والأمان بالرغبة في الاستشهاد من أجل ضمان الجنة**" هنا لابد للطالب والباحث عموما ان يكون متمحصا في دراسته للوثائق مركزا مع كل كلمة فيها، وفيما بين سطورها. وهنا توضح الوثيقة مدى تفاجأ الجنرال يوسف بالروح الدينية التي كانت تحرك الحركة الثورية وروح المقاومة بالجزائر كلها ضد المحتل الفرنسي ألا وهي نداء الجهاد في سبيل الله تعالى. لأن ذلك طريقا إلى الجنة كما هو في المعتقد الإسلامي وهو الاعتقاد السائد طبعا بين كل الجزائريين. وبالتالي كان ذلك القوة الذهنية التي ساهمت في انتصارات الجزائريين ضد الفرنسيين رغم اختلاف القوة والعتاد، ليس في هذه المقاومة فحسب وإنما في باقي المقاومات الشعبية قبل مقاومة الأغواط وبعدها إلى غاية تحقيق الاستقلال سنة 1962.

في النصف الأخير من الرسالة يعلن الجنرال يوسف أن الجيش الفرنسي لن يجد منطقة الأغواط لقمة سائغة، كما أنه لن يجد الطريق معبدا في مشروعه من أجل الوصول إلى الصحراء الجزائرية وإلى تونس أيضا (لأنها كانت مشروع خارطة طريق آنذاك)، فقد اعتبرت الوثيقة أن المنطقة غير مستقرة لفرنسا وان الجيش الفرنسي سوف تتحطم أهدافه وآماله على جدران مدينة الأغواط، وذلك في قول الجنرال يوسف:" ... **إن الوضعية خطيرة، لقد أضحت الأغواط بؤرة توتر للمقاومة وستغدو أكثر صلابة وشراسة...**".

كما دعا إلى ضرورة المدد إذا أرادت فرنسا العمل على تحقيق أهدافها في بسط الاحتلال نحو الصحراء وتونس ... وذلك مما جاء في الرسالة: "... **ولا أظن أنه من الحكمة مواجهة المدينة بالقوة التي هي تحت تصرفي حاليا. لست متخوفا من الهزيمة وإنما سيكلفنا ذلك الكثير من الخسائر البشرية وسيكون الانتصار، ربما، غير مكتمل، ولا تنس سيدي حضرة الجنرال باسم سعادتكم استدعاء النفر لتجنب**

زعاطشة جديدة، عليك بالتعجيل ولا تترك الوقت للعدو لينظم امكاناته القوية جدا". وهذا كلام واضح جدا عن مدى قوة المقاومة التي وجدها الجنرال يوسف تحمي مدينة الأغواط (كما انه اعتراف أيضا من الفرنسيين أنفسهم بقوة مقاومة الزعاطشة) كما أنه اعتراف واضح بعجز فرنسا عن تحقيق أهدافها كما أرادت وخططت. أو على الأقل عجزها عن تحقيق اهدافها بما يليق بقوة جيشها مقارنة بحركة المقاومة التي تختلف عنها في العدة والعتاد والعمل النظامي. خاصة إذا علمنا ان منطقة الأغواط وقبلها الزعاطشة تفتقد إلى الغطاء الطبيعي فهي أرض صحراوية تسهيل من مهمة الجيش الفرنسي فيما تعيق وتحد من قوة حركة المقاومة لأنها منطقة مكشوفة.

ولابد أن نشير في ختام هذا العرض الذي يوضح لكم (طلبة الدكتوراه) كيفية الاستفادة من الوثائق ومعلوماتها وتوظيفها ... أن الجنرال يوسف لم يكن فقط متخوفا وإنما اضطر إلى الإعلان عن قضيتين في منتهى الخطورة بالنسبة لقائد في مكانة الجنرال يوسف والجنرالات الفرنسيين عموما، وهما: دعوته الجنرال بيليسيي إلى إرسال المدد لدعم جيش الاحتلال الفرنسي القوي المجهز ... من أجل الانتصار على المقاومين العزل في الأغواط الذين لا يملكون إلا أبسط أنواع الأسلحة من سيوف وبنادق صيد ولكنهم مدعمون بروح معنوية عالية نحو الجهاد والدفاع عن الأرض يقويها الايمان بالنصر أو الشهادة وهوما اعترف به الجنرال يوسف في رسالته هذه كما مر معنا.

اما النقطة الثانية التي أعلنها الجنرال يوسف وهي القضية الأخطر وتبين مدى الرعب والذهول الذي أصابه حين دعا الجنرال بيليسيي إلى القدوم لمواصلة قيادة المعركة في الأغواط بنفسه وقد كانت هذه الدعوة صريحة حين قال: "... **وإني أنتظر تجاوبكم الفعال مع هذه المستجدات، والأحسن أن تأتي شخصيا لقيادة تلك العمليات**". وللعلم فإن الجنرال بيليسيي معروف بمجازره ضد الجزائريين من خلال سياسته المتبعة بالجزائر حين كان حاكما عاما عليها أو حين قيادته لمختلف العمليات الحربية. وقد

كانت أخطر عملياته على الإطلاق حين أمر بحرق قبيلة أولاد رياح بجبال الظهرة في جوان 1845. فماتوا اختناقا داخل الكهف كما ذكرنا في بداية عرض هذه الوثيقة.

وفي الختام نتمنى ان نكون قد وفقنا في عرض هذه الوثيقة ليس عرضا تاريخيا منهجيا كما هو معروف في تحليل الوثائق لأن ليس ذلك عملنا هنا، وإنما عرضا توضيحيا في كيفية استخلاص الطالب والباحث عموما معلوماته من وثيقة عثر عليها تخدم موضوع بحثه.

ملحق: نص الوثيقة

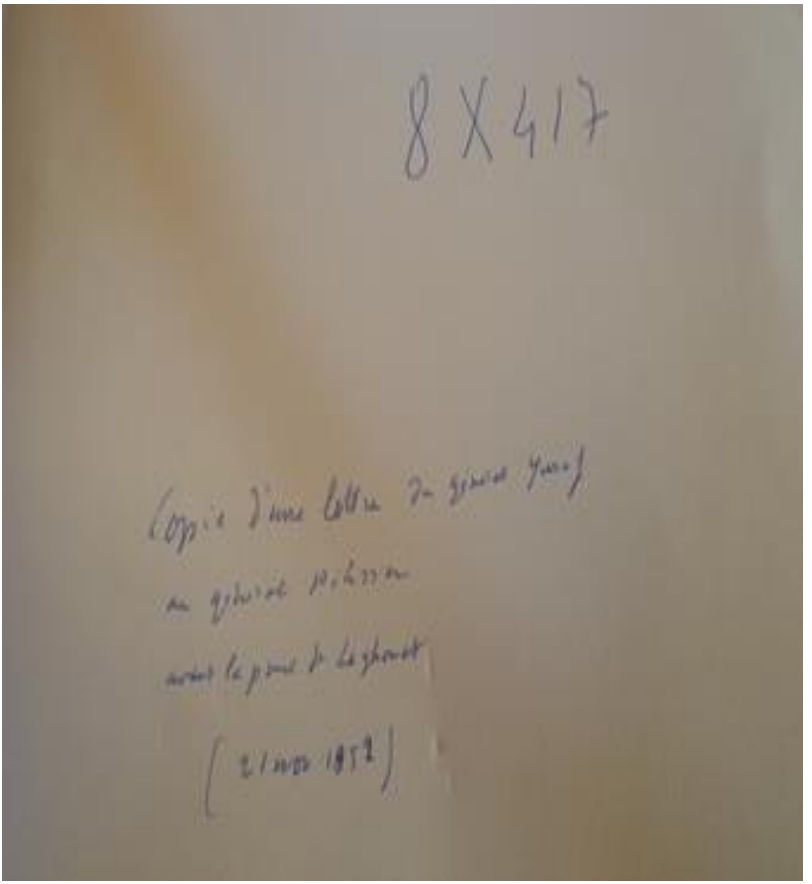

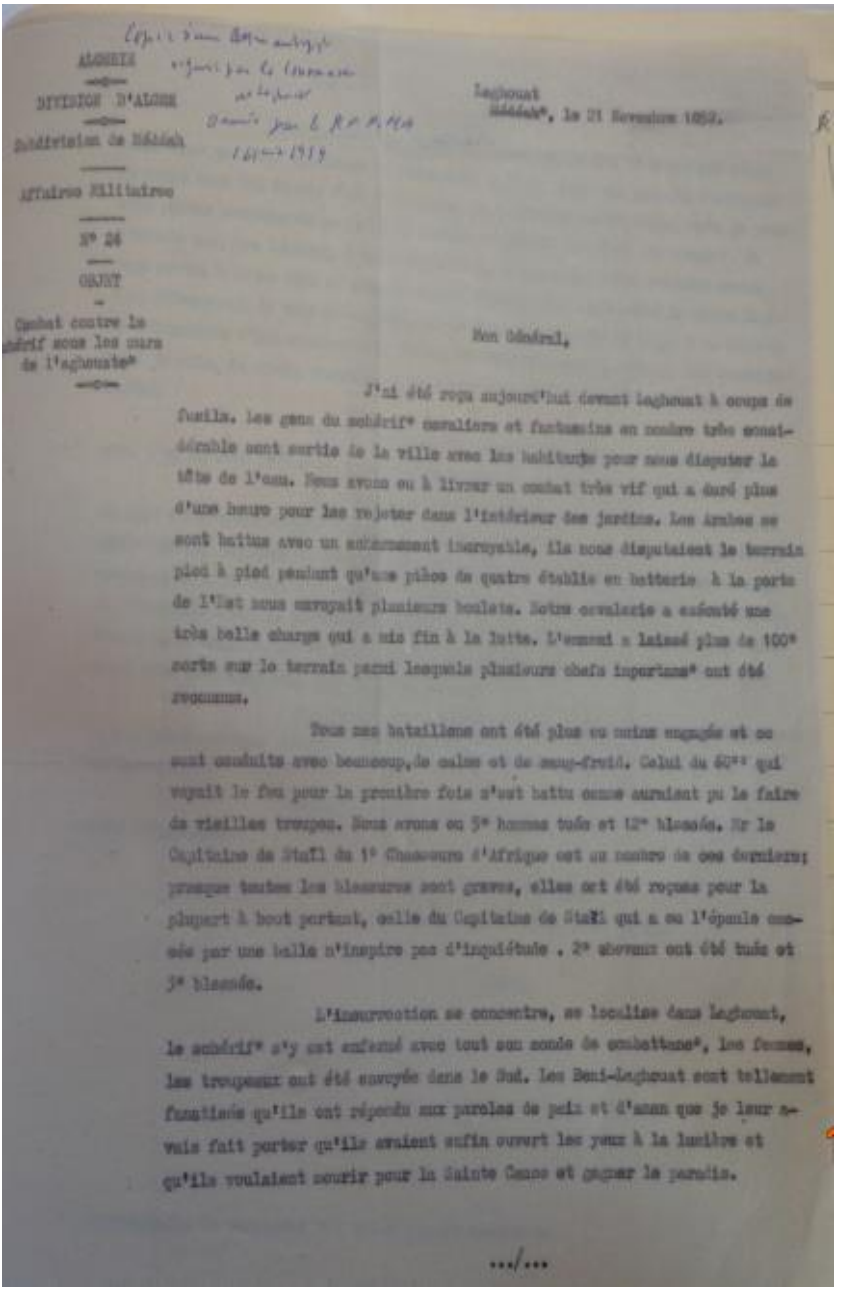

ALGERIE
DIVISION D'ALGER
Subdivision de Médéah
Affaires Militaires
N° 26
OBJET
Combat contre le chérif sous les murs de l'aghouate

Laghouat
Médéah, le 21 Novembre 1852.

Mon Général,

J'ai été reçu aujourd'hui devant Laghouat à coups de fusils. Les gens du chérif cavaliers et fantassins en nombre très considérable sont sortis de la ville avec les habitants pour nous disputer la tête de l'eau. Nous avons eu à livrer un combat très vif qui a duré plus d'une heure pour les rejeter dans l'intérieur des jardins. Les Arabes se sont battus avec un acharnement incroyable, ils nous disputaient le terrain pied à pied pendant qu'une pièce de quatre établie en batterie à la porte de l'Est nous envoyait plusieurs boulets. Notre cavalerie a exécuté une très belle charge qui a mis fin à la lutte. L'ennemi a laissé plus de 100 morts sur le terrain parmi lesquels plusieurs chefs importants ont été reconnus.

Nos 2ème bataillons ont été plus ou moins engagés et se sont conduits avec beaucoup de calme et de sang-froid. Celui du 60ème qui voyait le feu pour la première fois s'est battu comme auraient pu le faire de vieilles troupes. Nous avons eu 5 hommes tués et 12 blessés. Sur le Capitaine de Staffi du 1er Chasseurs d'Afrique est un nombre de ces derniers; presque toutes les blessures sont graves, elles ont été reçues pour la plupart à bout portant, celle du Capitaine de Staffi qui a eu l'épaule emportée par une balle n'inspire pas d'inquiétude . 2 officiers ont été tués et 3 blessés.

L'insurrection se concentre, se localise dans Laghouat, le chérif s'y est enfermé avec tout son monde de combattants, les femmes, les troupeaux ont été envoyés dans le Sud. Les Beni-Laghouat sont tellement fanatisés qu'ils ont répondu aux paroles de paix et d'amnistie que je leur ai fait porter qu'ils avaient enfin ouvert les yeux à la lumière et qu'ils voulaient mourir pour la Sainte Cause et gagner le paradis.

.../...

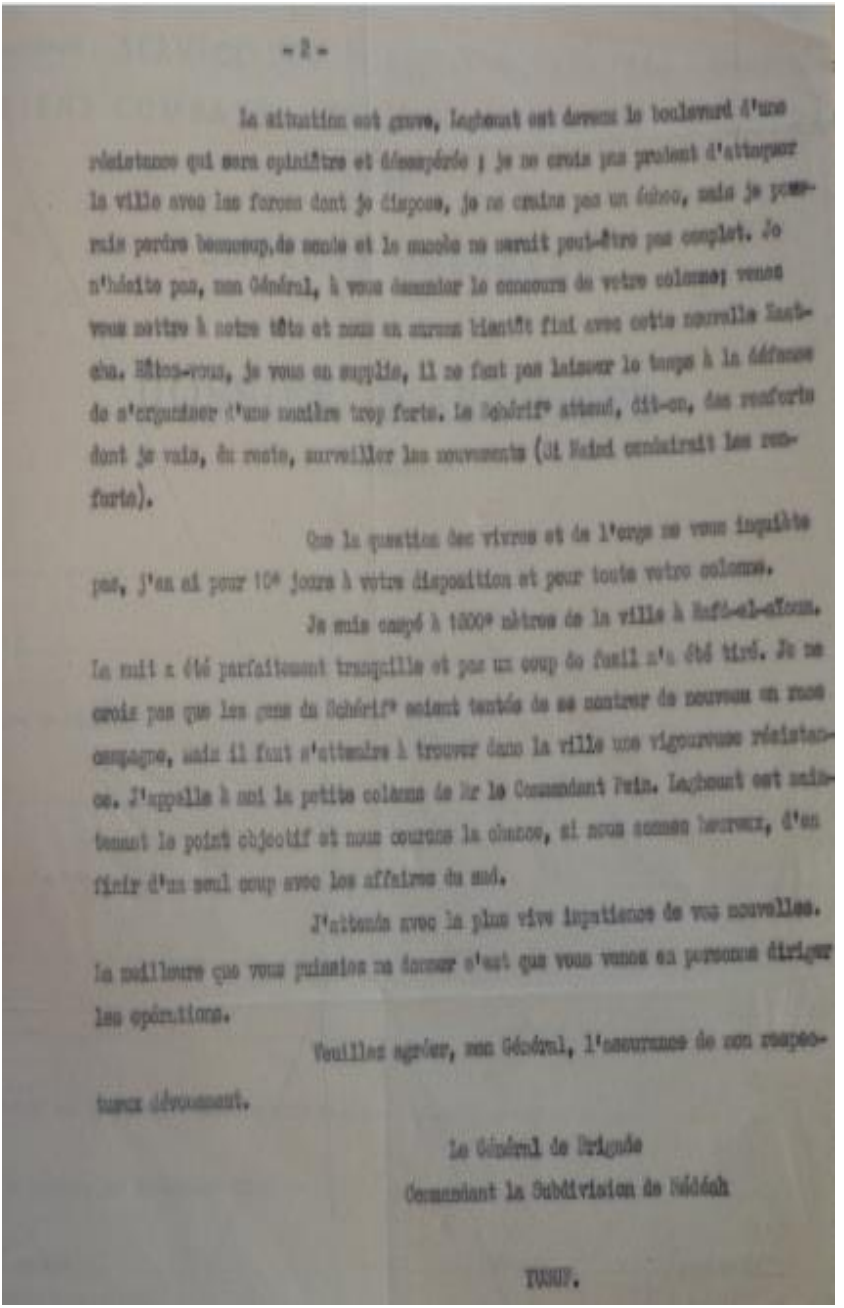

- 2 -

La situation est grave, Laghouat est devenu le boulevard d'une résistance qui sera opiniâtre et désespérée ; je ne crois pas prudent d'attaquer la ville avec les forces dont je dispose, je ne crains pas un échec, mais je pourrais perdre beaucoup de monde et le succès ne serait peut-être pas complet. Je n'hésite pas, mon Général, à vous demander le concours de votre colonne; venez vous mettre à notre tête et nous en aurons bientôt fini avec cette nouvelle Smala. Hâtez-vous, je vous en supplie, il ne faut pas laisser le temps à la défense de s'organiser d'une manière trop forte. Le Chérif attend, dit-on, des renforts dont je vais, du reste, surveiller les mouvements (Si Nâsri commande les renforts).

Que la question des vivres et de l'orge ne vous inquiète pas, j'en ai pour 10 jours à votre disposition et pour toute votre colonne.

Je suis campé à 1800 mètres de la ville à Bab-el-Gharm. La nuit a été parfaitement tranquille et pas un coup de fusil n'a été tiré. Je ne crois pas que les gens du Chérif soient tentés de se montrer de nouveau en rase campagne, mais il faut s'attendre à trouver dans la ville une vigoureuse résistance. J'appelle à moi la petite colonne de Mr le Commandant Pein. Laghouat est maintenant le point objectif et nous courons la chance, si nous sommes heureux, d'en finir d'un seul coup avec les affaires du sud.

J'attends avec la plus vive impatience de vos nouvelles. La meilleure que vous puissiez me donner serait que vous vinssiez en personne diriger les opérations.

Veuillez agréer, mon Général, l'assurance de mon respectueux dévouement.

Le Général de Brigade
Commandant la Subdivision de Médéah

YUSUF.

أرشيف تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في دور محفوظات فرنسا، تونس، الجزائر: نماذج لمضمون وفهارس مجموعة من الوثائق.

د/ فتح الدين بن أزواو

جامعة محمد بوضياف–المسيلة–

تقديم:

نتناول في هذه المداخلة بعض الأرصدة الخاصة بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في دور محفوظات فرنسا وتونس والجزائر، فبالنسبة لفرنسا نركز على محفوظات قصر فانسان بباريس وأرشيف ما وراء البحار بأكس آن بروفانس (مرسيليا) والأرشيف الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الفرنسية (باريس)، وكذلك أرشيف محافظة الشرطة بباريس هذه المراكز تحتوي على كم هائل من الوثائق الجزائرية المتعلقة بالقرنين التاسع عشر والعشرين، تتحدث عن مضمون بعض هذه الوثائق مع الاشارة إلى فهارسها، ونعرج على الأرشيف التونسي لنقدم فحوى الوثائق الجزائرية في الفترة الحديثة والمعاصرة من خلال محفوظات الوزارة الأولى التونسية ومحفوظات مركز التوثيق القومي التونسي هذا إلى جانب الأرشيف الوطني الجزائر (بئر خادم) الذي تركز فيه على نوع الوثائق التي حصلت عليها الدولة الجزائرية من فرنسا وتركيا بعد 1962.

أرشيف تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في دور محفوظات فرنسا:

قمنا بثلاث زيارات إلى مختلف الأرشيفات الفرنسية في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه، وذلك سنوات: 2010،2011، 2014. ونظرا للكم الهائل من الوثائق الجزائرية الموجودة في الأرشيفات الفرنسية في الفترة الحديثة والمعاصرة فإننا نقدم بعضا منها، من خلال ما توصلت إليه في هذه الزيارات، أو من خلال ما توصل إليه آخرون،

وهنا يتعلق الأمر بالأستاذ الدكتور يوسف مناصرية الذي قام بجهد في هذا المجال من خلال المقال الذي نشره في مجلة حولية المؤرخ وقدّم فيه بعض الوثائق المهمة الموجودة في هذه الأرشيفات.

1- أرشيف قصر فانسان (باريس):

بالنسبة للوثائق المتعلقة بالقرن التاسع عشر فإن هذا الأرشيف يحتوي على وثائق الحملتين العسكريتين على قسنطينة (1936-1937م) والحملات الفرنسية بعد سقوط قسنطينة (1844، 1845، 1846م) على الأوراس (النمامشة، خنشلة، تبسة) والجنوب [1].

أما الوثائق المتعلقة بالقرن العشرين فقد عثرنا على وثائق هامة، هذه بعضها كما هي مصنفة ومرتبة: [2]

-المسألة البربرية والأوقاف: GR1 H112 /D2.

-تقارير حول القضاء الإسلامي والتعليم الخاص: GR1 H1203/4.

-بيان الشعب الجزائري وتقارير حول الحركات السياسية (مارس 1940: جمعية العلماء، الاندماجيين الطرقيين، حزب الشعب، اللجنة الثورية، الحركة المصالية): GR1H1712/1.

-التطور السياسي للجزائر (جمعية العلماء، الحزب الشيوعي، مشروع بلوم فيوليت، الاتحاد الديمقراطي الأزمة البربرية، المنظمة الخاصة، جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر): GR 1H1110/D1.

(1)يوسف مناصرية، "أرشيف تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في دور محفوظات فرنسا وتونس"، حولية المؤرخ الصادرة عن اتحاد المؤرخين الجزائريين عدد 3-4 (2005)، الجزائر، ص 361.

(2)هذه الوثائق أطلعت عليها في الزيارة العلمية لباريس: سبتمبر وأكتوبر 2010، 2011.

-برنامج جمعية العلماء، المؤسسات التعليمية، التعليم الخاص الإسلامي، نشاط الإبراهيمي، فتاوي العلماء بخصوص الزكاة والجهاد، الحركة الإصلاحية للجامعة الإسلامية، خرائط لمناطق تواجد العلماء في مختلف مناطق القطر الجزئري: GR1H1724/1.

2- محفوظات أرشيف ما وراء البحار بأكس أن بروفانس (مرسيليا):

بالنسبة لوثائق القرن التاسع عشر يوجهنا الدكتور يوسف مناصرية لوثائق مهمة هذه مضمون بعضها [1].

-وثائق عن الأمير محيي الدين ابن عبد القادر ومروره بتونس (1870م)، ومحاولة الفرنسيين غلق الحدود التونيسية ونزوح بعض القبائل التونسية إلى الجزائر (1891-1897م).

-قوائم الحجاج الجزائريين (1922-1899م).

-وثائق الإدارة الاستعمارية المتعلقة بالحالة المدنية للجزائريين القاطنين بتونس سنة 1897م.

أما عن وثائق القرن العشرين فقد عثرت على رصيد معتبر أثناء زيارتي لهذا المركز سنوات:2010 2011،2014، هذه مضمون وفهارس بعض منها.

-التيار المشرقي والعلماء، رقم: H10/87.

-الجانب الإصلاحي والفكري لجمعية العلماء، رقم 16H/43.

-تقارير الإدارة الاستعمارية عن صحف الجمعية كصحيفة البصائر الميدان، الشهاب رقم: H15/1.

-طلب المفتي المالكي والحنفي بخصوص المساجد ومدرسة الحديث وجرائد: المقاومة الجزائرية رقم: H15/18.

-طلب فتح المدارس القرآنية والقوانين المخولة لذلك، رقم: H16/42.

(1)يوسف مناصية، المرجع السابق، ص 370.

-وثائق تتعلق بالتيار الاندماجي (بن جلول وموافقة، مشروع فيوليت، التجنيس، جريدة الوفاق عدد 1938/02/3 وجريدة الدفاع عدد 1937/07/23، وجريدة العدالة عدد1938/07/17)، رقم: H12/14.

-المؤتمر الإسلامي، جمعية العلماء، مدرسة الحديث، نشاطات العلماء رقم: H9/46 [1].

وعموما فإنه من أهم الأرصدة والفهارس نجد مجموعة H التي تتفرع عنها مجموعات فرعية: مثل: 12H، 10H، 9/H....إلخ.

3-الأرشيف الدبلوماسي (باريس):

هذا الأرشيف تابع لوزارة الخارجية الفرنسية، التي كانت تتلقى تقارير من قناصلها وسفرائها في مختلف دول العالم بما في ذلك من المستعمرات، لذلك فهو مهم لكل الدول التي تعرضت للاستعمار الفرنسي، وبالنسبة للجزائر فإن أهم الوثائق المتعلقة بالقرن التاسع عشر نجد:

-مساومات الفرنسيين مع بايات تونس لتوليهم منصب باي وهران وقسنطينة. وثائق بين 1832-1836م تحتوي على مراسلات الدوق "دي روفيقو" و"محمد خوجة" حاكم المدية باسم الفرنسيين، ورسائل حمدان خوجة، وعريضة سكان الجزائر، والتعليمات التي تلقتها اللجنة الإفريقية المرسلة إلى الجزائر سنة 1833م [2].

بخصوص القرن العشرين فإنني استطعت تصوير مجموعة هامة من الوثائق، خاصة الموجودة في العلبة رقم 07 تحتوي على:

-نتائج اجتماع طرابلس 1960.

-مشروع الوحدة بين تونس والجزائر ورؤية جبهة التحرير.

-قوانين جبهة التحرير الوطني.

---

(1)صورت هذه الوثائق أثناء زيارتي لأرشيف "آكس" سنتي 2010 و2011.

(2)يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص367.

-المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية.

-المنهج السياسي للثورة الجزائرية.

-وثيقة الصومام.

-الدعاية السياسية لجبهة التحرير الوطني.

-مذهب جبهة التحرير الوطني.

-مضمون الملف المقدم للأمم المتحدة (1957م) من طرف الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء.

-ملف بعنوان: جبهة التحرير الوطني والإسلام يتحدث عن عقيدة جبهة التحرير الوطني الدينية وموقفها من الإسلام وفرائضه.

-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى جانب ذلك قمنا بتصوير علب أخرى وهذه فهارسها ومحتوياتها:

علبة رقم 05 من أهم محتوياتها:

- نشاط الشخصيات الوطنية (فرحات عباس، الشاذلي المكي، الإبراهيمي) بعد مجازر 08 ماي في الخارج.

-وثائق هامة تتعلق بموقف العقبي من القضية الفلسطينية.

-رسالة هامة صادرة عن الحكومة العامة الفرنسية (1948م) تتحدث عن مشاركة المتطوعين الجزائريين في الجيش العربي الفلسطيني.

علبة رقم 27 من أهم محتوياتها:

-الرسالة الهامة التي ارسلتها جبهة التحرير إلى الكنيسة مؤرخة في20 اكتوبر 1956.

علبة رقم: 29 من أهم محتوياتها:

-ملف خاص بجبهة الدفاع عن شمال إفريقيا.

-نص رسالة الإبراهيمي إلى الأمين العام للجامعة العربية حول الوحدة العربية.

هذا إلى جانب علب أخرى مثل علبة رقم 02 ورقم 08 تحتويان على مشروع بلوم فيوليت وتقارير عن تطور التعليم، وعلبة رقم 01 من أهم محتوياتها: قوانين المواطنة لليهود، وتجنيس بعض الجزائريين، وقانون 1947م [1].

4-أرشيف محافظة الشرطة بباريس (A.P.P):

اطلعت على بعض أرصدة هذا الأرشيف وهو ثري لمن أراد البحث في شخصية مصالي الحاج (السيرة الذاتية) عند إقامته بفرنسا وفي باريس خصوصا، عثرت فيه على تقارير هامة للأمن الفرنسي الذي كان يترصد ويتتبع مصالي خطوة بخطوة ودقيقة بدقيقة في مختلف الضواحي الباريسية ومن أهم العلب التي قمت بتصويرها العلبة رقم (M4) GA تتضمن على الخصوص تقارير للإدارة الفرنسية عن السيرة الذاتية لمصالي الحاج (ببليوغرافيا)، كما تحتوي هذه العلبة على رسالة مصالي الحاج إلى الشعب الجزائري. ومن العلب الهامة الأخرى التي قمت بتصويرها علبة رقم BA 2171تتحدث وثائقها عن نشاط التيار الثوري بقيادة مصالي بين 1924-1927م نذكر منها على الخصوص:

-تأسيس نجم شمال إفريقيا.

-البرنامج التأسيسي للنجم.

-مؤتمرات نجم شمال إفريقيا (1924-1926م) [2].

الأرشيف التونسي:

للأمانة العلمية فإن مضمون الوثائق التي نقدمها نقلا عن الدراسة التي قام بها الدكتور يوسف مناصرية المنشورة في مجلة المؤرخ، والتي ركّز فيها على محفوظات الوزارة الأولى التونسية ومحفوظات مركز التوثيق القومي التونسي:

(1)تم تصوير هذه الوثائق بالأرشيف الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الفرنسية (باريس)سنتي: 2010، 2011.

(2)تم تصوير هذه الوثائق بأرشيف محافظة الشرطة بباريس سنة 2011.

1- محفوظات الوزارة الأولى التونسية:

من اهم الوثائق الموجودة في هذا الأرشيف:

-وثائق تتعلق بنشاط الجزائريين في المهجر إلى جانب التونسيين والمغاربة في إطار الحركات الوطنية أهما اللجنة الوطنية المغاربية (1917م).

-وثائق عن الجزائريين المقيمين بتونس وعن طلبة جمعية العلماء الذين يزاولون دراستهم بجامع مع الزيتونة.

-وثائق تتناول أسماء المهاجرين الجزائريين المتابعين من طرف الإدارة الاستعمارية، وكذلك أسماء المسجونين السياسيين الممنوعين من الإقامة في تونس.

-وثائق عن نشاطات مؤتمر طلبة شمال إفريقيا 1936-1937م).

-وثائق عن المقاومة الجزائرية المسلحة (ثورة الأوراس 1916م وتفاعلها حتى 1922م).

-وثائق تتناول العلاقة بين تونس والجزائر خاصة بين قيادة الثورة في أوراس النمامشة والتونسيين.

-وثائق تحتوي على تقارير للأوضاع السياسية والاقتصادية في الجنوب الجزائري بين 1919-1925م وكذلك تقارير عن حالة الحدود الجزائرية التونسية [1].

2- محفوظات مركز التوثيق القومي التونسي:

يشير يوسف مناصرية إلى وثائق هامة في هذا المركز، أبرزها:

-وثائق عن جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين.

-وثائق عن نجم شمال إفريقيا (1926م) ومؤتمر بروكسل (1927م).

-مذكرات أحد زعماء النجم (الشاذلي خير الله).

-وثائق تتعلق ببعض المثقفين السياسيين الجزائريين الذين أقاموا بتونس وأسسوا هناك الأحزاب وأوجدوا المدارس والصحف والمجلات للدفاع عن الجزائر مثل المكي بن عزوز،

(1)يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 371-372.

عبد العزيز الثعالبي، محمد الخضر الحسين، علي بوشوشة، صالح شريفين، محمد بوشوشة، توفيق المدني [1].

الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم):

بعد عملية جمع الوثائق التي قامت بها الدولة الجزائرية عقب استرجاع السيادة أصبح للأرشيف الوطني الجزائري رصيدا ثريا يتيح للباحثين الاطلاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والدبلوماسية والثقافية والدينية للجزائر خلال العهد العثماني، وهي موزعة في هذا الأرشيف على أربع مجموعات:

-**المجموعة الأولى**: تعرف بسجلات بيت المال وتتكون من 64 سجلا تحوي 11 علبة، تتعلق وثائقها بالتركات والأملاك.

-**المجموعة الثانية**: تسمى بدفاتر البايلك تضم 368 سجلا معبأة في 36 علبة، تتناول وثائقها القضايا الاجتماعية والتجارية ومسائل الأوقاف، خاصة أوقاف الحرمين الشريفين والجامع الاعظم.

-**المجموعة الثالثة**: تضم وثائق المحاكم الشرعية (معاملات، بيع، شراء، زواج، طلاق، إرث أو هبة أو صداق أو شفاعة.....) مكونة من 1582 علبة، يمتد إطارها الزماني بين 1592-1856م.

-**المجموعة الرابعة**: عبارة عن وثائق مصورة حصلت عليها الدولة الجزائرية من تركيا (خزانة، قصر توبكابي خزانة الباب العالي وخزانة وزارة الخارجية التركية)، يفوق عددها ثلاثة آلاف وثيقة، رتبها وجمعها أحمد توفيق المدنين تتعلق بالعلاقات الدبلوماسية والمراسلات الرسمية بين الجزائر ومركز الخلافة [2].

---

(1)يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 373.

(2)للاطلاع أكثر على عمليات الجمع التي قامت بها الجزائر بعد استرجع الاستقلال ونوع الوثائق المتحصل عليها التي تخص الفترة العثمانية، أنظر: ناصر الدين سعيدوني "مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية الصادرة بالجزائر، عدد 05 (1988)، ص ص 110-114.

وبالنسبة لفترة الاحتلال الفرنسي (1830-1962م) فإن الارشيف الوطني الجزائري يملك رصيدا لا بأس به من الوثائق المتعلقة بالحركة الوطنية بمختلف تياراتها السياسية والإصلاحية، وكذا وثائق متعلقة بمشاريع الاحزاب السياسية الجزائرية. كما يحتوي على رصيد مهم يتعلق بالثورة الجزائرية، تتناول وثائقه المواضيع التالية:

-نشاط جبهة التحرير الوطني العسكري، الاقتصادي، الثقافي، السياسي، الدبلوماسي.

-الجرائد الناطقة باسم الثورة: المقاومة الجزائرية، المجاهد).

-مختلف البرامج والمحاضر الصادرة عن دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين 1956 و1962م. وهذه فهارس بعض منها كما هي مصنفة ومرتبة في الأرشيف الوطني الجزائري:

- محضر جلسات مؤتمر الصومام وميثاقه رقم: B184.
- محضر جلسات مؤتمر القاهرة رقم: B184
- برنامج طرابلس (1960-1959م) رقم: c017.
- محضر جلسات مؤتمر طرابلس (أوت 1961) رقم c022.
- برنامج طرابلس (أوت 1961) رقم: c023.
- محضر جلسات مؤتمر طرابلس (1962) رقم 052-c050.

ميثاق طرابلس (1962) رقم: c053 [1].

خاتمة:

وما يمكن قوله في الأخير بأن تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يزخر برصيد ثري من الوثائق في دور محفوظات فرنسا، تونس، الجزائر والتي لا يزال بعضها إلى يومنا هذا مادة خاما، لم تدرس.

(1)كنا قد أطلعنا على جميع هذه العلب في الفترة الممتدة بين 1997-2000 في إطار التحضير لرسالة الماجستير، بعنوان "إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962".

وما يلاحظ على الارشيف الفرنسي أنه يمتاز بالتنوع والغزارة للوثائق الجزائرية زمن الاحتلال، بين سياسية واقتصادية وإدارية، وثقافية، واجتماعية، وجغرافية، وسكانية... الخ في حين يكاد الأرشيف التونسي يتخصص في المواضيع ذات الصلة بالعلاقات الجزائرية التونسية وقضايا الجزائريين المقيمين في تونس. أما الأرشيف الوطني الجزائري، فبعد عمليات الاستلام التي حصلت عليها الجزائر من فرنسا وتركيا، أصبح يزخر بركام من الوثائق تمتد إلى العهد العثماني، توفر مادّة ثرية للباحثين في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، هذا فضلا عن رصيده الثري بوثائق الحركة الوطنية السياسية والثورة الجزائرية، خاصة المتعلق منها بمختلف النصوص والبرامج الصادرة عن مختلف التنظيمات السياسية وعن جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع:

1–أرشيف الحربية، قصر فانسان (باريس)، زيارة علمية للباحث (2010، 2011، 2014م).

2–أرشيف إكس أن بروفانس (مرسيليا)، زيارة علمية للباحث (2010، 2011، 2014م).

3–الأرشيف الدبلوماسي، وزارة الخارجية الفرنسية (باريس)، زيارة علمية للباحث (2010، 2011، 2014م).

4 –أرشيف محافظة الشرطة بباريس، زيارة علمية للباحث سنة 2011.

6–الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم)، زيارات متكررة للباحث بين سنوات: 1996–2000م.

5 –سعيدوني (ناصر الدين) "مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني" مجلة الدراسات التاريخية الصادرة بالجزائر، عدد 05، 1988.

7 – مناصرية (يوسف)، "أرشيف تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في دور محفوظات فرنسا وتونس"، حولية المؤرخ الصادرة عن اتحاد المؤرخين الجزائريين عدد 3–4، 2005، الجزائر.

مصير وثائق الأرشيف الجزائري خلال العهد العثماني بعد استقلال الجزائر 1962

الأستاذ: نورالدين مقدر

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

مقدمة:

إن أهم ما أكده الباحثون المهتمون بتاريخ الجزائر أن الفرنسيين لما احتلوا الجزائر قد وجدوا في مقراتها المركزية والإقليمية كميات هائلة من الوثائق، تقدر بمئات السجلات وعشرات الآلاف من الرسائل والتقارير والأوامر ونصوص المعاهدات وغيرها من الوثائق التي تغطي مختلف مراحل العهد العثماني في الجزائر، وكان من وراء عناية الجزائريين بوثائقهم عوامل عديدة، أهمها: اهتمام الإدارة التي كانت قائمة في البلاد باعتبارها مقاطعة تابعة بصفة أو بأخرى للدولة العثمانية، والالتزامات التي كانت على تلك الإدارة الوفاء بها اتجاه القوى الخارجية، وتكفلها بحماية مصالح البلاد عامة في الداخل والخارج، إضافة إلى عامل الدين الإسلامي الذي يعطي أهمية كبرى للتوثيق ويحث المسلمين على تدوين معاملاتهم في جميع المجالات مصداقًا لقوله تعالى: " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ... وَلاَ تَسْئَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا**..." (من الآية 281 سورة البقرة).

ومن أهم ما يثبت أن الجزائريين كانوا شديدي الحرص على العناية بوثائقهم والحفاظ عليها فكانت سجلاتهم من ورق أملس ملائم للكتابة وشديد المقاومة وتُجلد بجلد فاخر ومنمق يعطيها منظرًا جميلاً ويحميها من مؤثرات العوامل الخارجية[1]، وكانت

1– منها بعض السجلات موجودة حاليا بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة.

الرسائل تكتب على ورق جيد وكبير الحجم ومقاوم أيضا، ويتولى كتابتها خطاطون محترفون يخرجونها بشكل منظم وجميل[1].

والإشكالية المطروحة في هذه المداخلة تندرج ضمن تعامل السلطات الفرنسية مع الوثائقية الأرشيفية للجزائر خلال العهد العثماني في فترة الاحتلال الفرنسي ما بين 1830-1962 وما مصيرها بعد استقلال الجزائر 1962؟ وهل استرجعت؟ كيف يستفيد منها الباحث في تاريخ الجزائر الحديث؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سنحاول في هذه المداخلة تسليط الضوء على:

-تعامل السلطات الفرنسية مع الرصيد الأرشيفي الهائل والهام للجزائر خلال العهد العثماني.

-استرجاع الجزائر لكم هائل من الوثائق الأرشيفية الخاصة بالعهد العثماني بعد استقلالها وذلك بعد تهريبها إلى فرنسا خلال الفترة الاستعمارية، ونسخ جزء كبير من أرشيف الفترة العثمانية من تركيا.

- أماكن تواجد أرشيف الجزائر خلال الفترة العثمانية داخل الوطن واستفادة الباحث في تاريخ الجزائر الحديث من تلك الوثائق الأرشيفية.

1- تعامل السلطات الفرنسية مع الرصيد الأرشيفي للجزائر في العهد العثماني:

لقد عرف التاريخ الإنساني كوارث كبيرة أدت على فترات إلى دمار أجزاء هامة من التراث الوثائقي العالمي، فقد رمى الماغول بعد سقوط بغداد عاصمة الدولة العباسية بالكتب والوثائق التاريخية في نهر دجلة حتى اسودت مياهه لعدة أيام. وكان مصير وثائق الدول القديمة التي انقضى عهدها يؤول غالبًا إلى الابادة التامة، ولا ينجو منها إلا القليل،

1- خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر الاسلامية قسنطينة، 2010، ص 08.

ولذلك حفظ الوثائق الرسمية للأجيال القادمة من أولويات رجال الدولة على مدى العصور، وقد نظرت الشعوب القديمة إلى الوثائق الرسمية على أنها أحد المظاهر الهامة لهيبة الدولة وسيادتها وقوتها وسيطرتها[1].

أما بالنسبة لأرشيف الجزائر خلال العهد العثماني في فترة الاحتلال، وبعد أن عرفنا ذلك الاهتمام الكبير للجزائريين للعناية بأرشيفهم والمحافظة عليه خلال العهد العثماني، وبعد الاحتلال الفرنسي طالت يد العبث وضربت رصيد الوثائق الجزائرية خلال العهد العثماني، حيث بعد الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م تعرض الأرشيف الجزائري في العهد العثماني للعبث والإهمال من طرف جنود الحملة الفرنسية وضباطها[2]. وفي عام 1948م عينت الإدارة الفرنسية "ألبير دوفو" كأول محافظ للأرشيف الجزائري العثماني، وهو الذي أقر بذلك الإهمال والعبث لتلك الكنوز الوثائقية الهامة، وهذا الأخير قام بمجهود ات كبيرة من اجل استرجاع المعلومات التاريخية التي كانت تحتوي عليها، ومنها السجلات والوثائق التي نشرها مترجمة إلى اللغة الفرنسية ولاتزال تشكل مصدرا أساسيا للكثير من الباحثين في تاريخ الجزائر العثماني منها : سجل التشريفات وسجل الغنائم البحرية، ووثائق حول مساهمة الجزائر في حرب الاستقلال اليونانية، وثكنات الانكشارية، وكذلك مشروعه حول نظام الجزائر السياسي والعسكري في العهد العثماني الذي كان ينوي إنجازه ويلحق به خمسمائة وثيقة غير منشورة، وكان يصف الوثائق في كل عمل ينشره بأنها وثائق تحتوي على معلومات ثمينة. وقال "دوفو" في أحد تعليقاته حول مساهمة الجزائر في حرب اليونان الاستقلالية: " **أني أملك وثائق أصلية تدل على أن الجزائر تملك بحرية جديرة باحترام كبير على عكس ما أظهرته لنا بعض الأحكام**

1- السعيد بوعافية، "الوثيقة الأرشيفية وأهميتها في إثبات جرائم الاحتلال الفرنسي"، **دور الأرشيف في كتابة التاريخ والحفاظ على الذاكرة الوطنية**، منشورات المتحف الجهوي للمجاهد، بسكرة، 2014، ص 95.

2- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 16.

التي أصدرها حولها الأوروبيون"[1]. ورغم ما قام به "دوفو" من مجهود إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرئته اليوم من مسؤولية ضياع القسم الأوفر من تلك الوثائق، وبصفة خاصة تلك الوثائق المتعلقة بالمراسلات والأوامر والتقارير ونصوص المعاهدات والسندات[2].

وعندما توفي "دوفو" عام 1876م استمر العبث بالوثائق الأرشيفية واهمالها حتى كادت أن تضيع تماما ولم ينجو منها إلا القليل. وقد جاء الأستاذ "دلفان" شابا إلى الجزائر وكان ذلك عام 1876م، وانكب على دراسة اللغة العربية وأتقنها حتى صار أستاذا فيها بجامعة الجزائر وألف في قواعدها كما ألف في تاريخ الاسلام وحضارته، واهتم بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني واستطاع أن يجمع وثائق هامة كان يشرف عليها "دوفو" وهي الوثائق التي أعيدت إلى الجزائر وهي الآن في المكتبة الوطنية الجزائرية[3].

2-أرشيف الجزائر خلال العهد العثماني بعد الاستقلال: 1962م:

أصبح اليوم مما يقاس به تقدم الأمم وازدهارها ما تتمتع به هذه الأمم من وعي اتجاه تراثها الفكري واهتمامها بأرشيفها وتاريخها.

وللوثائق أهمية كبرى في مجال البحث التاريخي واصبحت من الثوابت العلمية انطلاقًا من القاعدة "**لا تاريخ دون وثائق**" ونظرا لهذه الأهمية فكثيرا ما تنازعت دول فيما بينها حول حق كل منها في امتلاكه، والجزائر من بين الدول التي لا تزال تسعى لاسترجاع أرشيفها المهرب إلى فرنسا خلال الفترة الاستعمارية خاصة سنتي 1961 و1962م طبقا لحقها فيه من خلال المواثيق والقوانين الدولية خاصة تلك المصادق عليها عام 1963م والتي تقر بأن الأرشيف ملك للإقليم الذي وجد فيه.

1- خليفة حماش، المرجع السابق، ص 09.

2- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 17.

3- خليفة حماش، المرجع نفسه، ص 12.

وبعد الاستقلال عملت الحكومة الجزائرية كل ما في وسعها من أجل استرجاع أرشيفها المهرب إلى فرنسا قبيل الاستقلال والموجود في تركيا بحكم ارتباط تاريخ الجزائر بالدولة العثمانية لمدة زمنية طويلة تزيد عن ثلاثة قرون، وبناءً على القوانين الدولية المشار إليها سابقا تم استرجاع كمية لا بأس بها وتم تسليمه على ثلاث مراحل، ومازال السعي لاسترجاع ما تبقى منه.

-مراحل تسليم الأرشيف الخاص بالعهد العثماني للجزائر:

-المرحلة الأولى في سنة 1968م: تسلمت المديرية الوطنية للتوثيق الجزائرية الدفعة الأولى، وهي سجلات البياليك وبيت المال وتتضمن سجلات البياليك 386 سجل موزعة على 36 علبة تغطي فترة 1648-1862م وتحتوي على مواضيع كثيرة منها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية منها على سبيل مثال: الأملاك الموقوفة، الأمانات، التجارة الخارجية والداخلية ونظام الضرائب والجمارك وحياة الإنكشاريين...إلخ تعتبر هذه الوثائق مادة خام للباحث الذي يبحث عن الحقائق التاريخية لدراسة هذه الفترة وخاصة منها التعريف عن البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر[1]. أما سجلات بيت المال: تحتوي على 64 سجل موزعة على11 علبة تتعلق مواضيعها بالدخل والخرج والتركات والوصايا والأملاك وضرائب الزكاة العشر.

-المرحلة الثانية: سلسلة المحاكم الشرعية وتتكون هذه الوثائق من14318وثيقة موزعة على 153 علبة تم استرجاعها من فرنسا سنة 1974م، وهي عبارة عن لفافات وأوراق منفصلة ومعظمها يتعلق أساسا بقضايا الأوقاف والملكيات الخاصة، وعقود الزواج والطلاق والبيع والشراء، وإثبات النسب، تحديد الإرث.

1- فارس شاشة، "الأرشيف الجزائري الموجود بالخارج الواقع وسبل الاستفادة"، **دور الأرشيف في كتابة التاريخ والمحافظة على الذاكرة الوطنية**، المرجع السابق، 78.

–المرحلة الثالثة: وهي الدفعة الثالثة والباقية من الدفعة الأولى من سلسلة بيت المال والبايلك سلمت في 1981م، إثر زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر، وتحتوي على 133سجل موزعة على 15 علبة تتضمن المصاريف السنوية للقبائل وأملاك موقوفة للحرمين الشريفين.

أما الجزء الثاني من الرصيد العثماني والذي يختلف عن الجزء الأول لأنه وثائق خاصة بالدولة العثمانية وهي عبارة عن مراسلات بين الباب العالي والإيالة الجزائرية يتضمن نسخ مصورة، جلبت من مختلف دور الأرشيفات سنة 1979 و1999م تقدر بحوالي 400 وثيقة خاصة بتاريخ الجزائر، وتاريخ شمال إفريقيا، ترجمت منها ما يزيد عن 1000 وثيقة مكتوبة باللغة العثمانية (أرفها عربية) إلى اللغة العربية والمتواجدة حاليا بمركز الأرشيف الوطني. تتعلق مواضيع هذه الوثائق بالحياة الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمور الإدارية كما أنها مرتبة ومصنفة حسب التصنيف التركي المتعامل به بأرشيف رئاسة الوزارة الأولى بإسطنبول.

وقد أكد مصدر رسمي جزائري أن تركيا وافقت على استنساخ كل ما يتعلق بالوثائق الخاصة بالعهد العثماني في الجزائر التي يزخر بها الأرشيف التركي. وقال مدير المكتبة الوطنية في الجزائر أن العملية تتعلق بكل الوثائق والمستندات العثمانية التي تمتلكها تركيا عن الفترة الممتدة ما بين القرن 16م والقرن 19م والتي تشكل أهم المراحل التاريخية للجزائر وان هذه الخطوة تأتي في إطار المشاورات التي تمت بين وزارة الثقافة الجزائرية ونظيرتها التركية والتي أدت إلى اتفاق بين دار الأرشيف الجزائرية والتركية تحت إشراف الوزارتين تقوم من خلاله تركيا بتزويد الارشيف الجزائري بكم هائل من الوثائق عن الفترة العثمانية[1].

1– فارس شاشة، المرجع السابق، ص 79.

2- أرشيف الجزائر خلال العهد العثماني في الأرشيف الوطني والمكتبة الوطنية الجزائريين:

أ-أرشيف الجزائر خلال العهد العثماني بالأرشيف الوطني الجزائري:

يوجد رصيد أرشيفي لا بأس به الخاص بالجزائر خلال العهد العثماني بالأرشيف الوطني الجزائري، ويتكون من عدة أنواع من الوثائق والتي لها أهمية كبيرة في كتابة تاريخ الجزائر الحديث والذي تم استرجاعه أو استنساخه من فرنسا وتركيا كما أشرنا لذلك سابقا. ويحتوي على الخصوص:

-سجلات البياليك وتتضمن 386 سجل موزعة على 36 علبة وتحتوي معلومات عن الأملاك الموقوفة، الأمانات، التجارة الخارجية والداخلية ونظام الضرائب والجمارك وحياة الإنكشاريين. تعتبر هذه الوثائق مادة خام للباحث وهي التي أشرنا لها سابقا.

- سجلات بيت المال وتحتوي على 64 سجل موزعة على 36 علبة وتتعلق مواضيعها حول: الدخل والخرج، الزكاة، الوصايا، الأملاك والضرائب، المعونات القبائلية.

- سجلات المحاكم الشرعية وتتكون من 14318 وثيقة موزعة على 153علبة استرجعت من فرنسا عام 1974م وتتعلق موضوعاتها الأوقاف والملكيات الخاصة، وعقود الزواج والطلاق والبيع والشراء، وإثبات النسب، تحديد الإرث، ووثائق تخص الحبوس[1]. تعتبر هذه الوثائق مادة خام للباحث يمكن الاعتماد عليها في الأبحاث الخاصة بتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية وهي في متناول الباحثين بالمركز الوطني للأرشيف ببئر خادم.

ب-أرشيف الجزائر العثمانية في المكتبة الوطنية الجزائرية: تحتوي المكتبة الوطنية الجزائرية على رصيد هائل من أرشيف الجزائر خلال العهد العثماني وتتمثل في 1642

1- ابراهيم بوسمغون، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مجال الأرشيف- أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا-**، مذكرة ماجستير في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 111.

وثيقة من العهد العثماني تمثل 438 وثيقة منها الرصيد القديم بالمكتبة الوطنية وهي موزعة على خمس مجموعات تشكل كل واحدة منها ملفا مستقلا وهي التي تحمل الأرقام التالية: 1641، 1642، 1903، 2316، 2303، وتمثل 1086 وثيقة الرصيد الجديد الذي حصلت عليه المكتبة الوطنية والتي أعيد إليها مؤخرا، وهي موزعة على 12 ألفا توجد ضمن خمس مجموعات تحمل الأرقام 3190 ملفان،3204ملفان و3205 ثلاثة ملفات، و3206 ثلاثة ملفات، 3702 ملفان، وتمثل المائة وعشرون الباقية المجموعتين بالمكتبة الوطنية التونسية ورقمهما 37 و3180.

وهذه بعض النماذج على ما تحتويه هذه الوثائق: فمثلا الملف رقم 1641 وهي عبارة عن رسائل أغلبها من بايات الشرق في قسنطينة وبعض شيوخ القبائل إلى الوكيل الباستيون الفرنسي في القالة ورسائل أخرى من الباشاوات في الجزائر إلى آغاوات النوبة في القل والقالة، وتوجد كلها في مجلد، وعددها 132 رسالة، وتغطي الفترة من 1719 إلى1783م، وبعضها فقط أصلية، أما أغلبها فهي منقولة عن أصول مفقودة[1].

والملف رقم 1642 عبارة عن مجموعة من الرسائل باللغة العربية أرسلها محمد باي وأحمد باي في قسنطينة إلى حسين باشا في الجزائر ما بين 1816 و1830م وعددها ثلاثون رسالة وكلها أصلية[2].

والملف رقم 2316 عبارة عن وثائق قضائية كتبت في المحاكم وأغلبها بتلمسان وقسنطينة بين عامي 1787 و1813م وهي شهادات بتقسيم التركات وبيع أملاك وفصل في خلافات وتقديم هبات، وعددها 62 وثيقة أصلية[3].

1- خليفة حماش، المرجع السابق، ص 42.

2- خليفة حماش، المرجع السابق، ص 59.

3- نفسه، ص 80.

والمجموعة رقم 3190 التي تحتوي على ملفين الملف الأول يحتوي على 388 وثيقة والملف الثاني يحتوي على يحتوي على 16 وثيقة، أغلبها مراسلات وصلت إلى الباشاوات من الباب العالي ومن وكلائهم في عدد من مدن الدولة العثمانية[1].

والمجموعة رقم 3203 هذه المجموعة عبارة عن وثائق قضائية كتبها قضاة المحكمتين الحنفية والمالكية بمدينة الجزائر، وجميعها وثائق أصلية، تغطي مرحلة أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وتوجد في شكل لفافتين مكتوبتين على الوجهين[2].

هذه بعض النماذج من الوثائق الأرشيفية الخاصة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني داخل الوطن والمتواجدة بالمركز الوطني للأرشيف والمكتبة الوطنية الجزائرية.

الخاتمة:

وخلاصة القول نستنتج أن للأرشيف أهمية بالغة لأنه يشكل لكل أمة ذاكرتها الرسمية وتراثها التاريخي، ويشهد على وجودها وعلى سيادتها وعمل مؤسساتها، ويمثل أساس مستقبلها. فالأمم اليوم من مؤشرات تقدمها وازدهارها ما تتمتع به هذه الأمم من وعي اتجاه تراثها الفكري واهتمامها بأرشيفها وتاريخها، ولذلك سعت الحكومة الجزائرية منذ استقلالها على استرجاع أرشيفها المهرب إلى فرنسا في أواخر الفترة الاستعمارية واستنساخ أرشيفها من مختلف الدول التي ارتبط بها تاريخيا كتركيا واسترجعت كمية لا بأس بها خاصة فيما يتعلق بتاريخ الجزائر في العهد العثماني، وهي تسعى اليوم جاهدة من اجل استرجاع أرشيفها خلال الفترة الاستعمارية بناءً على القوانين الدولية لاسيما تلك المصادق عليها سنة 1963م.

1- خليفة حماش، المرجع السابق، ص 90.

2- نفسه، ص 168.

أما عن الوثائق الأرشيفية الخاصة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني التي استرجعت او استنسخت وهي ملك للدولة الجزائرية، أعطينا في هذه المداخلة نماذج منها وهي متواجدة بالمركز الوطني للأرشيف ببئر خادم والمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، وتسهيلا للباحث في تاريخ الجزائر الحديث وضحنا أرقام تصنيف بعضها بالمؤسستين وما تحتويه من مواضيع في مختلف المجالات. وللاطلاع أكثر على محتوي تلك الوثائق وأرقامها وتصنيفها في المكتبة الوطنية الجزائرية يرجى الاطلاع على العمل الذي قام به الدكتور خليفة حماش بعنوان: كشاف وثائق تاريخ الجزائر بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، من منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية (والتي تحولت منذ خمس سنوات لكلية الآداب والحضارة الإسلامية)، 2010، وهو مجهود يستحق التشجيع والتنويه به.

قائمة المصادر والمراج المعتمدة:

- بوعافية السعيد، "الوثيقة الأرشيفية وأهميتها في إثبات جرائم الاحتلال الفرنسي"، **دور الأرشيف في كتابة التاريخ والحفاظ على الذاكرة الوطنية**، منشورات المتحف الجهوي للمجاهد، بسكرة، 2014.

- بوسمغون ابراهيم، تكنولوجيا **المعلومات وتطبيقها في مجال الأرشيف– أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا–**، مذكرة ماجستير في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

- سعيدوني ناصر الدين، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- حماش خليفة، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر الاسلامية قسنطينة، 2010.

- شاشة فارس، "الأرشيف الجزائري الموجود بالخارج الواقع وسبل الاستفادة"، **دور الأرشيف في كتابة التاريخ والمحافظة على الذاكرة الوطنية**، منشورات المتحف الجهوي للمجاهد، بسكرة، 2014.

وثائق الأرشيفات الكولونيالية المحلية ودورها في قراءة وبناء التاريخ الوطني العام
الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة كأنموذج

د/ بيرم كمال

جامعة محمد بوضياف–المسيلة–

مقدمة:

تتمحور المداخلة حول تجربة البحث في الأرشيف الاستعماري المحلي وأهميته ودوره في الكتابة التاريخية وفي بناء التاريخ الوطني العام على ضوء المخزونات الهامة التي تنتظر استغلال الباحثين والطلبة خاصة طلبة الدكتوراه. وانطلاقا من رصيد أرشيفات ما وراء البحار في فرنسا نحاول ان نقدم بعض الجوانب التقنية والعلمية المرتبطة بمسالة الأرشيف تنظيما ومعرفة.

الأرشيف وأهميته في كتابة التاريخ

يصنع التاريخ بالوثائق، التي هي الآثار المخلفة، وأفعال الرجال الماضية؛ فهي بصمة لأفكار وسلوكيات القدامى، فبدون وثائق ليس هناك تاريخ، وحتى وإن وجدت فإنه من اللازم أخذ الحيطة من خلال التعامل معها؛ ذلك أن هنالك مجموعة من الضوابط من حيث القراءة والتوثيق.

لقد اهتمت الحضارات منذ القدم بالأرشيف، فاطنة بذلك لأهميته في التأريخ لمسارها على كل المستويات، شاهدًا على منجزاتها، ومستشرفًا لمستقبلها، فهو إذًا عنوان لاستمراريتها، يقول نابليون un bon archives est plus nécessaire à l’état que un bon General d’artère، من هنا سنحاول الحديث في هذا

المقال عن أهمية الأرشيف من خلال التعريف به، وكذلك التعريج على المحطات التاريخية التي مر منها، لنخلص إلى ماهية أقسامه، وأهميته بالنسبة للبحث العلمي الأكاديمي.

مفهوم الأرشيف:

لفظة لاتينية، أصلها: "**أرشيفوم**"، مأخوذة من الكلمة اليونانية: "**أرخيا**"، التي كانت تدل في بداية استعمالها على الوثائق المتعلقة بتاريخ عائلة أو شخص أو مجموعة، ومع التطور أصبح معناها يدل على مجموع الوثائق الخارجة عن التداول، والمخزنة عند شخص ما في مكان معين، أو عند مؤسسة ما للرجوع إليها للاستعمال كمصدر عند الاقتضاء.

وإن لفظة أرشيف جاءت كفعل وكاسم" **archive**"، فكفعل فهي تعني: ضم الأوراق والملفات في الأرشيف، والفعل الماضي **archived** بمعنى أرشيف، وتأتي على شكل اسم **archives** ويرادف كلمة أرشيف في اللغة العربية مصطلح "**الربائد**"، وتعني المكان الذي تخزن فيه الكتب والسجلات والمحاضر لصيانتها [1].

مفهوم الأرشيف اصطلاحا:

هو مجموع الوثائق والمستندات على اختلاف تواريخها وأشكالها، التي تنتجها هيئة عمومية أو خصوصية أثناء مزاولة مهامها [2]، والهدف منه هو حفظ هذه المواد، وحفظ ما يخص تاريخ الإنسان، أو تاريخ الشخصيات البارزة التي تقدم عند حفظها فائدة في توفير المصادر الأولية والأدلة والشواهد على تاريخ البلاد وأصول شعبها، وتساهم هذه العناصر في التوثيق التاريخي والبحث العلمي.

تاريخ الأرشيف:

كان للتطورات التي عرفتها حضارات الشرق القديم، وكذلك الإغريق والرومان، دور في بروز مجموعة من الأرشيفات، يتجلى ذلك من خلال الألواح الطينية والحجرية، وكل ما خلفه لنا الإنسان في هذه الفترات التاريخية، إما في المعابد أو القصور الملكية، لقد

تميز العهد الإغريقي ببداية تنظيم الأرشيفات، التي كان يخزن فيها أصول القوانين، فلم يكد يمر قرن من الزمن حتى تم توحيد جميع مخازن السجلات اللاتينية وحصرها في مكان واحد، ألا وهو المعبد المخصص لعبادة الآلهة **métrons** المعروفة بالمترون [3].

أما في العهد الروماني فالفضل في إنشاء الأرشيف يعود لـ: "**فاليروس بو بليو كولا**"، وذلك حوالي 509 قبل الميلاد، وكان موضع هذا الأرشيف في "**إبراريوم**" في خزانة معبد الإله زحل، وكان يحفظ القوانين والمراسيم، وأنظمة مجلس الشيوخ ومستندات المقاطعات، أما الوثائق الدولية التي كانت تأتي من خارج روما فكانت تحفظ في "**الكابيتول**"، لقد ضمت روما مجموعة من الأرشيفات إلى جانب أرشيف الإمبراطور الذي كانت تودع فيه جميع الأوراق التي تهم ممتلكات الإمبراطورية، المستندات الرسمية من بيع وشراء، وكذلك أرشيفات البلديات التي تسجل كل المعاملات المالية، وقضايا التبني، والولادات.

وتعتبر إسبانيا الدولة الأولى التي جمعت الوثائق الحكومية في مركز واحد، وكان ذلك على يد "شاركت" سنة 1545، وابتداءً من سنة 1578 أنشأت إنجلترا أرشيفها المركزي المسمّ" state paper office "، وفي إيطاليا تأسس الأرشيف المركزي بروما سنة 1611، وأصبح يحمل اما في فرنسا فقد انشات الأرشيف الوطني "archivum secretum,vaticanum".

وبعد الثورة الفرنسية سنة 1789 بباريس les archives nationales من لدن الجمعية العامة "، التي كلفت البرلماني "**كاموس**" في شهر يوليوز 1789 بالإشراف على جمع وصيانة وثائق الدولة ومستنداتها، وقد تم فتح هذه الأرشيفات يوم 25 يونيو 1894 في وجه العموم، وكان يشرف على مراكز التوثيق موظفون متخصصون في الأرشيف، وفي 1936 صدر مرسوم الاستفادة من الوثائق، وبما أن فرنسا كانت سباقة في

هذا الميدان كان من الطبيعي تأسيسُ المجلس الدولي للأرشيف بالعاصمة باريس سنة 1948[4].

أقسام وأصناف الأرشيف:

ينقسم الأرشيف إلى قسمين، هما: الأرشيف العام، والأرشيف الخاص، القسم الأول يتكون من مختلف الوثائق التي تنتجها أو تتوصل بها هيئات الأحزاب والدولة والجماعات المحلية، ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية، يتم التعامل معها ومعالجتها وفق النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة من المديرية العامة للأرشيف الوطني، بحيث لا يمكن التصرف فيها بمنأى عن أي إجراءات خارجة عن نطاق القانون، أما القسم الثاني فيتكون من مختلف الوثائق التي يحوزها الأشخاص أو العائلات أو المؤسسات والمنظمات غير العمومية.

إذًا هذه هي أقسام وأصناف الأرشيفات، غير أن الاطلاع على هذه الأرشيفات والاستفادة منها رهين بالحصول على الموافقة من الجهة المسؤولة عن هذه الأرشيفات، وهي قاعدة متبعة في كل الأرشيفات الدولية التي تلعب دورًا مهمًّا في كتابة التاريخ، فما هي إذًا أهمية الأرشيف؟ وكيف ساهم في كتابة التاريخ؟

رصيد الأرشيف له أهمية، لأنه يعتبر مرآة لنشاط معين وبالتالي هذا الرصيد هو دليل هذا النشاط الذي كان سببا في تكوينه (الرصيد)، وهو يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للباحثين إذ من خلاله يمكن إعادة تكوين أو تشكيل أو بناء مختلف الأنشطة وحتى تاريخ المؤسسات أو المؤسسة في كل جوانبها (الإدارية، العلمية، المالية، القانونية).

كيف يمكن تحديد رصيد الأرشيف؟

يمكن تحديد الأرصدة الأرشيفية من خلال مصادرها أو مصدرها من خلال تصنيفاتها او من خلال Le Principe de la provenance هذه المجموعات من الوثائق الأرشيفية ذات المصادر المختلفة تسمى أرصدة أرشيفية و عليه فإن مبدأ احترام الرصيد

Le Respect du fond أي مبدأ المصدر يتمثل في احترام أصل أو مرجعية هذه الوثائق التابعة لرصيد أصلي واحد وهو ما يسمح لاحقا بتكوين أو بناء منطقي للملفات والأرصدة من خلال عمليات الدفع المنتظمة Les Versements réguliers et réglementaires للرصيد الأصلي دون الوقوع في مشاكل اختلال الأرصدة الأرشيفية، هذه المبادئ تستدعي كذلك احترام الترتيب الأصلي Classement وإن الوثائق الأرشيفية في الأول تكون لها قيمة عملية وإدارية، لكن بعد فترة من الزمن تتغير تلك القيمة لتصبح ذات قيمة تاريخية للمصالح المنتجة، ولعامة الناس، ويمكن الاعتماد عليها لإنجاز العديد من الدراسات والبحوث التي تستقي مادتها الأولية من الأرشيف، وبالاعتماد عليه تدرس الأحوال الاقتصادية والسياسية، ويتعرف على العادات والتقاليد والعقليات ومختلف المظاهر اليومية من أكل وملبَس وسكن؛ فالأرشيف بذلك يشكِّل المادة الخام التي يستمد منها جل المؤرخين والسوسيولوجيون والاتثنوغرافيون والاقتصاديون واللسانيون مصادرهم الأولية لتكوين فكرة عن الواقع الماضي، وبالتالي فهو مهم؛ لأنه يحمل أخبار وتفاصيل الحياة السالفة ما لا تعادله مئات الروايات الشفوية [5].

إن الأرشيف هو من الأشياء الأساسية التي يجب على كل فرد أو مؤسسة خاصة أو عامة أو إدارة: أن تولِي له أهمية في إستراتيجيتها؛ فهو دليل استمراريتها؛ فهو شاهدٌ على جميع الأنشطة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الواقع المعيش؛ فهو كما قال المؤرخ جامع بيضا – مدير أرشيف المغرب – إذن ماضٍ، تاريخ، هوية، تراث، عربون الشفافية، ويساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد؛ فهو ضمان لاستمرارية الدولة، فتنظيمه وفاء للماضي، وتدبير معقلن للحاضر، وتطلع للمستقبل، وقد عبر عن ذلك جاك ديريدا "**ليست مسألة الأرشيف متعلقة بالماضي فحسب، إنها أيضًا مسألة المستقبل، مسألة المستقبل بالتأكيد، مسألة جواب ووعد وشعور بالمسؤولية لبناء الغد**".

الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة:

هو أرشيف كولونيالي محلي تابع قانونيا وإداريا الى الأمانة العامة للولاية وبإشراف الأمين العام ويقوم عليه رئيس مصلحة الأرشيف مع أعوان الأرشيف. ويقع الأرشيف بموقع خارج الولاية وسط مدينة المسيلة من مبنين ويشمل الى جانب أرشيف المسيلة الأرشيف الكولونيالي لكل من البلدية المختلطة لبوسعادة والأرشيف الكولونيالي لبلدية سيدي عيسى، وقبل ان يتم نقله الى هذا المبنى كان الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة محفوظ ضمن مقر الدائرة القديم الذي تحول الان الى مقر الدائرة السادسة للأمن الوطني بالمسيلة ، الذي كان في الأصل الموضع الأول للمركز الإداري الاستعماري الفرنسي عند تأسيس الإدارة المحلية بالمدينة سنة 1884 وهو امتداد للمركز العسكري الفرنسي بالمدينة الذي تأسس منذ الاحتلال بسنوات اي منذ 1845 وتحول الى مكتب عربي ثم بلدية اهالي في 1881 ليتحول الى مقر البلدية المختلطة للمسيلة سنة 1884 الى غاية سنة 1957 حيث تحولت البلدية الى دائرة ضمن ولاية سطيف آنذاك.

تاريخ الأرشيف الكولونيالي ومحتواه:

الأرشيف الموجود بالدائرة الى غاية الاستقلال كان أرشيفا كولونياليا محرر باللغة الفرنسية باستثناء بعض التقارير المزدوجة اللغة الخاصة بالقياد حول أوضاع السكان وبياناتهم واقتصادهم وأحوالهم الاجتماعية والثقافية وغيرها.

بقيت الوثائق على حالها الى غاية التسعينات عندما تم اعادة تنظيمه وترتيبه في علب وقام أحد الباحثين بالعمل في إطار التحضير للدراسات العليا وكان بمثابة أول عمل وطني في هذا الإطار [6]. وقدم الباحث حصيلة عمله في دليل الأرشيف ومحتوياته ما زال محفوظ بالمركز مع تقديم مختصر لتاريخ بلدية المسيلة المختلطة.

يضم مركز الأرشيف الحالي نوعين من الأرشيفات:

1- الأرشيف الكولونيالي الخاص بالفترة الاستعمارية الى غاية الاستقلال.

2- الأرشيف الإداري الخاص بالإدارات ومصالحها وأعوانها منذ الاستقلال الى يومنا هذا. وينقسم هذا الأرشيف الى أرشيف اداري عام خاص بالمؤسسات والإدارات ومراسيم وقرارات إدارية وأرشيف إداري خاص بالعمال والموظفين.

الأرشيف الكولونيالي:

هو عبارة عن رصيد هام يقع في أكثر من 365 علبة تحتوي العديد من الملفات والوثائق المختلفة مع علب أخرى تحتوي على منشورات وقرارات إدارية وسجلات متنوعة وكراسات إدارية حول تعريف السكان وبياناتهم ووثائق متعلقة بجوانب مختلفة.

من حيث الرصيد التاريخي يمثل الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة قيمة تاريخية وقانونية بالغة الاهمية ويشكل ذاكرة أساسية في بناء التاريخ المحلي لمنطقة المسيلة بصفة عامة، ويستوقفنا على المحطات التاريخية الهامة للمنطقة وأحداثها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الا ان الفترة التي يتوقف عندها الجانب السياسي تفتقد رصيد الثورة التحريرية الذي نجهل مصيره.

العلب التي يحتويها الأرشيف تحتوي على مواضيع مختلفة وعلى فترات تاريخية مختلفة كذلك ولا يوجد أساس في عملية جمع الوثائق في علبة واحدة إلا بما نفسره بجمع الوثائق وتخزينها جزافا لا غير.

لذلك يصعب على الباحث استغلال الوثائق من عدد قليل من العلب حول موضوع معين، لان الموضوع موزع على اغلب العلب وفتراته كذلك. لذلك يتطلب على الباحث ان يستغل جميع العلب وان لا يستغني على غيرها لان ما هو موجود ببعض العلب لا يوجد ضمنها في فهرس او دليل الأرشيف وتلك صعوبة العمل فيه، هذا بصرف

النظر عن الوضع السيء لكيفية حفظ الوثائق خاصة المتعلقة بأرشيف بلديتي بوسعادة وسيدي عيسى والتي تحتاج الى رعاية كبيرة.

موضوعات الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة:

تتناول وثائق الأرشيف مواضيع مختلفة منها ما تعلق بالشق الإداري المرتبط بالبلدية المختلطة وشؤونها وعلاقاتها بالهيئات العليا بسطيف وقسنطينة والعاصمة ومنها ما تعلق بالشق العام المرتبط بشؤون المنطقة وسكانها وحياتهم الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية وسياسة السلطة الفرنسية في هذه المجالات في الفترات المختلفة منذ تأسيس البلدية المختلطة سنة 1884 الى غاية الاستقلال نذكر منها:

-رصيد ممتلكات البلدية (1884-1924)

- رصيد الملكية الأهلية (1871-1920)

- رصيد العدالة (1860-1922)

- رصيد وثائق البلدية (1855-1957)

-رصيد الحجز (1867-1897)

- رصيد التعليم العام (1957-1885)

-رصيد التعمير والري (1884-1951)

-رصيد الإصلاحات (1919- 1945 -1958)

وهناك أرصدة عديدة ذات قيمة تاريخية وقانونية خاصة ما تعلق منها بمسالة الأراضي ونذكر هنا إشكاليات الأرض بين أهل البلدية وقبائل الحشم المقرانيين المهجرين الى الحضنة سنة 1876 حيث يحتوي الأرشيف على عدة علب موضوعها أراضي الحشم، والتي توجد حالات عديدة منها في العدالة الى يومنا هذا.

ونقدم نماذج لبعض محتويات العلب:

. **Boite N°:19-2-**colonisation :lotissements urbains etindustriels, plantation d'arbres, cession des domaines ,irrigation-(1917/1934).

Boite N° 24, rapport mensuel de l'information sur mes activites des musulmans.

. **Boite N°:27-01**pensions des militaires "indigènes" et ayant droit listes nominatives des décédés pendant la guerre de 1939/1945, et originaires des douars de M'sila. (1939-1945).

Boite N°:51-01-enquêtes parcellaires au sujet des propriétés "indigènes" PV ,arrêtes ,requêtes, plans des domaines-(1902-1911).

Boite N°:62-01-habitat "indigène" :circulaires aux caïds..

Boite N°:62-2 Aménagement des eaux pour les "indigenes" situation économique. (1935-1937).

تجربتي في الارشيف:

على ضوء سنوات البحث التي قضيتها في البحث في علب ومحتويات أرشيف بلدية المسيلة المختلطة زادت عن سبع سنوات، شكل الأرشيف الكولونيالي قيمة جوهرية وأساسية في إحياء تاريخ بلديتي الذي لولاه ما استطعنا الاطلاع ومعرفة الكثير من امور المنطقة بجزئياتها وتفاصيلها أحيانا ،واطلعنا على وقع الاحتلال في صفحات الوثائق وأرقام الجداول التي دونتها الإدارة العسكرية والمدنية الاستعمارية بالمنطقة، لقد قدم لنا الأرشيف رغم قلمه الفرنسي بكل ما يكتنفه من رؤى وأهداف حقائق كثيرة ومدونات لا تزال تحتاج الى باحثين آخرين ممن يقدموا أضافت في تحليلها ودراستها لأننا ولضعف قدراتنا لم نقدم إلا النذر اليسير مما استطعنا الوصول اليه.

ومما يجدر ذكره أن هذا الأرشيف له ما يماثله من نفس التقارير والوثائق محفوظة في أرشيف ما وراء البحار باكس او بروفانس بمرسيليا بفرنسا نظرا لان اغلب المراسلات تنقل نسخ منها الى الهيئات العليا بفرنسا. وأرشيفات أخرى في ربوع الوطن ودوائرها لا تزال طي النسيان وبعيدة عن الاستغلال في مدن مثل سطيف البرج بريكة باتنة بوسعادة سيدي عيسى وغيرهم.

ونعتقد ان الكشف عن هذه الأرشيفات للباحثين لاستغلالها سيقدم عملا وطنيا في إطار بناء التاريخ المحلي وجمعه لفائدة التاريخ الوطني العام.

المراجع المعتمدة:

دليل وفهرس الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة 1884-1962-

-**سالم عبود الألوسي**، محمد محجوب كامل، الأرشيف تاريخه أصنافه إدارته، الطبعة الأولى، دار احرية للطباعة، بغداد، 1979 .

•**محمد بوسلام**، الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية، منشورات المجلس البدي لصفرو –

-**درواز كمال**. الأرشيف الإداري في الجزائر: أهميته، تنظيمه، حمايته القانونية، وواقعه رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علم المكتبات، جامعة قسنطينة ،

- Badjaja, Abdelkarim . Methode D'élaboration d'une Politique Nationale de Gestion des Archivies : L'experience Algerienne . 2eme Sémenaire National Sur les Archives D'entreprise, Birkhadem 22 – 23 Janvier 2001. C.D.G.A.M / Cerist

-**Manuel D'archivistique** . Théorie et Pratique . Elaboré Par L'association des Archivistes Francais, Paris , SEVPEN. 1991, P. 580.• Le robert :**dictionnaire de la lange française** ,matière archives, archiviste ,archivistique

• **James ,B,Rhoads**,le rôle des administrations des archives et de la gestion des documents courants dans les systèmes nationaux d'information, Amp,1983,

• **Pierre Chaunu**, Histoire Quantitative, Histoire sérielle ,paris ,Armand colin,1978.

الهوامش:

(1) المعجم الوسيط، ص 322/ وكذا لسان العرب، ص 171.

(2) Jean favier, les archives, in encyclopédie universalise, volume 2, paris1989,p 86.

(3) سالم عبود الألوسي، محمد محجوب كامل، الأرشيف تاريخه أصنافه إدارته، الطبعة الأولى، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، ص43.

(4) نفسه، ص 109.

(5) محمد بوسلام، الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية، مرجع سابق، ص 24.

(6) Repertoire de l'archive de la commune mixte de m'sila.

الكشاف ودوره في الوصول إلى الوثائق الأرشيفية "كتاب وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب" للأستاذ خليفة حماش أنموذجا

إعداد: راضية قوني – طالبة دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة –

مقدمة:

إن كتابة التاريخ عامة وتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر على وجه الخصوص يعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق ذات القيمة التاريخية والعلمية، لأن توفر مثل هذه الوثائق لدى الباحثين وحتى الهيئات العلمية يساعدهم بشكل مباشر على إنجاز دراسات وأبحاث ذات قيمة انطلاقا من الإشكاليات التي يجب أن تعالج في حدود ما توفرت عليه تلك الوثائق من معلومات، ومن هنا يبرز لنا دور الباحث أو المؤرخ ومدى قدرته على استغلال تلك الوثائق الأرشيفية واستثمار مدلولاتها، وفي هذا الإطار تظهر المجهودات المتواصلة سواء التي تبذلها المؤسسات ودور الأرشيف أو المجهودات الفردية للباحثين بهدف إنتاج أدوات بحثية توجيهية؛ كتالوغات، فهارس، وكشافات تعمل على تسهيل الوصول إلى تلك المادة الوثائقية الأرشيفية.

يعتبر الكشاف مرشد أو دليل للمواد التي يرغب الباحث في الوصول إليها والتي لم يكن يعلم بوجودها وكيفية تصنيفها، ويعتبر من أهم الأدوات التي تساعد على متابعة البحوث والدراسات وذلك لتميزه بالسرعة والحداثة والانتظام وهذا ما وقفنا عليه عند اطلاعنا على هذه الدراسة الموسومة ب: وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب (المكتبة الوطنية

والخزانة الحسنية بالرباط)، حيث عمل الأستاذ إبراهيم خليفة حماش[1]على تنظيم ذلك الرصيد من الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر بالمغرب وإعداد كشاف مفصل يساعد الباحثين في الاستفادة من تلك الوثائق الأرشيفية والمخطوطات.

يلعب الأرشيف دورا بارزا في المحافظة على الذاكرة التاريخية للشعوب والكشف عن أحداثها ووقائعها باعتباره مجموعة من الوثائق والمستندات على اختلاف تواريخها وأشكالها تصدر عن هئية عمومية أو خاصة تحفظ بطرق خاصة للمحافظة عليها والرجوع إليها عند الحاجة لهذا عملت القطاعات الإدارية على إعطائه أهمية بالغة.

إن الوثائق الأرشيفية تكون في بادئ الأمر ذات قيمة عملية إدارية لكن بعد فترة من الزمن تتغير تلك القيمة لتصبح ذات دلالة تاريخية يمكن الاعتماد عليها لإنجاز العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية حيث يشكل الأرشيف المادة الخام التي يتوصل إليها جل الباحثين لتكوين أفكار معينة عن وقائع الماضي.

تعتبر الوثائق الأرشيفية مصدرا هاما لكتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر لذلك وجدت الكثير من الدراسات والأبحاث بالإضافة إلى أعمال الملتقيات والندوات التي ركزت جهودها على جمع وإحصاء تلك الوثائق وتقديمها للباحثين لتشكل مادة علمية أولية بين أيديهم تسهل لهم إنجاز مشاريعهم، لذلك يعتبر هذا العمل المتعلق بوثائق تاريخ الجزائر في المغرب واحد من أهم الأعمال التي سبق وأن أنجزت أعمال في هذا الإطار من

1-أستاذ وباحث في التاريخ حائز على شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث جامعة قسنطينة 2006-2007 بموضوع: الأسرة في مدينة الجزائر في العهد العثماني، متحصل على شهادة تأهيل في اللغة التركية من جامعة استانبول سنة 1987م، له عدة مؤلفات خاصة بالأرصدة الأرشيفية المتعلقة بتاريخ الجزائر في المراكز ودور الأرشيف داخل وخارج الوطن نذكر منها: كشاف وثائق الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية 2016، وثائق تاريخية عن الجزائر في العهد العثماني2013،كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي 2013.

طرف بعض مؤرخي الجزائر[1] لهذا أصبح من الضروري على الباحثين الجزائريين توجيه اهتماماتهم بهذا النوع من الدراسات الأرشيفية.

يذكر صاحب هذا المؤلف أن فكرة إنجاز عمل يتعلق بالوثائق الأرشيفية المغربية وأهميتها في تاريخ الجزائر راودته منذ اطلاعه على إنجاز المرحوم الدكتور مولاي بلحميسي الموسوم ب: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني الذي جمع فيه النصوص التاريخية المتعلقة بالجزائر في الرحلات المغاربية الحجازية، والذي مثل أول توجه للباحثين الجزائريين نحو الاهتمام بالنصوص التاريخية المغربية واعتبارها مصدرًا أساسيًا لكتابة تاريخ الجزائر.

اعتمد الباحث في إنجاز هذا الكشاف على أكبر المؤسسات المتخصصة في حفظ المصادر التاريخية في المملكة المغربية أين تتواجد المكتبة الوطنية المغربية والخزانة الحسنية هاته الأخيرة التي تحتفظ بقسم معتبر من وثائق المغرب في مرحلة ما قبل الحماية ومنها مراسلات السلاطين المغاربة مع المدن الداخلية والخارجية زيادة على سجلات الإدارة المركزية المتعلقة بتسيير المصالح المالية والأمنية والقضائية، كما أنجزت إدارة الخزانة فهرس عام لتلك الوثائق في عدة أجزاء ضمت سلسلة فهارس الخزانة الحسنية يتم تزويد الباحثين الزائرين للمكتبة بنسخ منها، أما المكتبة الوطنية(الخزانة العامة) فهي تحتوي على رصيد معتبر من الوثائق المغربية المتعلقة بتاريخ الجزائر والتي لا تختلف في موضوعاتها عن وثائق الخزانة الحسنية، كما تتوفر المكتبة الوطنية أيضا على فهرس عام للمخطوطات أنجز من طرف إداريي المكتبة لتسهيل عملية البحث.

1-جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1530، يحي بوعزيز من خلال عمله: كفاح الجزائر من خلال الوثائق الذي كان في شكل مقالات نشرت في ثلاث مجلات: الثقافة، الأصالة والمجلة التاريخية المغربية، وعبد الحميد زوزو: وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، كما كان للمؤرخ أبو القاسم سعد الله عدة أعمال في الموضوع نشرت في مجلة الثقافة.

قُسِم هذا العمل إلى قسمين خصص الجزء الأول منه لوثائق الخزانة الحسنية (الخزانة الملكية) أما الجزء الثاني فتم تخصيصه لوثائق المكتبة الوطنية كما ألحق العمل بقاموس شرح فيه الألفاظ الصعبة الواردة في الوثائق من أسماء علم وأمكنة جغرافية ومفاهيم تاريخية تتعلق بلغة الإدارة والدبلوماسية المغربية، بالإضافة إلى خارطة جغرافية وضح من خلالها الأماكن الجغرافية الأساسية والمدن الواردة في الوثائق. ولم يقتصر الباحث على ذكر مصادر الوثيقة ورقمها التسلسلي أو ذكر مختصراتها فقط وترك مهمة الاطلاع على نصوصها الأصلية الكاملة للباحثين بل نشر تلك الوثائق كاملة من أجل إمداد الباحثين بمادة علمية جاهزة تيسر عليهم البحث[1].

أما عن المنهج الذي اعتمده في تقديم الوثائق فهو كالتالي:

1-**عنوان المصدر ورقمه**: ويقصد به عنوان الوعاء أو المصدر الذي توجد فيه الوثيقة في المكتبة وكذلك رقمه.

2-**الرقم التسلسلي للوثيقة**: ويقصد به رقم ترتيب الوثيقة في هذا العمل.

3-**رقم الوثيقة**: ويقصد به رقم الوثيقة في المصدر الذي توجد فيه بالمكتبة، وإذا كان المصدر مخطوطا أو كناشا فإن الرقم يتضمن حرف(ص) بمعنى الصفحة وإذا كانت الوثيقة رسالة أو تقريرا أو معاهدة فإننا نجد الرقم فقط.

4-**وع الوثيقة**: رسالة، معاهدة، تقرير مع ذكر الجهة التي أصدرتها ووُجهت إليها.

5-**تاريخ الوثيقة**: وقد ورد بالتقويم الهجري الذي أُرِّخت بها أغلب الوثائق وتمت إضافة التقويم الميلادي.

6-موضوع الوثيقة: ويتضمن ملخصا للوثيقة ثم نصها، مع الحرص على الاكتفاء بالنص الذي يتضمن المعلومات التاريخية والاستغناء عن عبارات الاستهلال.

1-خليفة إبراهيم حماش: وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب (المكتبة الوطنية والخزانة الحسنية بالرباط)، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص 5- 9.

7-ملاحظة: تتضمن تعليقا عن الوثيقة إن لزم ذلك[1].

التعريف بالخزانة الحسنية والمكتبة الوطنية بالرباط:

أولا: الخزانة الحسنية (الخزانة الملكية)

هي نفسها الخزانة الملكية وتقع داخل القصر الملكي بالرباط تعتبر واحدة من أغنى المكتبات على مستوى العالم الإسلامي نظرا إلى ما تحتوي عليه من عدد كبير من المخطوطات يبلغ نحو 14 ألف مخطوط تغطي مختلف الموضوعات في علوم الشريعة، الطبيعة، الآداب، السياسة، الجغرافيا، الطب والكيمياء، كما تحتوي على قسم معتبر من الوثائق التي تعود إلى إدارات الدولة المغربية ويقدر عددها بنحو 150 ألف وثيقة. وُضع لها نظام إداري خاص يحدد مسؤولية موظفيها وينظم العمل فيها، وكذلك دخول الباحثين إليها واستفادتهم من أرصدتها المختلفة، وبموجب ذلك القانون تكون المكتبة مفتوحة أمام الباحثين المغاربة والأجانب طوال السنة. أما الدخول إليها فلا يتطلب سوى تقديم ما يثبت صفة الباحث والهوية الوطنية.

ومن مظاهر الحفاوة باستقبال الباحثين فيها تسليمهم هدايا تتمثل في منشورات الخزانة، من فهارس ينجزها مسؤول المكتبة وتنشر على نفقة ميزانيتها، ولحماية أرصدتها من المخطوطات ومنع تلفها جُهزت بوسائل تصوير وقراءة حديثة كالمخطوطات التي تسلم في بعض الأحيان في شكل نسخ إلكترونية، وللخزانة فهارس مفصلة عن المخطوطات التي تحتفظ بها فهناك فهرس عام مرتب بحسب الأرقام وفهارس أخرى مرتبة بحسب الموضوعات: علوم القرآن، التاريخ، الآداب، الرحلات، الإجازات، الطب، الكيمياء، الجغرافيا، الموسيقى والفنون الحربية وغيرها، وإذا كانت أغلب تلك المخطوطات التي تحتفظ بها الخزانة الحسنية باللغة العربية فإنه بها أرصدة معتبرة أخرى بعدة لغات ومنها اللغة التركية العثمانية.

1-خليفة حماش: وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب، ص 9-10.

ثانيا: المكتبة الوطنية (الخزانة العامة)

تسمى رسميا المكتبة الوطنية للملكة المغربية تأسست بصورتها الحديثة في عام 1920م تسمى رسميا المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، عُين أول مدير لها الأستاذ المؤرخ والأرشيفي الفرنسي دوسينفال (pierre de cénival) (1888-1937م) وإليه يعود الفضل في تنظيمها داخليا وفهرسة رصيدها الأول، في سنة 1924م نقلت إلى مقر جديد وأطلق عليها اسم "**الخزانة العامة للكتب والوثائق**" كلفت بدورين رئيسيين هما: دور المكتبة الوطنية ودور مركز الأرشيف الوطني، إذ قامت بجمع المنشورات والمخطوطات وحفظها، كما ضُمت إليها أرصدة مختلفة من المؤلفات والمخطوطات والوثائق المسلمة من طرف الشخصيات الثقافية والعلمية المغربية والأجنبية.

أصدر الملك الحسن الثاني رحمه الله قرارا غيّر بموجبه اسمها من الخزانة العامة للكتب والوثائق إلى "**المكتبة الوطنية للملكة المغربية**"، وفي سنة 2008م أُسِس لها مقر جديد يتوفر على وسائل الحفظ والمطالعة الحديثة ويتوفر على عدة أقسام متخصصة فيما يلي: المطالعة، المخطوطات، الدوريات، قسم خاص بالمكفوفين، قسم الباحثين، السمعي البصري، قاعة للمحاضرات والمؤتمرات العلمية والتظاهرات الثقافية. أما الاستفادة من خدمات المكتبة فإنه يتطلب بطاقة انخراط تسلم مقابل مبلغ اشتراك ووثائق تثبت صفة الباحث والهوية الوطنية، كما يسمح للباحثين بدخول المكتبة مؤقتا دون بطاقة انخراط.

بعد دراستنا لبعض الجوانب المنهجية المتعلقة بهذا الكشاف الأرشيفي، سنحاول الآن إعطاء صورة عامة عن مضمونه وبالتحديد نظرة لأهم المحاور التي اشتملت عليها الدراسة. عند دراستنا لهذا الكتاب وجدنا أن الباحث بعد تنقله بين الخزانة الحسنية والمكتبة الوطنية قد تمكن من جمع عدد من الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر والتي تقدر ب: مائتان وثمان وسبعون (278) وثيقة موزعة على النحو التالي:

أولا: وثائق الخزانة الحسنية

من خلال عمله بالخزانة الحسنية قام بوضع كشاف بمائة وأربعة وثمانون (184) وثيقة موزعة على النحو التالي:

1-وثائق خاصة بمراسلات السلاطين:

توفر هذا الجزء على مائة وتسعة وستون(169) وثيقة منها 167 وثيقة خاصة بمراسلات السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام(1859-1822م)، تضمنت مثلا الوثائق رقم[1] 7،6،17،2،22 المراسلات الصادرة من السلطان عبد الرحمان بن هشام وهي أوامر إلى قادته بمساعدة بعض الطلبة الجزائريين بالتنقل إلى الإسكندرية مع مركب الحجاج مع دفع مستلزماتهم وتقديم مبالغ مالية لهم. أمر آخر من السلطان عبد الرحمان بضرورة مساعدة أهل الجزائر بتطوان مع وجوب إعلامه بعددهم.

-الوثيقة رقم 35 مثلا والمؤرخة في 9سبتمبر1830متتحدث عن وصول سفينتين تحملان المهاجرين الجزائريين إلى تطوان والتعليمات التي تتعلق بحسن استقبالهم.

-الوثيقة رقم 25 وهي رسالة صادرة من السلطان عبد الرحمان بن هشام.

-بتاريخ 4مارس1840م إلى عامله في تطوان القائد محمد أشعاش يبلغه فيها بقدوم أوربيين لهم علاقة بالأمير عبد القادر ومعهم أسلحة وذخائر حربية يريدون إيصالها إليه بطريقة سرية مع تحذيرهم من اليهود.

-وثيقة غير مرقمة مؤرخة في 16نوفمبر1838م وهي رسالة من عبد الرحمان بن هشام إلى قائده بتطوان يأمره بتخصيص منحة مالية من عوائد الأوقاف لطفل جزائري اشتهر بحفظ القرآن وأمهات الكتب رغم صغر سنه.

أما الوثيقتين المتبقيتين فإحداهما مراسلة خاصة بالسلطان مولاي سيدي محمد بن عبد الرحمان(1873-1859م) وهي غير مرقمة مؤرخة في 10مارس1864م موجهة

1-رقم الوثيقة نقصد به رقمها في المصدر الذي توجد فيه بالخزانة الحسنية.

من عامل السلطان بطنجة إلى قائد الشرطة في مدينة فاس يأمره بإطلاق سراح جزائري من السجن باعتباره رعية فرنسي، أما الثانية فهي وثيقة غير مرقمة عبارة عن مراسلة خاصة بالسلطان مولاي الحسن بن عبد الرحمان(1894-1873م) موجهة إلى عامله بتطوان بتاريخ 11أكتوبر1873م تتحدث عن وفاة أحد الجزائريين الأغنياء في تطوان وهو الحاج مصطفى ابن المفتي وحدوث خلاف حول تركته بين الغرماء والمخزن والقنصل الفرنسي.

2-الجزء الثاني من وثائق الخزانة الحسنية يتعلق بالكنانيش أو السجلات:

احتوى هذا القسم على عشرة(10) وثائق مواضيعها مختلفة تنوعت بين تنظيم التجارة بين الجزائر والمغرب، والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة وغيرها وهذا ما وضحه الكناش رقم 440 المؤرخ في عهد السلطان مولاي عبد العزيز(1894-1906م)، الكناش رقم 199 مؤرخ(1887-1898م) الذي يتناول مسألة الحدود بين البلدين وتنظيم نقل الأشخاص بين الجانبين عبر المراكز الحدودية، اعتداءات المغاربة على الجزائريين بمنطقة فجيج (فكيك) الواردة في الكناش رقم 525، الكناش رقم 649 بتاريخ(1897-1887م) الذي تناول الشكايات التي رفعتها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المغربية حول اعتداءات أشخاص مغاربة على رعاية جزائريين وفرنسيين.

3-الجزء الثالث من وثائق الخزانة الحسنية فتضمن المخطوطات:

توفر هذا القسم على خمسة (5) وثائق مخطوطة، من بينها الوثيقة رقم (ص1-148)[1] مؤرخة بين سنوات (1891-1800م) تتعلق بإقليم توات في الصحراء الجزائرية، مراسلات صادرة من السلاطين المغاربة إلى عمال إقليم توات تتعلق بشؤون مختلفة سياسية، عسكرية، ومالية، تعيينات وعزل من المناصب، القبائل التي تسكن هذا الإقليم، النسيج الاجتماعي والعمراني للإقليم. الوثيقة رقم(ص117-120) رسالة من

1-وجود الحرف (ص) مع رقم الوثيقة يدل على أن تلك الوثيقة عبارة عن مخطوط.

السلطات الجزائرية بتاريخ 1654م تنبيه السلطان المغربي من التعدي على الحدود الجزائرية وتحذيره من تكرار ذلك مستقبلا.

ثانيا: وثائق المكتبة الوطنية (الخزانة العامة)

خُصِص القسم الثاني من البحث للوثائق المتواجدة بالمكتبة الوطنية والتي بلغ عددها في هذا العمل أربعة وتسعون (94) وثيقة وهي عبارة عن رسائل وتقيِّيدات منها ما سجلها المؤلف محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي "اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام" الذي يتضمن عدة وثائق ومراسلات منها الوثيقة رقم(ص420-423) وهي رد من السلطان عبد الرحمان بن هشام على رسالة الأمير عبد القادر تتضمن تحريض للأمير عبد القادر ومن معه من رجال المقاومة الجزائرية على الجهاد ضد الفرنسيين. الوثيقة رقم(ص4-8) بتاريخ(1905-1902م) تحدث فيها محمد الحجوي عن ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب وفوائد ذلك على الطرفين، تحدث أيضا عن الرسوم الجمركية التي تدفع على البضائع المتبادلة بين الجانبين عبر المراكز الجمركية المقامة على الحدود.

الوثيقة رقم(ص1-3) وهي معاهدة الحدود المبرمة في مدينة لالا مغنية بين الجزائر والمغرب مؤرخة في 8مارس1845م، تتضمن المعاهدة مقدمة وسبعة شروط تدور حول رسم الحدود بين الجزائر والمغرب، والاتفاق على كيفية التعامل مع القبائل التي تتحرك بين الجهتين عبر الحدود مع استثناء الأمير عبد القادر الذي صار يلجأ إلى الأراضي المغربية وينطلق منها لتنفيذ عملياته العسكرية ضد الفرنسيين في الجزائر فلا ينطبق عليه ما ينطبق على تلك القبائل باعتباره عدوا.

من خلال اطلاعنا على مجمل الوثائق المتوفرة في كتاب "وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب" المكتبة الوطنية والخزانة الحسنية بالرباط يمكن القول بأن أهم الموضوعات التي عالجتها تلك الوثائق الأرشيفية هي كالتالي:

-العلاقات الجزائرية المغربية في العهد العثماني، والصراعات المتكررة على الحدود.

-الاحتلال الفرنسي للجزائر وموقف السلطات المغربية منه.

-الهجرة الجزائرية إلى المغرب بعد الاحتلال وتوصيات السلطة المغربية بضرورة استقبالهم.

-تنظيم نقل الأشخاص بين الجانبين عبر المراكز الحدودية.

- مقاومة الأمير عبد القادر والموقف المغربي منها.

-مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب وما تعلق بذلك من إجراءات ومعاهدات "لالا مغنية".

-المبادلات التجارية بين البلدين، تنظيمها، الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة.

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن الإشارة إلى أهمية الكشاف الأرشيفي ودوره في إرشاد الباحث وتوجيهه ومساعدته على الاختيار والانتقاء الأمثل للوثائق الأرشيفية، كما يعتبر أداة ووسيلة لاختصار الجهد والوقت حيث تسهل للباحثين الوصول إلى ما يحتاجونه من وثائق أرشيفية والقدرة على حصرها وتبويبها، باعتباره أداة ببليوغرافية تسهل كيفية التعامل مع الوثائق الأرشيفية.

زوايا الطريقة الرحمانية بالزيبان والحضنة وأولاد نائل من خلال مجلة العالم الإسلامي والأرشيف الفرنسي

د/ محمود بوكسيبة

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

المقدمة:

عرفت الطريقة الرحمانية بمبادئها المتمثلة في التصوف والجهاد والعلم، كما عرفت بانتشارها الواسع الذي يساهم فيه العزوريون مساهمة فعالة، وأسست زوايا كبرى بالزيبان والحضنة والجلفة قادت العمل الاجتماعي والعسكري حتى الحرب العالمية الأولى حيث استعملت فيها فرنسا كل وسائل التدحين لإضعافها.

رغم تدحينها وأمام ظهور تأثيرات الجامعة الاسلامية وبوادر الحرب العالمية الأولى رأت فرنسا ضرورة كسب تأييدها للوقوف إلى جانبها، ولتحقيق ذلك أعلنت فرنسا عبر مجلة العالم الاسلامي بيانات تأييد ومساندة مشايخ تلك الزوايا الكبرى للوقوف إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى ولكن الأرشيف يكشف من يوم لآخر زيف تلك البيانات التي لا تعبر عن المواقف الصحيحة لتلك الزوايا، وعليه الأرشيف وحده يبقى ضروري لفهم مواقف فعاليات المجتمع منذ دخول المستعمر حتى خروجه.

1-انتشار الطريقة الرحمانية بالزيبان والحضنة وأولاد نائل:

ظهرت الطريقة الرحمانية في أواخر القرن 15هـ/18م[1]، ونسبت إلى الشيخ أحمد بن عبد الرحمان بن أحمد بن يوسف بن أبي القاسم المعروف بالجرجر والأزهري [2]، والذي

1-يرجح تاريخ ميلاده بسنة 1750م، بقرية آث اسماعيل بزواوة وتعلم بزاوية الحسين بن أعراب تعيرشآثابراثن ثم حج سنة 1790م، وتوجه الى مصر حيث اكمل تعليمه.ينظر ابو القاسم الحفناوي، تعريف الحلف برجال السلف، ط1، مؤسسة الرسالة، تونس، 1992م، ص 457-459.

2-FPG: André: Contubution à L'Etude des confreries religieuses Musulmanes,Alger, Maison du livre, 1956, P 213.

يرجع نسبه إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم[1]، وكون شيخها رفقة مقادمه الأوائل الذين ساهموا في نشر الطريقة أمثال علي بن عيسى المغربي[2] وعبد الرحمن باش تارزي[3] ومحمد بن عزور البرجي[4] الذي سيساهم في نشر الطريقة في المنطقة المعنية بالدراسة.

عرفت هذه الطريقة لا بتسامحها فحسب بل ببساطة أورادها ومبادئها المرتكزة أساسا على العلم والتصوف والجهاد، وكل ذلك جعلها تنتشر انتشارا واسعا، ففي عهد الشيخ المؤسس وصلت الطريقة إلى زواوة والجزائر وإلى تونس كما وصلت إل قسنطينة عن طريق عبد الرحمن باش تارزي[5] كما أن في عهد الشيخ المؤسس وصلت الطريقة إلى أولاد نائل، أين أسس الشيخ عطية بيض الغول زاويته سنة 1780[6]، وعن طريق محمد بن عزور البرجي انتشرت الطريقة الرحمانية في الربيان وبقية الصحراء والحضنة وعمت أولاد نائل والاوراس[7].وإذا كان الشيخ محمد بن عزور قد أوصل الطريقة إلى وادي سوف، فانه وبفضل المقادم الذين كونهم[8]،كالشيخ علي بن عمر الذي أسس زاوية طولقة[9]، والشيخ

1- علي بن عيسى المغربي: مغربي الأصل، اوصى له الشيخ المؤسس بالخلافة وتولاها بنظر.

2-Louis Rinn : Maraboutd et khouanes,Etudes sur L'Islam en Algerie,Lmp Adolphe Jourdan,1899,P455.

3- عبد الرحمان باش تارزي: توفي بسنة (1222هـ/1807م)، جزائري المنشأ قسنطيني الدار، اخذ الطريقة عن الشيخ المؤسس ونشر الطريقة في قسنطيمة بنظر ابو القاسم الحفناوي: المصدر السابق، ص 482-483.

4- محمد بن عزوز البرجي: ولدبسنة (1170هـ/1757م) بقرية البرج قريطولقة، اخذ العلم والطريقة عن الشيخ المؤسس وكون بدورة مقادم، نشروا الطريقة في الاوراس واولاد نايل والصحراء، انظر ابو القاسم الحفناوي، ص 482-483.

5- محمود بوكسيبة: الطريقة الرحمانية والاستعمار الفرنسي في الجزائر (1962-1830)، م أ-ذ، جامعة الجزائر، 2013، ص 59.

6-براجع عامر بن المبروك محفوظي: تحفة السائل بباقة من تاريخ سيدي نايل، ط1، مطبعة النعمان، برج الكيفان، الجزائر، 2002، ص 26.

7-محمود بوكسيبة: المرجع السابق، ص 60 فما بعد.

8-زار الشيخ محمد بن عزوز وادي سوف قبل وفاته ونصبت له خيمة ومكث فيها أربعة ايام ينظر عبد الرحمان بلحاج: الدر المكنوز في حياة سيدي علي بن عمر بن عزوز، مطبعة النجاح، قسنطينة 1350هـ، ص 21-22.

9- علي بن عمر: اجازة الشيخ المؤسس،كما اخذ الطريقة عن محمد بن عزوز واسس زاوية سنة1871م وانتشرت الطريقة في عهده ووصلت الى وادي سوف وبوسعادة والجلفة وورقلة والاوراس وشمال قسنطينة وجنوب تونس واسست له زوايا فرعية اخرى. أنظر المصدر السابق.

عبد الحفيظ [1]الحنفي الذي أسس زاويته بخنقة سيدي ناجي[2] والشيخ مختار الجلالي الذي اسس زاويته بأولاد جلال[3]، ووصلت الطريقة إلى الحضنة وأولاد نائل والزيبان.

لقد أسس أولئك المقادم زواياهم وتحولت تلك الزوايا الفرعية إلى زوايا أصلية، فمثلا الشيخ مختار بن خليفة الجلالي الذي أسس زاويته بأولاد جلال كما أشرت سابقا كون بدوره مقادم وأذن لهم بتأسيس الزوايا، حيث اذن للشيخ محمد بن مرزوق بتأسيس زاوية البيرين قرب عين وسارة سنة 1923م وأذن للشيخ الطاهر بتأسيس الزاوية الطاهرية بمسعد سنة 1837م، كما اذن للشيخ محمد بن ابي القاسم[4] بتأسيس زاوية الهامل سنة 1863م لتتحول هذه الاخيرة بدورها إلى زاوية أصلية. لقد قام هذا الأخير بتأسيس زوايا في مجدل والمسيلة وعين فارس وفي الجلفة[5]، وبذلك أصبحت زاوية الهامل المتفرعة عن زاوية أولاد جلال العزورية زاوية أصلية بدورها ولها زوايا فرعية في أولاد نائل والمسيلة وغيرها من المناطق كالغرب الجزائري [6]، وعليه فمن خلال ذلك التوسع زاد عدد الأتباع وأصبح لدينا زوايا كبرى بالزيبان واولاد نائل والحضنة.

1-عبد الحفيظ الحنفي: من تلاميذ الشيخ محمد بن عزوز ومقاديمه، عاصر الشيخ على بنه عمر وأوصل الطريقة الى الحبقة وحيران، بنظر ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، بيروت، لبنان، 1998، ص 150 فما بعد.

2-ترأس زاوية العزوزيين في نفطة وترك ابنتين.

3-الشيخ مختار بن خليفة الجلالي: اخذ الطريقة عن الشيخ محمد بن عزوز وسار على خطى شيخه بنظر ابو القاسم الحفناوي: المصدر السابق، ص 576-577.

4-سي محمد بن بلقاسم: هو ابو عبدا لله محمد بن ابي القاسم بنم ربيح بن محمد بن عبد الرحيم شريف النسب، مالكي المذهب، اشعري الاعتقاد، ولد بالبادية قرب حاسي بحبح سنة (1239هـ/ 1823م)، تعلم في البيان بزاوية على الطيار ثم بزاوية ابن ابي داود بنواحي أقبو، أذن له شيخ زاوية أولاد جلال بتأسيس زاويته القاسمية نسبة 1863، توفي بسنة 1315هـ، وخلفته ابنته لالة زينب للمزيد انظر: ابو القاسم الحفناوي: المرجع السابق، ص 345-352. كذلك محمد علي دبوز: نهضة الجزائر وثورتها المباركة، ج1، المطبعة التعاونية 1963، ص 56-58.

5-للتوسع انظر: محمود بوكسيبة المنظومة التعليمية بزوايا الطريقة الرحمانية وزاوية الهامل انموذجا (1863-1904)، ص 194، م ر م جامعة الجزائر، 2007، ص 100.

6-نفسه.

1-مواقف زوايا الطريقة الرحمانية بالزيبان والحضنة وأولاد نائل وفق الوثائق الاستعمارية الرسمية (مجلة العالم الاسلامي)R.M.M :

لا يختلف اثنان في أن مواجهة الزوايا الرحمانية للغزو الفرنسي كانت عنيفة كما لا يختلف اثنان في أن السلطة الاستعمارية قد واجهتها بكل أنواع الابادة والتنكيل، في البداية واستمر ذلك حتى صدور كتاب مرابطون واخوان لفرانسيس ادوارد دي نوفو Dé Neveu[1]، حيث اكتشفت فرنسا من خلاله أهمية الظاهرة الدينية وعليه فقد أصبحت حربها بعد سنة 1845 يختلف عما قبلها وأدرك الفرنسيون الدور الذي تقوم به الروح الدينية في تعبئة الامة ضد المستعمر[2].

وسارت السلطات الاستعمارية على تطبيق وصايا دو نوفو أو الدارسين الذين أتوا من بعده واضعة مخططات لتشتيت الطرق الثائرة وضرب صفوفها في الداخل واستعمال العصا والجزرة معا[3]، وسار على تلك الوصايا القادة العسكريون لتدجين الزوايا.

لتحقيق الأهداف من التدجين استعملت السلطات الاستعمارية اضافة إلى الابادة والبطش والتنكيل بالجثث وقطع الرؤوس وتسليط أقسى العقوبات، محاصرة الزوايا الرحمانية وتدحينها بالتعلم وتكييف دراستها ومراقبتها والتجسس عليها وتفقيرها واغراء

1- هو فرانس ادوارد دونوفو: ولد بصفاني سورها SURHAY SAVINY في 19 نوفمبر 1809، تخرج من صفوف المدرسة العسكرية لسان سير برتبة ملازم ثم بالمدرسة التطبيقية لأركان الحرب في جانفي 1832 وفي 01 جانفي 1839 رقي الى رتبة ملازم، وفي 25 مارس 1837رقي الى رتبة نقيب، وفي 21 اوت 1839 عين كعضو في اللجنة العلمية وفي نفس السنة وضع تحت تصرف الفيلق 48 بمدينة الجزائر، عين صابطا في اللجنة الاستكشافية، وتوفي في سنة 1874 ومن أهم مؤلفاته كتاب المرابطون والاخوان للمزيد ينظر دونوفو ادوارد: الاخوان، دراسة بسوسيولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائر، ترجمة وتحقيق كمال فيلالي، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص 13-14.

2-ايفون تورين: المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس، المؤسسات الطبية، الدين 1830-1880، ترجمة عبد الكريم آورغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 127.

3-ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية: ج4، بيروت – لبنان 1998، ص 32-33.

مشايخها بالمناصب والامتيازات وتوليه مشايخ ضعافا مع التقرب منهم، وتفكيك الطريقة الرحمانية وضعضعتها بإثارة التنافس والشحناء بين مشايخها[1].

بتلك الأساليب ثم تدحين الطريقة الرحمانية التي قادت أغلب الثورات منذ الغزو الفرنسي حتى الحرب العالمية الاولى، فما إن وصلت نهاية القرن 19م وبداية القرن العشرين حتى كان خطر الطريقة الرحمانية أو غيرها من الطرق الصوفية قد زال تقريبا من الجزائر وذلك ما أكده جون كومبون حيث قال " **لا يمكن لمثل هذه الحركات أن تنطوي على مخاطر جديدة بالنسبة الينا ولا أن تسيء الينا إلا في حالة حرب اوربية**"[2].

وعليه ما استنتجه أن بتلك السياسة التدجينية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية، ضعفت تلك الزوايا أو انكفأت على حالها، ولكن رغم ضعفها فإن فرنسا كانت تدرك وزنها في تحريك الجماهير خاصة بعدما أدركت النهضة التي بدأت تسري في كيان الشعب الجزائري وتأثيرات الجامعة الاسلامية، وخوفا من ثورة تهز أركانها في حالة حرب توجهت إلى تلك الطرق الصوفية وحملت مشايخها مسؤولية السهر على الأمن العام[3] وتوجهت إلى مشايخها للحصول على التأييد واعلان المساندة في الحرب العالمية الأولى والوقوف إلى جانبها ضد الدولة العثمانية[4]، وسارعت إلى اعلان تأييد الزوايا الكبرى (زاوية أولاد جلال، الهامل، طولقة) لكسب الاتباع أو تجنبا للثورة.

1-للتوسع ينظر محمود بوكسيبة، المرجع السابق.

2-شال روبير اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871 – 1919، ج1، دار الرائد للكتاب، ص 500.

3-D.Goldstein : Liberation ou Annexion aux chemins croisés de L'histoire Tunisienne, 1914-1922,Maison Tunisienne de L'Edition, 1978, P 139.

4-تلبلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار بالبلاد التونسية، ط1، جامعة منوبة، ص 174-175.

أ-المواقف من خلال الوثائق الرسميةّ RMM:[1]

قلت سارعت فرنسا إلى كسب تأييد الزوايا الكبرى في أولاد نائل والزيبان والحضنة، كزاوية أولاد جلال التي سبق الاشارة اليها[2]، وموقف شيخها سي محمد الصغير الجلالي الذي أعلن تأييده وزاوية طولقة الرحمانية التي زارها ليطو سنة 1913 والتي مع الحرب العالمية الاولى وجه شيخها نداء للوقوف إلى جانب فرنسا[3]، وموقف زاوية الهامل القاسمية وشيخها المتربعة على عروش الحضنة والزيبان وأولاد نائل وزاوية اولاد جلال وشيخها الشيخ المختار بن الحاج محمد[4]، والتي كان موقفها التأييد في الحرب والمساندة[5]أو هكذا نشر في المجلة.

هذه مواقف الزوايا الكبرى في المنطقة وقد عملت فرنسا على نشرها في دوريتها السابقة الذكر "الرسمية" إضافة إلى تأييدات اخرى أظهرتها هذه الزوايا الكبرى في منطقة الزيبان والحضنة وأولاد نائل، وعليه فالمتتبع لرسائل التأييد المساندة هذه، يجدها تصدر عن الحكومة أولا وتنشأ به في صياغتها وكلماتها وعليه فهل يمكن اعتبارها مواقفها حقيقية لتلك الزوايا الكبرى[6].

أن المتأمل لتلك المواقف التي أعلنتها المجلة (الرسمية) لزوايا الطريقة الرحمانية الكبرى يجدها متشابهة أولا ومقتصرة على الزوايا الكبرى ذات النفوذ الواسع كزاوية الهامل وزاوية أولاد جلال وزاوية طولقة فهي الزوايا ذات النفوذ الواسع والتأثير الكبير على الاتباع[7]، كما ان اعلان المجلة لم يتوقف على زوايا الطريقة الرحمانية بل مواقف زوايا الطرق

1-اسسها الفريد لوش اتوليسنة 1906 لأغراض استشراقية استعمارية وظلت تنشط إلى مابعد الحرب العالمية الاولى.

2-R.M.M, Decembre 1914 P 216-218.

3-A.O.M, Fdc, les confreries 1956 B/213 4493 P 222

4-lbid P 216-218

5-lbid

6-شيخ الطريقة التجانية: نداء شيخ الطريقة لاحباب الطريقة في العالم الاسلامي R.M.M, Opeir 190.

7-شيخ الطريقة الشادلية: ميسوم بن عبد الرحمان بم الميسوم بقصر البخاري R.M.M, Opeir246-248.

الأخرى التجانية، كالشادلية والقادرية[1]، وفي دول اخرى كتونس وغيرها بل حتى في دول افريقيا العربية[2].

وعليه فإن الأصل أن تلك المواقف صدرت في وقت ضعف فيها المشايخ وكبلوا باتفاقيات وأيدوا حفاظا على ضرورة العمل الجماعي بزواياهم، كما لا أستبعد أن تكون تلك المواقف المنشورة قد كتبت أو نشرت بدون علمهم أو استشارتهم هذا فضلا عن وقوع تلك الزوايا في مناطق الحكم العسكري، كما أن من خلال صياغة نداءات التأييد والمساندة للحرب العالمية الأولى، وتشابه كلامها، توصلنا الى أن ذلك التأييد وتلك الموافقة والمساندة، قد نشرت دون موافقة اولئك المشايخ أصلا، أو وفق اتفاقيات مبرمة مسبقا أو يعبر عن موقف الشيخ التي هي مبدئيا مواقف شخصية لا تعبر بالضرورة عن مواقف الاتباع أو الاخوان[3]. هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فالحكم الظاهري لا يعبر بالضرورة عن المواقف الباطنية للمشايخ التي تكون مخالفة تماما في الغالب[4].

والأخطر من ذلك ان تلك المواقف التي تم نسخها صدرت عن مجلة اصدرها مستشرق عسكري في الأصل الا وهي مجلة العالم الاسلامي لصاحبها "الفريد لوشاتليALFRED Le chetelier"[5].

1-نداء الشيخ محمد الهاشمي بن براهيم شيخ زاوية عميس والروسبات انظر R.M.M, Opeir 190.

2-مواقف الطرق الصوفية في غرب افريقيا أنظر R.M.M, Opeir190.

3-محمود بوكسيبة: الطريقة الرحمانية والاستعمار الفرنسي، ص 19.

4-نفسه.

5-الفريد لوشاتليALFRED le chatelier: من مواليد سنة 1955 بباريس، اهتم بالحركة العسكرية منذ صغره حيث درس بالمدرسة العسكرية لسان سبير، وتخرج برتبة عقيد، تقلد مسؤوليات عسكرية في عدة مناطق من الوطن منها بوسعادة، ورقلة، غرداية، كما اهتم بالاستكشاف العلمي في الصحراء الجزائرية بحيث رافق بعثة فلاترس، وفي العقد الاول والثاني من القرن العشرين اهتم بالدراسات الاسلامية والدراسات الاجتماعية اذ اصبح استاذا في كوليج دي فرانس، واسس البعثة المغربية بعد الاحتلال الفرنسي للمغرب كما اسس ايضا مجلة العالم الاسلامي. ينظر: ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954، ج6، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص 74-75.

ب–الموقف الحقيقي حسب الأرشيف:

رغم ما قدمته مجلة العالم الإسلامي واعلانات التأييد والمساندة لمشايخ والزوايا الرحمانية والتي كانت تنشرها قبل الحرب العالمية الاولى أو اثناءها فهل يمكن اعتبارها هي عين الحقيقة التي يكتبها الباحث ويصدر أحكاما على ضوئها!! لسؤال يبدوا بديهيا ولمعرفة الحقائق واصدار الاحكام لابد من الغوص في الأرشيف بخزائن فرنسا أو بعواصم العالم أو بدهاليز الزوايا نفسها، حيث نحصل من حين لآخر عن مراسلات تعود لتلك الفترة، يجهل قيمتها ولم تنتشر بعد، وعدم انتشارها يعني غياب الحقيقة التاريخية أو تأخر ظهورها.

وبذكاء عن نزع امتيازات أو مراسلات من حاكم عسكري الى شيخ الزاوية أو عقوبات أو حركة عفوية لهجرة أولئك الأتباع أو ثورة منهم أو قصيدة شعرية لأحد الفاعلين في الزاوية حيث تكشف ما كتبته تلك الدورية وتبين الحقيقة التاريخية الصحيحة وزيف الاعلانات المنشورة في مجلة العالم الاسلامي.

1–فزاوية طولقة التي تعلن حسب مجلة العالم الاسلامي تأييدها ومساندتها لفرنسا، فيأتي الارشيف لينفي ذلك ويعلن ان فرنسا قد نزعت الامتيازات التي منحتها لزاوية علي بن عمر بعدما علمت تأييدها أو تحريضها لثورة 1916[1]، ويأتي ما يؤكد الارشيف ويسير على نفس المنحى "اكتاف ديون" الذي يرجع اسباب اندلاع الثورة 1916 بالأوراس الى الزوايا الرحمانية[2].

1– الأرشيف: حيث سحبت فرنسا الامتيازات بعد اكتشاف تحريضها على ثورة 1916م، للمزيد أنظر:
.A.O.M Divers rapports sur L'Aures (NN), 16H2

2 -Octave (d) et xaviercopolani : les confreries religieuses musulamane P 382 en Algerie, Adolphe Jourdan, Alge 1897.P382

ويؤكد نفس الرأي عبد الحميد زورو الذي تخصص في هذه الثورة[1]، أو عمار هلال الذي ارجع اسباب الثورة المذكورة سابقا تحريص شيخ زاوية طولقة صاحب النفوذ[2] علي بلزمة واخوانها الرحمانيين ونفس الرأي ذهب ايه محي بوعزيز في تحريص نفس الشيخ للمقدم محمد بن الاوديني مسبقا له على مهاجمته برج ماكماهون في عين توتة[3].

ويؤكد ذلك الشيخ خير الدين في مذكراته بأن الشيخ محمد بن الاوديني الذي قاد الثورة كان قد زار شيخه المكي بن عزوز في الاستعانة باستيا ميول سنة 1908، وعندما هم بمغادرة شيخه أخبره بان حربا تندلع بين فرنسا والمانيا وأوصاه بالاستعداد لإعلان الحرب على فرنسا[4].

2-هذا بالنسبة لزاوية علي بن عمر بطولقة لكن الحال بالنسبة لزاوية الهامل القاسمية المؤسسة في سنة 1863، واصبحت ذات نفوذ أكثر من الزاوية التي تفرعت عنها واصبحت تمنح البركة ولها اتباع في الاوراس والزيبان واولاد نايل.

وكما اشارت مجلة العالم الاسلامي التي اعلنت تأييد الزاوية ومساندتها لفرنسا ماديا ومعنويا.

وهل كانت تلك هي الحقيقة التاريخية التي ننتظرها؟ وهل كان ذلك التأييد الذي نشرته المجلة يعبر بصدق عن نوايا الاتباع الذين رج بهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل؟

إن الارشيف بالزاوية المذكورة يبين ان موقف شيخ الزاوية لم يكن بالضرورة هو موقف الاتباع أشرافا وفرسانا تحملوا عب تلك الحرب.

1- انظر بالتفصيل عبد الحميد زورو، الأوراس ابان الاحتلال (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939))، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومه-الجزائر، 2005، ص 360 فما بعد.

2- عمار هلال: ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر (1830- 1962)، د، م، ح، الجزائر، 1995، ص 180.

3- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19، 20، ج2، دار البعث، قسنطينة، ص 46-47.

4- محمد خير الدين: مذكرات الشيخ خير الدين، ج2، م وك، الجزائر، ص 13.

واثناء بحثنا بالزاوية وارشيفها اكتشفنا قصيدة شعرية تنم عن موقف مخالف تماما لموقف شيخ زاوية الهامل سي القويني[1]، والذي تنم عن رفض المشاركة في الحرب العالمية الأولى ومناورات استعمارية حقيقية.

وإذا أخذنا هذه الأبيات التالية:

اوليد الامير خالد واعدنا.:. بالنصر المبين في وطنورهاه

بعد الحرب تكون كلمتنا لينا.:. وكلامو مفهوم، معناه

هذا حكم فرانسا هو راسينا.:. والحرب محتوم عنا وقبلناه

امورينا باب الطمع ومخوفنا.:. ومعقبنا في سكارة قاع وراه[2] ندرك الرفض الحقيقي للزاوية هذا من حيث الوثائق الأرشيفية التي بينت المواقف الحقيقة للزوايا الكبرى من الحرب العالمية الأولى بزاوية الهامل أو زاوية علي بن عمر بطولقة، أما في زوايا أولاد نايل فالمواقف الارشيفية تخالف ما جاءت به مجلة العالم الاسلامي أيضا، فلو أخذنا زاوية الشيخ النعاس بأولاد نايل ورغم صغر الزاوية الا أننا نجد في دهاليزها رسائل من الحاكم العسكري للشيخ قصد التجنيد للحرب العالمية الأولى[3] وهذا ما نجده في الوثيقة الأولى. وفي الوثيقة الثانية نكشف قائمة الذين جندهم الشيخ[4]، أما في الوثيقة الثالثة نكتشف الحقيقة المرة

1- سي القويني: ولد السي القويني بن العابد بالهامل حالي سنة 1870، حفظ القرآن وتعلم على يد مشايخ الزاوية القاسمية، تفنن في ركوب الخيل والصيد، حتى أصبح من فرسان الهامل، ومن فحول الشعر، عمل في الإدارة كخوجة للعرش، ولعلمه بالمواريث عينته الإدارة الفرنسية قاضيا بالمحكمة الشرعية ببوسعادة سنة 1900م، أما توجهه فقد كان على اتصال بالأمير خالد، ومع اندلاع الحرب جند وقف الاتفاق بين الأمير خالد وفرنسا، وشارك في الحرب ضد الألمان، على أن يناقش استقلال الجزائر بعد ح ع 1، كان سي القويني من السباقين مع فرنسا، وأشراف الهامل وبوسعادة، كما كان على يقين بنوايا فرنسا، واشتمت فرنسا من ورائها رائحة الاستقلال فسجنته لمدة ثلاث سنوات، وتوفي سنة 1931.

2- القصيدة فيها 65 بيتا للشاعر المذكور سابقا، وقد اشتمت فرنسا من وراء هذه القصيدة رائحة الرفض فزجت بالشاعر في سجونها ودفع ذلك غاليا. أنظر: محمود بوكسيبة، المنظومة التعليمية. وأنظر كذلك: عبد المنعم القاسمي الحسني: زاوية الهامل، مسيرة قرن من العطاء والجهاد، دار الخليل للنشر والتوزيع، بوسعادة، الجزائر، ص 396 – 398.

3- ارشيف زاوية الشيخ النعاس: مراسلة الحاكم العسكري. (غ.م).

4- ارشيف زاوية الشيخ مراسلة شيخ الزاوية. (غ.م).

للأرشيف، حين يجيبه الحاكم العسكري الشيخ قائلا أنك جندت إلا المرضى والمعوقين وقد أعدناهم وهم غير صالحين[1].

ومن خلال هذه المراسلة نكتشف تحايل الشيخ في ارسال المرض وهذا رفضا ضمنيا عكس ما جاءت به مجلة العالم الإسلامي.

الخاتمة:

مهما كانت شهرة الوثائق الرسمية الاستعمارية الا أنها لا تعطي الحقيقة التاريخية كاملة، ولا يمكننا أن نجد الحقيقة الا من خلال المزاوجة بين الأرشيف مهما كانت موقعة والوثائق المحلية، وخاصة المتعلقة بالزوايا الرحمانية.

ونظرا لمكانة الزوايا الرحمانية فقد اهتمت بها كثير من الوثائق والدراسات، ويتوجب على الباحثين استعمال المناهج الحديثة لاستقراء الوثائق من اجل معرفة الحقائق، ومقارنة مختلف المصادر لمعرفة الحقيقة العلمية، وخاصة ما تعلق بالمواقف الحساسة من مختلف القضايا السياسية.

1- ارشيف زاوية الشيخ رد الحاكم العسكري. (غ.م).

الأمير عبد القادر الجزائري في الوثائق التاريخية

د/قاصري محمد السعيد

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

مقدمة:

لا يزال الحديث عن الأمير عبد القادر الجزائري والبحث حوله يُثير كثير من التساؤلات والانشغالات العلمية، وهذا من خلال ما باتت تُطالعنا به العديد من الكُتب والمؤلفات خُصوصا فيما تعلق بالكتب الهاوية منها، حيث بات التأليف والكتابة عن الأمير عبد القادر ليس حِكرا على المؤرخين والباحثين الأكاديميين، وإنما ساهمت فيه شريحة واسعة من أشباه المثقفين، مما فتح الباب على مصراعيه للعديد من المتطفلين والحاقدين على هذه الشخصية لنفث سمومهم وزرع شكوكهم حول الأمير عبد القادر، وتشويه هذه الشخصية الوطنية التي نفتخر ونعتز بها بشكل كبير، ومقابل ذلك رُبما كَتب البعض عن غير قصد دون أن يدركوا خطأ ما يكتبونه وخطر ما يُقدمونه لجيل اليوم الذي لا يكاد يعرف عن تاريخه إلا النّزر القليل، وغير مُحصّن تجاه هذه الكتابات المغرضة، وفي ظل غياب النّقد التاريخي لهذه المؤلفات، تكاثرت ونمت بشكل كبير كالفطريات طالما هناك من يقرأ ويستمتع بهذه البضاعة التي لا تكاد ترتقي إلى مصاف الكتابات التاريخية النّزيهة والهادفة.

بناءً على هذا الطرح وتثمينا لموضوع هذه الندوة التاريخية التي تدور حول الأرشيف وطُرق وآليات التعامل مع الوثيقة التاريخية، وقع اختيارنا على عيّنات من بعض

الوثائق التي نُسبت للأمير عبد القادر زُورا وبُهتانا، ولا يزال بعضها يُنشر هنا وهناك، ولقد استأنسنا في هذه الورقة البحثية إلى الكتاب الموسوم بـ: الأمير عبد القادر حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف، لمؤلفته الأميرة بديعة الحسني الجزائري حفيدة الأمير عبد القادر، حيث وقفنا من خلاله على مجموعة مُعتبرة من الوثائق المدسوسة والمزوَّرة عن الأمير عبد القادر، وهذا بعد فحص وتمحيص جاء بعد عرضها لوثائق الكتاب على أحد الخبُراء المحلفين في سوريا.

يتعلق الأمر هنا بهشام المغراوي الخبير المحلف بشؤون الوثائق لدى وزارة العدل السُّورية لمدة 28 سنة تقريبا، أي من 1952-1979، وتقرير خبرته جاء مؤرخا في 09 جمادى الآخرة 1420هـ/ 18 أيلول-سبتمبر 1999م، وهذا بعد عرضها لمجموعة من رسائل الأمير الأصلية وما نُسب له من وثائق زورا وبهتانا، هذا ما سنحاول عرضه أمام الطلبة والباحثين في هذا الحقل المعرفي، لأخذ المزيد من الحذر والحيطة في التّعامل مع الوثائق التاريخية، ومعرفة الحقيقي منها والمزيف.

العرض:

سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى أربعة نماذج من بين الوثائق التي تعرّضت إلى التّحريف والتّزييف، أو بالأحرى هي مدسوسة عن الأمير عبد القادر ولا تمت له بأي صلة، لا من قريب ولا من بعيد، شكلا ومضمونا، وقبل عرض هذه الوثائق ارتأينا تقديم عدة نماذج من مراسلات الأمير الثابتة والصحيحة، لنترك القارئ أو الملاحظ لهذه الوثائق التي ستُعرض بجهاز "**الداتاشو**" يحكم بنفسه، على ما سيُعرض ويُقدم، وهذا ما سنعالجه ضمن العناصر التالية:

-نماذج من مراسلات الأمير عبد القادر:

1-مراسلاته مع السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام[1].

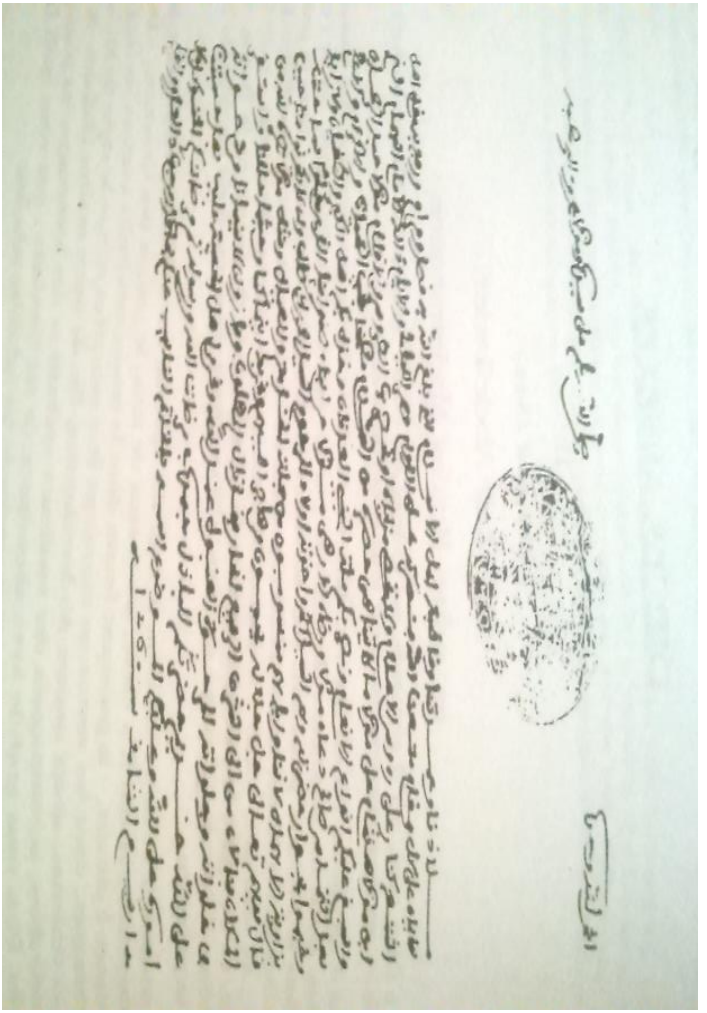

1 -Ismail , HAMET: Le gouvernement Marocain Et La Conquête D'Alger. Présenté par: Ali, Tablit, Thala Edition. Les Editions CHIHAB , n ,d, P62.

2-مراسلاته مع الجنرال "دي ميشال"[1]. -النموذج الأول[2]:

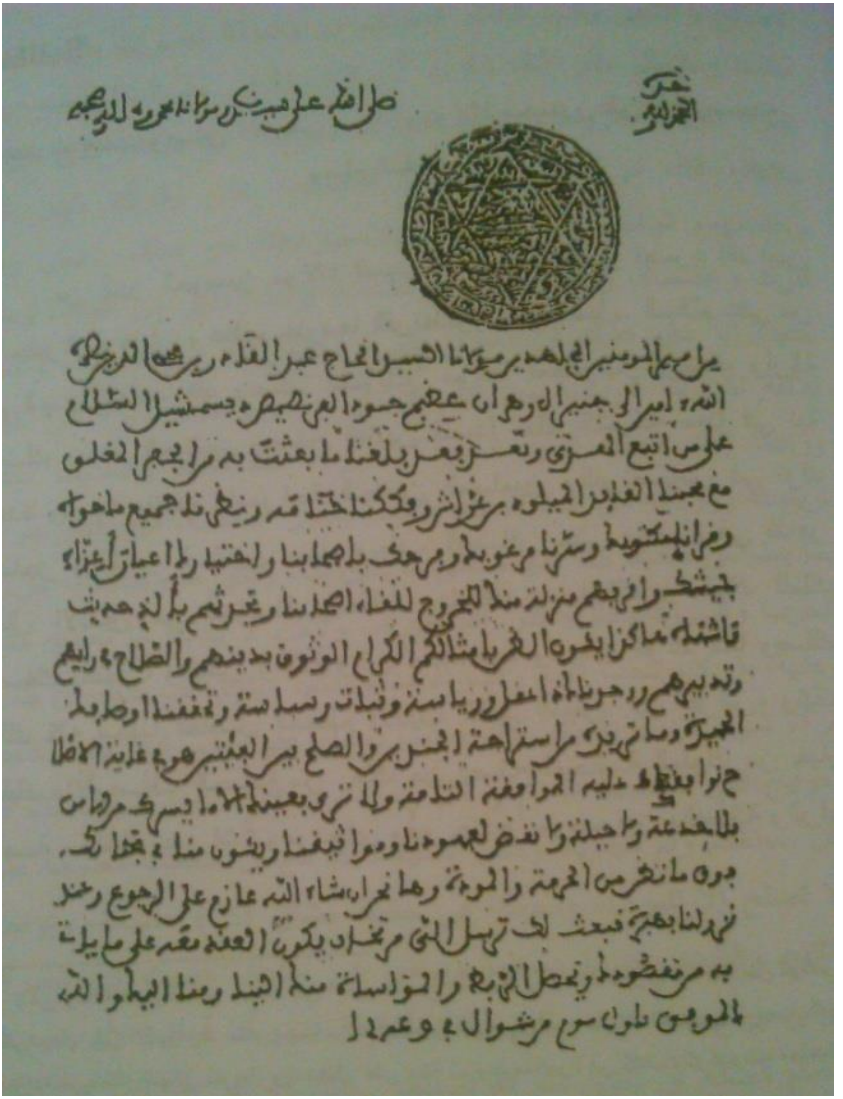

1- عبد الحميد، زوزو: مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشال ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الأمير، ط4، دار هومة، 2011.

2- نفسه، ص59.

-النموذج الثاني[1]:

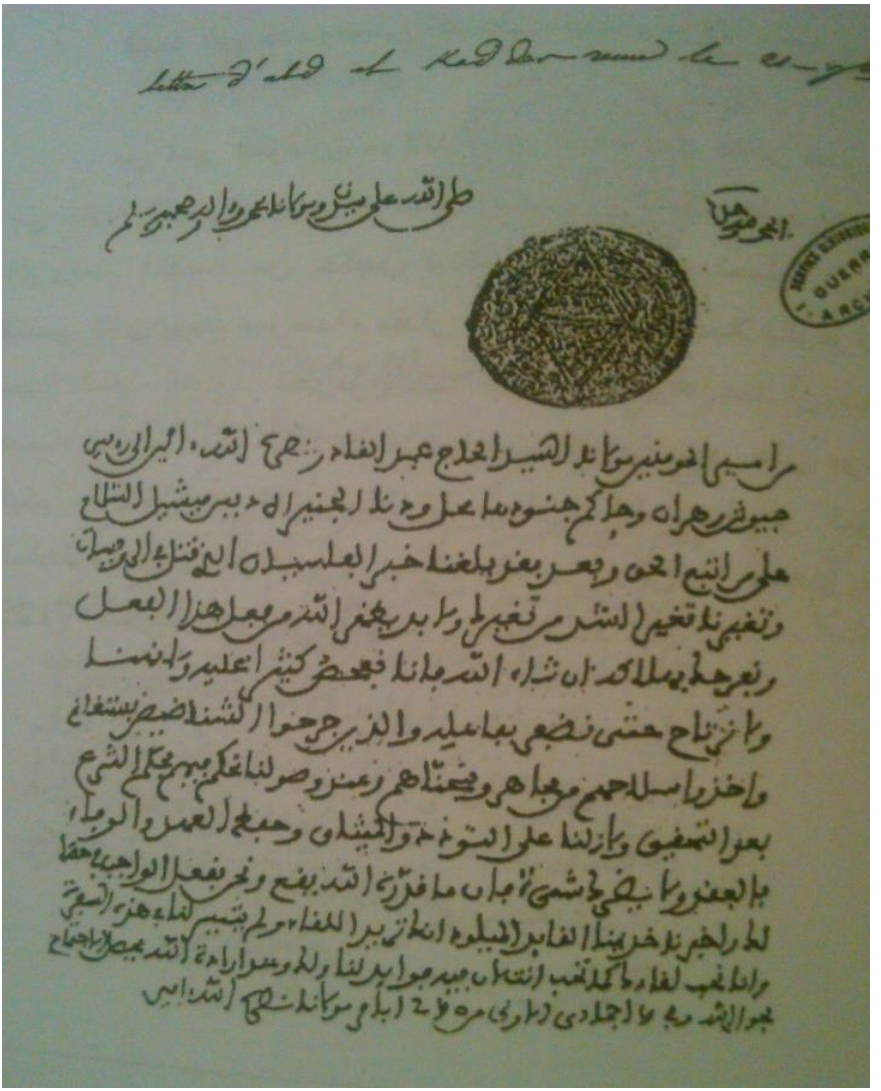

1- عبد الحميد، زوزو: مرجع سابق، ص98.

-النموذج الثالث[1]:

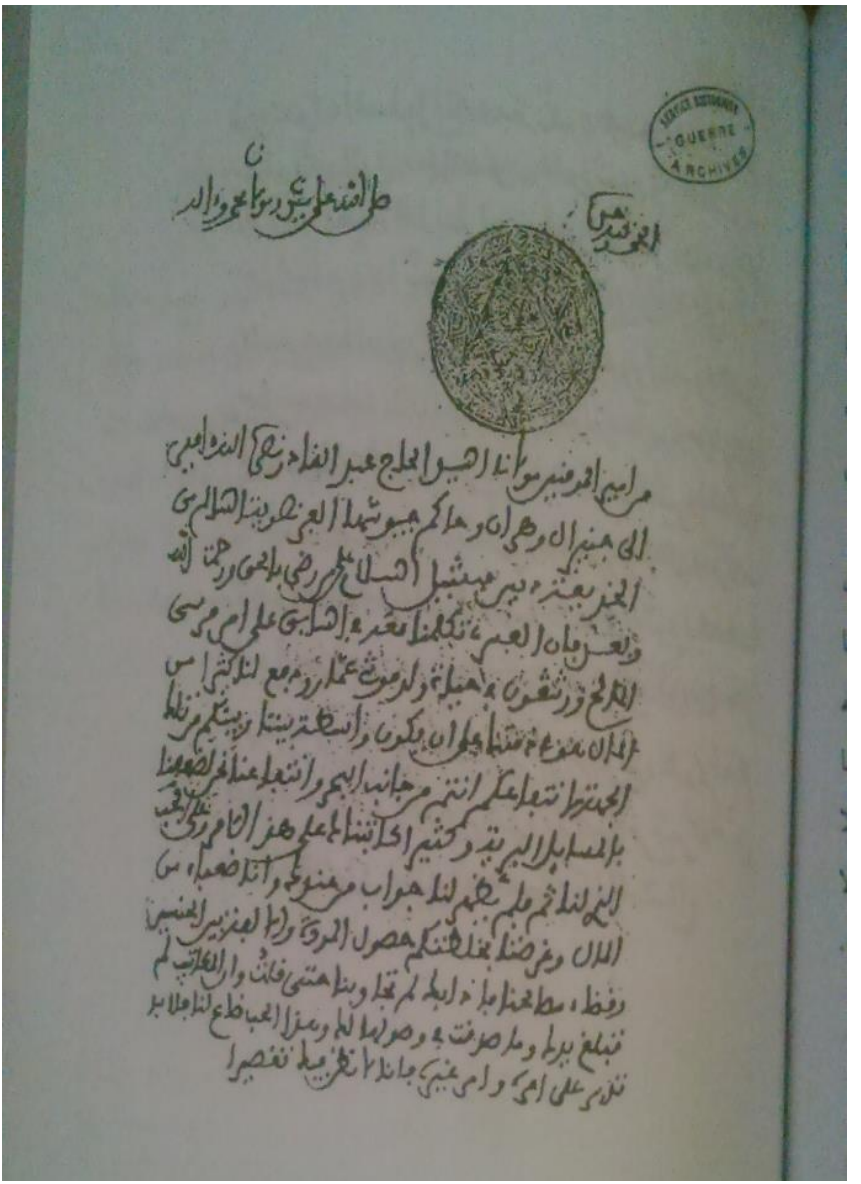

1 - عبد الحميد، زوزو: مرجع سابق، ص121.

يمكن التركيز في هذه النماذج المقترحة على مضامين لغة خطاب الأمير عبد القادر، على الخط الذي كتبت به، كيفية كتابة بعض الحروف والكلمات، كحرف الفاء، القاف، السيد، الله، من...الخ بالإضافة إلى الختم الذي كان يحمل في شكله نجمة سداسية كتبت عليها عبارات ثابتة ومحددة، ضمن صورة جمالية رائعة، ناهيك عن الحمدلة والصّلعمة، فالأولى كُتبت على اليمين بينما كُتبت الثانية على اليسار، ومكان وضع الختم، وهي عادة وردت خالية من الإمضاء، وهذا لمقارنة هذه النماذج بالنماذج الموالية في العنصر التالي:

2-نماذج من الوثائق المنسوبة للأمير:

في هذا العنصر سنقوم بعرض عدة نماذج لوثائق لحقها الزيف والتّحريف، بل هي مدسوسة على الأمير، من خلال مضامينها ولغتها وخطها وتاريخها وختمها وإمضائها، وفي حالة مقارنتها بالوثائق السّالفة الذكر على سبيل المثال لا الحصر، سنقف على الفارق الكبير فيما بينها، وهذه الوثائق هي مدرجة على النحو التالي: **الوثيقة رقم 1.** هي عبارة عن الموقف رقم 180، مصدرها كتاب المواقف ج1[1]،نشرت هذه الوثيقة في مجلة مسالك[2].

1- الأمير عبد القادر: المواقف، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص118.

2- مجلة مسالك، ع2، جوان-جويلية 1998، مجلة سداسية تصدر عن مؤسسة الأمير عبد القادر، ص24.

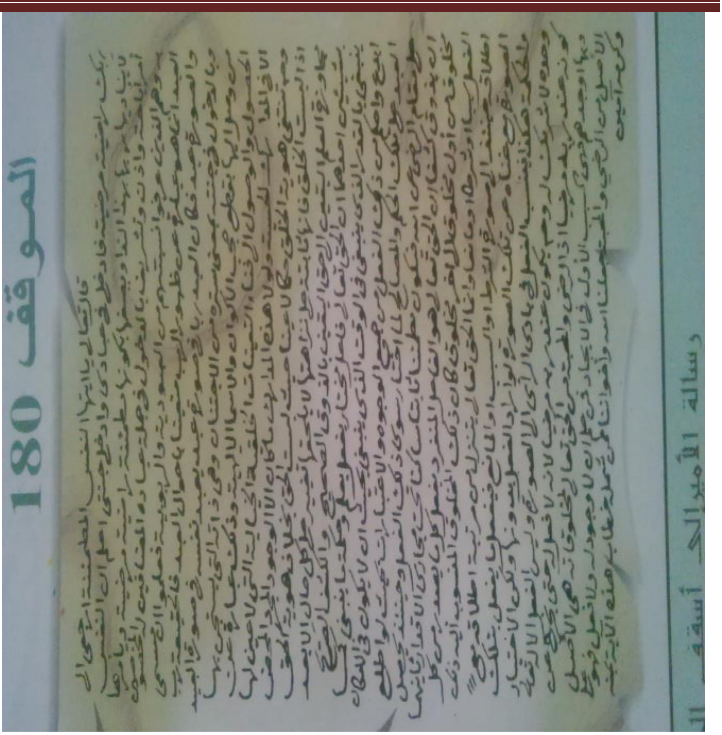

هذا جزء من الموقف 180 الذي ورد في كتاب المواقف المنسوب للأمير عبد القادر الجزائري، فبخصوص هذا الكتاب تكون قد تباينت مواقف الباحثين والمفكرين والمؤرخين حوله، في نسبه للأمير عبد القادر الجزائري من عدمه، وبهذا الخصوص سبق لنا القيام بدراسة حول هذه النقطة، وهي الدراسة التي نُشرت في مجلة منتدى الأستاذ التي تصدر عن المدرسة العليا للأساتذة[1]، واستندنا فيها إلى جُملة من المعطيات التاريخية والفكرية والفلسفية، نظرا لما تضمّنه كتاب المواقف من أمور غيبية وفلسفية، لا تدفع إلى الاعتقاد سلفا بأن الأمير عبد القادر يعتقد هذا الاعتقاد الديني المغشوش الذي يُخرجه عن الملة المحمدية، حتى وإن سلمنا بهرطقة الفلاسفة وشطحات الصوفيين، فإن فكر الأمير لا يمت بأي صلة لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك.

1 –العدد 11، الصادر في شهر نوفمبر 2011، تصدر عن المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة.

من بين الشواهد التي استندنا إليها في دراستنا حول كتاب المواقف، والتي سبق لسمو الأميرة بديعة الحسني تثمينها في كتابها الموسوم بحقائق ووثائق، شواهد يمكن عرضها مختصرة في ما يلي[1]:

1– لم يكن الأمير عبد القادر وحده ضحية لهذه الشُبهات والافتراءات حيث تشير إلى وجود عدة أعلام ومفكّرين نُسبت لهم مؤلفات لم تكن لهم ومن أمثلة ذلك:

–كتاب مولد العروس الذي نسب إلى المحدث الكبير ابن الجوزي.

–كتاب السّر المكتوم في مخاطبة النجوم الذي نُسب للإمام فخر الدين الرازي، وتبين فيما بعد أنه مكذوب عليه لما احتوى عليه من الأباطيل.

–كتاب الرّحمة في الطب والحكمة الذي نسب للسيوطي وكان مملوءا بالكلام السفيه والبذيء، غير أن السيوطي كان لا يزال على قيد الحياة فنفاه عن نفسه.

–كتاب الاستعداد ليوم الميعاد الذي نُسب لابن حجر العسقلاني وهو ليس له.

2–ما تضمّنه كتاب المواقف من زندقة وأفكار مُتطرفة واعتقاد خاطئ يتناقض مع التكوين الفكري والإيمان القوي والصحيح للأمير، ومما جاء في كتاب المواقف على سبيل المثال لا الحصر من غلو وتطرف:

–الموقف رقم 30: «**قال الحق تدري من أنت فقلت نعم أنا العدم الظاهر بظهورك...فأنت الحق وأنا الحق وأنت الخلق وأنا الخلق ولا أنت حق ولا أنا حق ولا أنت خلق ولا أنا خلق فقال حسبك عرفتني فاسترني عمن لا يعرفني فإن الربوبية سر لو ظهر لبطلت الربوبية والعبودية سر لو ظهر لبطلت العبودية وأحمدنا على أن عرّفناك بنا فأنت لا تعرفنا بغيرنا إذ لا دليل غيرنا علينا**»[2].

---

1 –يمكن مراجعة هذه الشواهد كاملة ضمن كتاب الأميرة بديعة الموسوم بـ: **الأمير عبد القادر حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف**، ص–ص. 369–393. كما أن هذه الشواهد منشورة كاملة ضمن الموقع الإلكتروني التالي:
www.djelfa..anfo/vb/showthread.php?

2 –**المواقف**، ج. 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص. 23.

-الموقف رقم 74: «**قلت للحق تعالى القدم بالعلم ولك الحدوث بالظهور والحس فأنت القديم وأنا القديم وأنت الحادث القديم وأنا الحادث القديم فما الذي تميزت به مني وانفصلت به عني فقال لي قدمك بي وحدوثي بك فالقدم ووجوب الوجود لي بالذات ولك بالغير**»[1].

فهذه الاقتباسات المخالفة لنص القرآن الكريم وللوحدانية، والتي تدخل في تأليه البشر ومحاورة الذات الإلهية ندا للند تجعلنا نستبعد أن تكون قد صدرت عن الأمير عبد القادر، حتى وإن سلمنا بصوفية الأمير فلا ينبغي أن تصل الأمور إلى هذا الحد، وتستشهد الأميرة بديعة في تفنيد هذه المزاعم ببعض الآراء التي قيلت حول ما جاء في كتاب المواقف، والتي من بينها:

1-شهادة الأستاذ عبد القادر بن حراث في مجلة مسالك: «**إن فكر الأمير في كتاب "المواقف" يكاد يخرجه عن الدين الإسلامي الحنيف**».

2-شهادة الدكتور عبد الله الركيبي الذي وصف صفحات الحوار التي أشرنا لها سابقا في الموقفين 30، 74 بالتَّشويش على مبدأ التوحيد والتّشكيك بعظمة الخالق جل شأنه وعظم قدره، فهذه الأقوال حسب الأميرة بديعة لا تدخل في دائرة الرموز الصوفية ولا اللغة التي لا تعطي دلالة على مرادهم، بل هي تتناقض مع مبدأ التوحيد وتتناقض مع ما جاء في سورة الإخلاص تماما؛ في قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ، ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾[2].

2-شهادة الشيخ عبد المجيد الخاني بن محمد الخاني (ت 1318هـ) في كتابه: الكواكب الدرية على الحقائق الوردية: «**إن والده الشّيخ محمد الخاني كان صديقا للأمير وكثيرا ما كان يراجعه في بعض المسائل التي تخفى عليه، ويسأله حل بعض الأمور من**

1- نفسه، ص. 44.

2- **سورة الإخلاص**، رواية ورش، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1995.

كتاب فصوص الحكم والفتوحات المكية وغيرها؛ فكان الأمير لكثرة حبه للخير مع وفرة موانعه وشغله كان يقيد الأجوبة ويرسلها إليه أي إلى والده، فكان والده من فرط حرصه على هذه الأجوبة يلحقها بالمواقف بإذنه، فمازال الوالد يضم كل مسألة إلى أخدانها ويقرنها بأقرانها حتى اجتمع لديه من ذلك ثلاث مجلدات ضخمة، وقد ذيّلها والده محمد الخاني بعد وفاة الأمير بالجزء الثالث منها بما وجده في كناشة بخطه». وتواصل الأميرة بديعة تحليلها لهذه الرواية حسب النقاط الآتية:

-النقطة الأولى التي يجب علينا الوقوف عندها كباحثين ومُحققين للتراث-الكلام للأميرة بديعة- هي أن الشيخ كان يطلب أجوبة والأمير كان يرسل أي لا يوجد تسليم باليد، وأن هناك شخصية ثالثة على الخط ليس المهم من هي؟ ولكن المهم هو البُعد الزمكاني عن كتاب المواقف الذي تم تأليفه وطبعه، والشيخ الخاني كان يجمع النصوص ويُرتبها كما ذكر ابنه الشيخ عبد المجيد الخاني في الكتاب المذكور.

-**النقطة الثانية**: تتعلق بما جاء في عبارة: الضّم إلى أخدان وأقران، ألا يفهم من ذلك أن لدى الشيخ نصوصا ضمّها إلى أجوبة الأمير؟ ولكن البنوة ليست واحدة ولا الأخوة واحدة، كانت أخدان وأقران؛ والواقع هي متناقضة كليا، لأن في لغتنا العربية معنى أقران: أي جمع بين شيئين أو عملين، ويقال اقترن الشيء بغيره أي اتصل بغيره وصاحبه، أما الأخدان فمعناها الأصدقاء.

ألا يُفهم من ذلك أن الخاني كان يضم أجوبة الأمير إلى نصوص أخرى كانت في حوزته ضنها تشبه أجوبة الأمير لأنه لم يقل أنه كان يجمع أجوبة الأمير وأخواتها إلى أن اجتمع لديه ثلاث مجلدات، وإنما قال يضم أجوبة الأمير إلى متشابهات برأيه أخدان وأقران، وهذا سبب التناقضات في كتاب المواقف، وإلى جانب هذا يمكن طرح السؤال

التالي: أليس هناك احتمال كبير أن هذه الأخدان نقلها الخاني من كتب تحمل نفس عنوان كتاب المواقف، والتي من بينها:

1-المواقف لعبد القادر بن محي الدين (ت 1150هـ).

2-المواقف لعبد القادر بن محي الدين الجيلاني؟

3-المواقف لعبد القادر بن محي الدين قضيب البان (ت 1040هـ)!

4-المواقف لعبد القادر بن محي الدين القادري الصديقي! وهذه الكُتب موجودة في قسم التاريخ في مكتبة الأسد بدمشق في معجم المؤلفين لعمر كحالة، ص. 198[1].

وأثناء عملية البحث التي قمنا بها في فهارس مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة وقفنا على عناوين كتب أخرى تحمل نفس عنوان كتاب المواقف، منها: شرح المواقف لعضد الدين عبد الرحمان الإيجي/ علي بن محمد الجرجاني معه حاشيتا السيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، وكتاب المواقف، كتاب المخاطبات لمحمد بن عبد الرحمان الجبار بن الحسن النفري.

-**النقطة الثالثة**: هي كلمة (بإذنه) أي بعلم الأمير، وهذه إشارة من مؤلف كتاب (الكواكب الدرية) إلى المكانة العالية من التهذيب لدى والده، حيث من الممكن وضع هذه النصوص في كتاب المواقف من غير علم الأمير، ولكنه كان مهذبا ولم يفعل، وهذا دليل على أن الكتاب كان مشروعه وعنده يكتب فيه ما يشاء وأخذ إذن الأمير بوضع الأجوبة فيه لإثرائه، لم يذكر أن الأمير كلفه أو طلب منه وإنما هو الذي كان يطلب، أي الخاني، والأمير على الرغم من مشاغله كان من كثرة حبه للخير كما ذكر يلبي طلبه ويرسل إليه الأجوبة.

قد نكتفي بهاتين النقطتين لعدم الإطالة، تاركين المجال للباحثين بالعودة إلى ما جاء في كتاب الأميرة، حتى يتوافق مضمون هذه الورقة وحجمها الورقي التزاما بضوابط

1- الأميرة بديعة الحسني الجزائري: دراسة لكتاب تحفة الزائر لمحمد الباشا، ط1، 1430هـ/2009م، ص174.

وقواعد اللجنة التنظيمية لهذه الندوة التاريخية، وبعد عرضنا للموقفين السابقين: 30-74، نعود للحديث عن الموقف رقم 180 الذي خصصناه كنموذج من بين الوثائق المدسوسة والملفقة للأمير، ومما جاء في هذا الموقف من شُبهات وغيبيات عقدية تضع الأمير في موقع غير موقعه: قال الله تعالى يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فأدخلي في عبادي وادخلي جنتي (الآية)، اعلم أن النفس يناديها ربها بهذا النداء ويصفها بكونها مطمئنة راضية مرضية ويأمرها أمرا اباحة واذن وتشريف بالدخول في جملة عباده المضافين له ا لمخصوصون به وهم الذين عرفوا نسبتهم من العبودية والربوبية فعلموا أن مسمى العبد انما هو عبارة عن ظهور الرب مستعينا بأحوال العبد فالحقيقة رب والصورة عبد فكان العبد ربا في صورة عبد يعبد نفسه في صورة العبد، وبالدخول في حنته بمعنى ستره من الاجتناب وهي ذاته التي يستجن بها من وصل إليها بقطع حجب الأكوان والاسما (كذا) الالهية...))[1].

إن مضمون ما جاء في هذا الكلام الفلسفي الميتافيزيقي لا يعكس بالضرورة صوفية الأمير، بل يكاد يُخرجه من الملة المحمدية، رغم إيماننا القاطع بأن الأمير عبد القادر كان يؤمن إيمانا قاطعا بوحدانية الله تعالى التي لا تشوبها شائبة، مصداقا لقوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ومن خلال الآيات القرآنية التي وضعها على العملة التي أصدرها، ومن خلال مضامين الختم الرئيسي للأمير، وشعارات الدولة التي رفعها فهي كلها تتنافى مع ما جاء في هذا الموقف إن لم نقل كتاب المواقف كله، هذا الكتاب الذي نحن بصدد البحث عن زملاء وباحثين لنقوم بتحقيقه تحقيقا نُخرج من خلاله الغث من السمين، ونضع الأمور في نصابها، لأننا أصبحا نخشى في ظل هذا الفراغ العلمي

1 -المواقف، ج1، المصدر السابق، ص118. وبخصوص هذا الموقف نشكر من جهتنا الدكتور حروز عبد الغني أستاذ بقسم التاريخ بجامعة المسيلة في مساعدتنا على توضيح بعض الكلمات الغامضة في هذا الموقف، فله منا جزيل الشكر والتقدير، ومن خلال اطلاعه الأولي على هذا الموقف أبدى نفوره من المضمون، وذكر بصريح العبارة: إن هذا الكلام يكاد يخرج الأمير عبد القادر من الملة. مراسلة الكترونية مؤرخة في مساء يوم السبت 04 فيفري 2017م.

الأكاديمي من هذا الإسناد من عدمه، في ظل غياب الدراسات الأكاديمية حول هذا المخطوط.

الوثيقة رقم 2: هي عبارة عن رسالة موجهة من الأمير عبد القادر إلى أعضاء الحكومة الفرنسية في بوردو، مؤرخة في 03 فيفري 1871، أما مصدرها فهو الكتاب الموسوم بـ: (Abd El-kader)، الصادر في سنة 1994 عن دار فايار بفرنسا (Fayard)، وهو من تأليف جماعي[1].

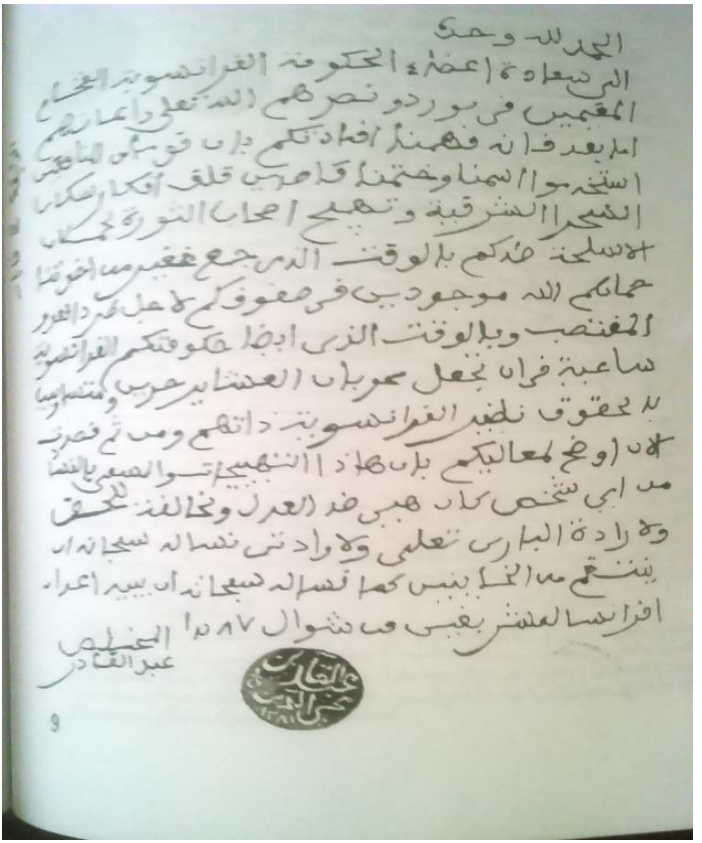

1- الأميرة بديعة الحسني، الجزائري، المرجع السابق، ص216.

الوثيقة رقم 3. هي نفسها رسالة من الأمير عبد القادر إلى أعضاء الحكومة الفرنسية في بوردو، مؤرخة في 03 فيفري 1871، **أما مصدرها فهو**: الكتاب باللغة الفرنسية تحت عنوان: (Abd El-kader)،الصادر في سنة 1994 عن دار فايار بفرنسا (Fayard)، وهو من تأليف جماعي Ramadan Aouli Smail, Redjala, Philippe Zoummeroff، ص-ص558-559[1].

قراءة في الوثيقتين 2، 3، والتعليق عليهما:

إضافة إلى ما ذكرته سمو الأميرة بديعة حول هذه الوثيقة[2]، والتي أشارت فيها إلى جملة من الملاحظات والفوارق بين رسائل الأمير وبين هذه الرسالة المندسة، يمكننا إضافة بعض الملاحظات:

1-تغيير جذري في خط الأمير في كلا الوثيقتين، فهل الأمير عبد القادر غيّر خطه بهذه الصورة وبهذا الشكل الغريب، والتغيير هنا مسّ كلمات جوهرية وحروف مَعلمية كان لا ينبغي لنا أن تتغير إطلاقا.

2-ركاكة في التعبير وفي الأسلوب في كلا الوثيقتين، وهذا لا يعكس بحال من الأحوال المستوى الفكري واللغوي والأدبي الذي كان يحوزه الأمير عبد القادر، مثل: بأن هذا التّهيجات، قاصدين قلق أفكار، سكان الصحراء الشرقية، تهيج، لحملان الأسلحة، عربان العشاير حرين[3].

1-لأميرة بديعة الحسني، الجزائري، المرجع السابق، ص219.

2- من بين ما جاء في ملاحظاتها حول هذه الوثيقة: التغيير في كتابة لفظ الجلالة الله، بين الوثيقة 2، 3، تغيير في حرف الفاء، التي ينقطها الأمير في مختلف رسائله من الأسفل وليس من فوق، في كلمة الفرانسوية، الفحام، تغيير في حرف القاف، فهو ينقط نقطة من فوق الحرف، بينما وردت منقوطة بنقطتين في هاتين الوثيقتين، في كلمة المقيمين، المنافقين، الحقوق، الشرقية...الخ، يراجع: الأمير عبد القادر حقائق ووثائق، ص-ص 219-222.

3- نفسه، ص220-221.

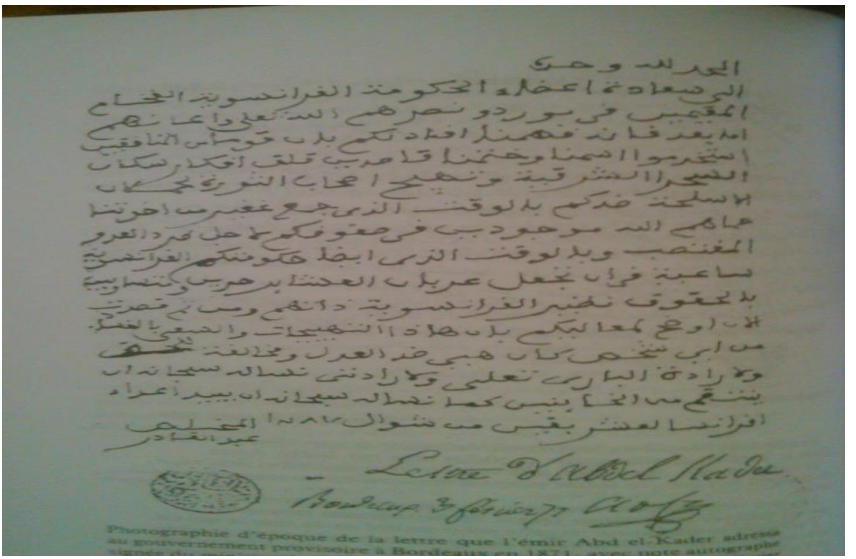

3-تغيير جذري في ختم الأمير شكلا ومضمونا، ففي الرسالة الأولى ورد بشكل واضح ويحمل اسم الأمير عبد القادر وتاريخ صدوره 1281هـ، بينما ورد غامضا في الرسالة الثانية، ولم يظهر منه غير شكله الدائري، رغم احتفاظ الوثيقتين بنفس تاريخ صدورهما وهو 1287هـ.

أما ما ورد في الوثيقتين 2، 3، من حيث المضمون، يجعلنا نتساءل عن فحوى العبارات التي وظّفها في مخاطبة رجال الحكومة الفرنسية ببوردو، مُتمنيا لهم النصر على أعدائهم، ولكن أي أعداء؟ وهذا ما نلمسه في بداية ونهاية كلامه، هذا إلى جانب محاولة تبرأ الأمير من ما صدر باسمه وبختمه في كونهما استخدما من طرف المنافقين، كما نجد عدة مضامين لم نكن نعهدها في مراسلات الأمير السابقة، فهو لا ينزل بمستوى أفكاره وعباراته إلى هذا الحد، ومن بين هذه العبارات: الخاينين، المنافقين، وفي الوقت نفسه نجد الأمير يتحدث عن الأعداء في قوله: لأجل طرد العدو المغتصب، فهل يقصد به فرنسا؟ وإذا كان يقصد به فرنسا في آن واحد؟، كونه ختم رسالته بالدعاء: كما نسأله أن يبيد

أعداء فرنسا، وفي حالة ما إذا عدنا إلى تاريخ صدور هاتين الرسالتين وهو الموافق لسنة 1871 نفهم بأن خطاب الأمير الملفق له كان مُوجه ضد ثورة ابنه محي الدين في الشرق الجزائري التي اندلعت في سبعينيات القرن 19م، كما أن الأمير في هذه السنة وقياسا لسنّه فهو لم يكن يحتاج أن يتودد من فرنسا ولا أن يخطب وُدّها، وليس له حاجة ولا مصلحة تربطه بها.

الوثيقة رقم 4. رسالة من الأمير عبد القادر في شكل طلب انتساب للجمعية الماسونية، أما مصدرها فهو نفس الكتاب السابق. (Abd El-kader)، الصادر في سنة 1994 عن دار فايار بفرنسا (Fayard)[1].

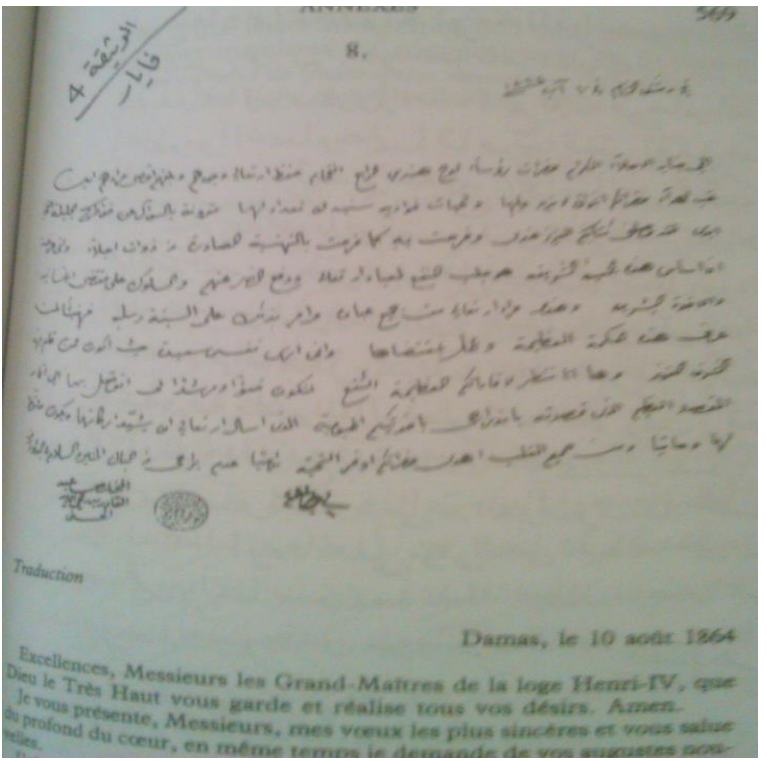
الوثيقة 4 فايار

8.

Traduction

Damas, le 10 août 1864

Excellences, Messieurs les Grand-Maîtres de la loge Henri-IV, que Dieu le Très Haut vous garde et réalise tous vos désirs. Amen.
Je vous présente, Messieurs, mes vœux les plus sincères et vous salue du profond du cœur, en même temps je demande de vos augustes nou-
velles.

1-الأمير عبد القادر حقائق ووثائق، ص222.

قراءة في الوثيقة.

إن الحديث عن علاقة الأمير عبد القادر بالماسونية، يحتاج إلى إعادة نظر وتدقيق في الأمور، وليس غايتنا هنا الدخول في مهاترات فكرية وفلسفية لا تسمن ولا تغن من جوع، بقدر ما سنحاول تقديم قراءة هادئة وهادفة لهذه الوثيقة التي يزعم أصحابها أنها طلب الأمير للانتساب للمحفل للجمعية الماسونية، ومن بين المآخذ والنقاط التي تُحسب على هذه الوثيقة، وتنزع عنها رداء الموضوعية:

-إذا كان حُكمنا على لوثائق 1، 2، 3، بتغيير جذري في لغة وخط الأمير عبد القادر وختمه ومضامين رسائله، فإن ما يقال عن هذه الوثيقة -فضلا عن ما ذكرته حفيدته الأميرة بديعة[1]- يدفعنا حتما إلى التشكيك في نزاهتها وفي تلفيقها للأمير، وإذا كان هذا ما يتحجج به المتحججون من طلب الانتساب فنقولها بكل صراحة، يجب أن يبحثوا لأنفسهم عن وثائق أخرى وتلفيقات أخرى غير ساذجة وغير فاضحة وكاشفة لهذه التّرهات.

-التغيير الحاصل في كتابة تاريخ الوثيقة، شكل الختم الذي انتقل من الشكل البيضوي في الوثائق السابقة إلى الشكل الدائري في هذه الوثيقة، والشيء الجديد في هذه الوثيقة ف يكونها جاءت مُذيلة بإمضاء الأمير عبد القادر؟

-عبارات الرجاء التي أبداها الأمير عبد القادر، بإدراجه ضمن هذه الجمعية تُظهر لنا وكأن المسألة تتعلق بشخص يبحث عن مغنمة مادية، أو عن مجال لنشاطه الفكري أو حتى الخيري، ألم يكن مجال الدعوة الخيرية والدعوة لدين الله في متناول الأمير في أرجاء الشام؟ ألم يكن للأمير ضيعات وأراضي وقفية وخيرية؟ ألم تكن للأمير صولات وجولات في سبيل حماية الأقليات غير المسلمة في بلاد الشام؟ هل كان الأمير في حاجة ماسة إلى هذه الجمعية؟ وحتى إذا سلمنا حسب ما جاء في مضمون هذه الرسالة التي جاءت في

1- من بين المآخذ التي يحملتها على هذه الوثيقة المزوّرة: خلو نص الوثيقة من الحمدلة والصلعمة كما عهدناه في رسائله، تغيير الخط من الخط المغربي إلى الخط الرقعي المشرقي، الدعاء لرجال الماسونية بأن يبلغهم الله أقصى مرادهم، رغم عدم وضوح وظهور الماسونية بالشكل الذي تظهره الوثيقة، تغيير نهائي في الختم، شكل الوثيقة تبدوا كأنها ممزقة إلى نصفين ثم أعيد لصقها وهذا ما يبدو في الفراغ الظاهر وسطها، ومن عدم تناسق كلماتها الموالية لبعضها البعض...الخ، يراجع: الأمير عبد القادر حقائق ووثائق، ص22، ص229.

شكل جواب عن رسالة هذه الجمعية، فهم من طلبوا منه الانضمام إليهم وليس العكس؟ وهل هناك أدلة وبراهين تثبت الوقائع التي جاءت بعد هذا التاريخ؟ شريطة أن لا تكون مُزوّرة كسابقتها ومُلفّقة كغيرها؟

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره يمكننا التنبيه إلى النقاط التالية:

-إن البحث التاريخي يستند بالدرجة الأولى إلى الأصول التاريخية، ولعله من بين هذه الأصول الوثائق، ففي حالة ما إذا تعلق الأمر بالوثائق ينبغي على المؤرخ أو الباحث أن يكون على دراية تامة بعلم الوثائق وتطوّره، وعلى دراية تامة بآليات وطرق التعامل مع الوثيقة.

-معرفة مصدر الوثيقة ضروري جدا للمؤرخ، حيث يشكل عامل الاطمئنان جزء كبير من نجاح المؤرخ في دراساته الموثّقة.

-ليس بالضرورة كل الوثائق صحيحة، فعلى المؤرخ أن يتوفر على ملكة وبديهة معرفة التعديلات والتشويهات التي تطال الوثيقة، ولا يتأتى له هذا إلا بعد خبرة طويلة وممارسة عن قرب، فمثلا الأمير وجدناه يكتب بالخط المغربي ثم وجدناه يكتب الخط الرقعي المشرقي فهل الأمير هنا زاوج بين الخطين؟ هل هناك وثائق أخرى على شاكلة وثيقة الانتساب للماسونية؟ فالمنهج المقارن ضروري جدا في مثل هذه الحالة؟

-الإلمام بالسياق التاريخي للوثيقة مهم جدا بالنسبة للمؤرخ، وهذا من خلال مقارنة المضامين ببعضها، أي مقارنة مضمون الوثيقة بمضمون المصادر التي عاصرتها، فلو وجدنا مثلا الأمير يخاطب رجال الحكومة الفرنسية بلغة ويخاطب في نفس الوقت رجال الحكومة التونسية بلغة وثوار الشرق الجزائري -بن ناصر بن شهرة مثلا- بلغة أخرى لقلنا: إن هذا ليس من شيم الأمير، الذي لم يكن يبحث عن عقد صفقة مع هذا على حساب الآخر.

-التثبت وعدم إصدار الأحكام على الوثيقة أو على صاحبها، وهذا التثبت هو صفة من صفات الباحث والمؤرخ، حتى وان وجد هذه الوثيقة لا تتفق مع مزاجه وأهوائه فيجب أن لا يظهر أي امتعاضا منها، ولا يبقى يلف ويدور، ويقوم بفتح باب الطعن والشك حولها، أما إذا وجدها توافق مزاجه يشيد بها ويبرزها، وهذا خبط عشواء وطريق غير آمن لا

يسلكه الباحث الجاد الذي يبحث عن الحقيقة التاريخية، ولعل خير ما نختم به هذا العنصر حول التثبت ما جاء في قوله تعالى حول الرواية الشفوية والخبر الآحاد، في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[1].

1-سورة الحجرات، الآية رقم6.

وثائق متعلقة بالثورة الجزائرية بأرشيف ولاية مستغانم

أ/يوسف صداقي

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–

مقدمة:

يكتسي التأريخ المحلي أهمية قصوى في عملية إعادة كتابة التاريخ الوطني، إذ أن أحسن طريقة لجمع الوثائق والمستندات والاستفادة من النصوص القديمة، هي تحديد مواضيع الأبحاث في مجالات زمنية أو مكانية ضيقة، حتى يتسنى تعميق البحث والتحري، على أن يتم ذلك بشكل مرحلي، ويتم فيما بعد عندما تكون كل مناطق البلاد قد تمت تغطيتها وكل الفترات التاريخية قد شملها هذا البحث بأعمال أشمل.

وعلى هذا الأساس فان مراكز الأرشيف البلدية أو الولائية في الجزائر تعتبر ذات أهمية خاصة للدراسة المونوغرافية، خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1954-1962، أي أرشيف الثورة الجزائرية، وذلك نظرا للصعوبات التي تواجه الباحث في الحصول على الوثيقة من الأرشيف المتواجد خارج الوطن وحتى المتواجد بالأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.

ومن بين هذه المراكز الأرشيفية الولائية مركز ولاية مستغانم، حيث تحتوي الولاية على أرشيف يخص تاريخ المنطقة في العهد الاستعماري، يتوفر على عديد العلب تتناول تاريخ المنطقة وما جاورها إبان الحقبة الاستعمارية وما بعد الاستقلال، وبخاصة الفترة الممتدة من مطلع القرن العشرين الى غاية العقد الأخير للقرن العشرين، ونظرا للأهمية التي تكتسيها مثل هذه المراكز الأرشيفية في تدوين تاريخ الجهة، أو ما يسمى الدراسة المونوغرافية وقع

اختيارنا لهذا الموضوع، والذي نحاول فيه إبراز مكانة هذه المراكز ودورها في عملية التأريخ وعلى ما تحتويه من وثائق مهمة خاصة في تاريخ الثورة الجزائرية المباركة 1954م-1962م. ومحاولة منا إعطاء لمحة عامة عن مصلحة الأرشيف بولاية مستغانم وما تحتويه من علب أرشيفية.

وعليه قسمت مداخلتي لعدة محاور صيغت كالآتي:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الأرشيف أقسامه وأصنافه.

المحور الثاني: التعريف بأرشيف ولاية مستغانم (الموقع، الاجراءات القانونية المتبعة لتصفح. الأرشيف.... الخ).

المحور الثالث: التعريف بالأرصدة التاريخية لأرشيف ولاية مستغانم.

المحور الرابع: الأرشيف الخاص بتاريخ الثورة التحريرية بأرشيف الولاية.

المحور الخامس: نقد وتقييم.

1-تعريف الأرشيف:

-التعريف اللغوي:

هو لفظة لاتينية، أصلها" :**أرشيفوم**"، مأخوذة من الكلمة اليونانية" :أرخيا"، التي كانت تدل في بداية استعمالها على الوثائق المتعلقة بتاريخ عائلة أو شخص أو مجموعة، ومع التطور أصبح معناها يدل على مجموع الوثائق الخارجة عن التداول، والمخزنة عند شخص ما في مكان معين، أو عند مؤسسة ما للرجوع إليها للاستعمال كمصدر عند الاقتضاء[1].

1 Le robert **:dictionnaire de la langue française** ,matière archives, archiviste ,archivistique, p 116

ولقد جاء لفظ الأرشيف بصيغتين، فعل و اسم، فجاء كفعل بمعنى يضع الأوراق والملفات في الأرشيف، والفعل الماضي archived بمعنى أرشيف. كما جاء بصيغة archives التي تمثل دائرة من دوائر في الأصل كانت تطلق على سجلات الحكومة ووثائقها أي الأرشيف العمومي[1]. ويرادف كلمة أرشيف في اللغة العربية مصطلح "**الربائد**"، وتعني المكان الذي تخزن فيه الكتب والسجلات والمحاضر لصيانتها[2].

-التعريف الاصطلاحي:

وردت عدة تعريفات اصطلاحية للأرشيف نشير الى أهمها: فقد عرف الأرشيف اصطلاحا في معجم أوكس فورد على أنه "**مجموعة من الوثائق التي انتهت الأهمية اليومية لها**"، كما تطلق على الأمكنة التي يحفظ فيها الأرشيف، كما أطلق معجم أوكس فورد الكلمة على الهيئة القائمة بعملية الحفظ[3].

وعرفه شتلن برج بالقول: الأرشيف هو مجموعة الوثائق الناجمة عن نشاط مؤسسة عامة أو خاصة والتي اختارت لتحفظ داخل المؤسسة الأرشيفية بصورة دائمة بغرض الرجوع إليها[4].

كما عرفه شارل سمران بالقول: الأرشيف هو كل الأوراق المكتوبة الناتجة عن نشاط جماعي أو فردي، بشرط أن تكون قد نظمت ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة في البحث، ويشترط أن يكون قد أحسن حفظها في داخل منظمة واحدة[5].

---

1 – عبود الألوسي سالم؛ محجوب، مالك محمد .الأرشيف :**تاريخه، أصنافه، إدارته** .ط1 ، بغداد :دار الحرية، 1979م. ص 5.

2- المعجم الوسيط ص 322.

3 –أحمد أحمد الشامي: **المعجم البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات انجليزي– عربي**. الرياض. دار المريخ 1988م ص 86.

4–سلوى ميلادي: **الارشيف وادارته**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986م ص 344 .

5–نفسه، ص 75 .

2-تعريف الوثيقة الأرشيفية:

يذهب بعض الوثائقيين في فهم الوثيقة بأنها عبارة عن مكتوب أو محرر صيغ في قالب أو شخص خاص مناسب للظرف والحال، ويتضمن تصرف أو واقعة قانونية وتحفظ في الأرشيف أو لا تحفظ، وفي حالة عدم حفظها تحتاج الوثيقة الى التأكد من صحتها عن طريق النقد الدبلوماسي للشكل الخارجي.

وأما النوع الثاني من الوثائق الأرشيفية فهي الوثائق المحفوظة، تتضمن معلومات سواء للاستعمال الإداري أو الاستعمال في البحث التاريخي عندما تصبح غير جارية ويكون لها قيمة دائمة، والوثيقة الأرشيفية في نظر شتلن برج هي: "**مصطلح شامل يستعمل مرادفا لمصطلح مواد الذي يتضمن المواد الأرشيفية المستعملة بشكل مألوف للدلالة على المواد ذات الأصل العام والوثائق التاريخية**".

ويرى بوسنر: "**أنها الوثائق بغض النظر عن شكلها المادي أو خصائصها التي تحتوي على المعلومات ويضمن مصطلح وثائق، الكتابات، والمواد المطبوعة والخرائط والتسجيلات الصوتية وأشرطة الأفلام السينمائية**".

وعلى هذا الأساس فان بوسنر وشلن برج يتخذان من تعريفهما قانون تقرير المصير النهائي للوثائق الصادرة في 1943/07/07م في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد إعادة صياغته تعريفا للوثائق RECORD وهو: "**كل الكتب والأوراق والخرائط والصور الفوتوغرافية والمواد التوثيقية الأخرى بغض النظر عن شكلها المادي أو خصائصها أنشأتها أو تلقتها أي مؤسسة عامة أو خاصة خلال متابعتها لالتزاماتها القانونية أو لارتباطاتها بأعمالها الشرعية وحفظت أو أصبحت مناسبة للحفظ عن طريق تلك المنظمة أو حلفائها الشرعيين كبرهان على وظائفها وسياساتها وقراراتها**

وإجراءاتها وعملياتها وأوجه نشاطاتها الأخرى أو بسبب القيم الإعلامية للبيانات المحتواة فيها"[1].

3-أقسام الأرشيف:

ينقسم الأرشيف إلى قسمين، هما :الأرشيف العام، والأرشيف الخاص.

القسم الأول يتكون من مختلف الوثائق التي تنتجها أو تتوصل بها هيئات الأحزاب والدولة والجماعات المحلية، ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية، يتم التعامل معها ومعالجتها وفق النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة من المديرية العامة للأرشيف الوطني، بحيث لا يمكن التصرف فيها بمنأى عن أي إجراءات خارجة عن نطاق القانون. أما القسم الثاني فيتكون من مختلف الوثائق التي يحوزها الأشخاص أو العائلات أو المؤسسات والمنظمات غير العمومية[2].

وإن تقسيم الأرشيف إلى أصناف متعددة يعتمد بالدرجة الأولى على ضخامة المجموعات الأرشيفية وأهميتها، والأمكنة الملائمة لحفظها، وإلى كفاءة الإدارة الأرشيفية، ودقة التنظيم فيها، وكذلك يعتمد على عدد الموظفين العاملين، ومستواهم التعليمي وخبرتهم، وتبعًا لذلك تصنف الأرشيفات إلى التصنيفات التالية:

-**الأرشيف الإداري**: يضم وثائق الوزارات، المؤسسات والدوائر الحكومية بأنواعها وكذا الجامعات والمعاهد ومختلف الهيئات والشركات الإدارية.[3]

-**الأرشيف السياسي**: يضم الوثائق المتعلقة بالسياسة، كوثائق الجمعيات والهيئات والأحزاب والرؤساء ووثائق المعاهدات والاتفاقيات والعقود مع مختلف الدول[4].

1-ابراهيم محمد السيد: **مقدمة في تاريخ الارشيف ووحداته**، القاهرة، دار الثقافة، 1987م ص- ص 05-06.

1-عبود، محمد محجوب مالك: مرجع سابق ص-ص 45-49. الألوسي سالم

2-نفسه ص 47.

3-مجموعة من الباحثين: **المعالجة الفنية للمعلومات**، د ط، منشورات جمعية المكتبات الاردنية، عمان، 1985، ص 284.

-**الأرشيف العسكري**: يحوي وثائق وزارة الدفاع والطيران والبحرية والحروب والأسلحة بأنواعها والأسرار العسكرية ووثائق المحاكم العسكرية، ومعظم هذه الأرشيفات بقيت تحت إشراف السلطات العسكرية نظرا لما تحويه من أسرار مهمة.

-**أرشيف المؤسسات والهيئات الدينية**: يضم وثائق وزارة الأوقاف والمساجد والكنائس والجمعيات والمدارس الدينية.

-**الأرشيف السري**: يختص بالوثائق السرية التي تمس سلامة وأمن الدولة وسياستها، وهذا الأرشيف مرتبط إما برئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء أو وزارة الداخلية، ولا يمكن الاطلاع عليها إلا في الحالات النادرة والاستثنائية.

-**أرشيف الخرائط والأطالس**: يضم خرائط الدولة، ومختلف الأطالس المتعلقة بأراضيها ومقاطعاتها ومدنها.

-**أرشيف الأختام والشعارات والنقود**: يحوي الأختام القديمة والحديثة والتي بطل استعمالها، وكذا الشعارات والرموز والنقود بمختلف أنواعها[1].

4-التعريف بولاية مستغانم ومصلحة الأرشيف المتواجد بها:

مستغانم كما ذكرها الشيخ سيدي عبد الله ابن محمد بن الشارف في كتابه" سلسلة الأصول في شجرة بناء الرسول" تسمى مشتى غانم، ومسك الغنائم، ومرسى غانم، وفي قديم الزمان كانت تسمى كارتنا وهي لفظة رومانية، ومستغانم هي مدينة لا كبيرة ولا صغيرة، لها أسواق عامرة وتجارة مقصودة، وأرباح متوسطة، كثيرة الأشجار، تحفها البساتين وغالب غرسها التين والعنب، بها زوايا متعددة وأعظمها الزاوية السنوسية، التكوكية ثم الزاوية العلاوية الشاذلية ورئيسها الشيخ احمد بن مصطفى بن عليوة والزاوية القادرية

3-سالم الالوسي عبود، محمد محجوب مالك: مرجع سابق، ص – ص 47-48.

والتيجانية المحمدية وهي قريبة من مصب وادي الشلف [1]. كانت عرضة للاستعمار الفرنسي مثلها مثل باقي مدن الجزائر الى غاية الاستقلال سنة 1962م.

5-التعريف بمصلحة الأرشيف بولاية مستغانم:

تأسست مصلحة أرشيف ولاية مستغانم بتأسيس مقر الدائرة سنة 1956م، كانت مجرد مستودع ثم تحولت الى مصلحة للمحفوظات سنوات الثمانينات، ثم أصبحت مصلحة مستقلة كمبنى منفصل سنة 1994م وزاولت نشاطها العادي[2].

تقع مصلحة الأرشيف داخل مقر الولاية، ولها مبنى مستقل من ثلاث طوابق خاص بها، على مقربة من بقية المصالح الأخرى، بها مكتبين. مكتب مخصص للأعلام والمساعدة ومكتب للحفظ، زيادة على عدد قاعات ومستودع لحفظ الأرشيف.

ويضم الطابق الأرضي قاعة المطالعة وعدة مكاتب تخص الإدارة، منها مكتب رئيس الحفظ ومكتب رئيس المصلحة والأمانة ومكتب الإعلام والمساعدة.

أما الطابق الأول فيضم قاعة ملفات الأجانب، رخص السياقة، البطاقات الرمادية، ملفات رخص البناء، ملفات الانتخابات.

أما الطابق الثاني فيضم مكتب مصلحة المستخدمين والتنشيط المحلي، الميزانية، الأمانة ومندوبية الأمن وقاعة مخصصة لوثائق مختلفة.

أما الطابق الثالث يضم قاعة الصفقات العمومية وديوان الوالي وقسم الأرشيف التاريخي وملفات المجاهدين، وديوان الوالي وأرشيف المجلس الشعبي الولائي.

1- سيدي عبد الله ابن محمد بن الشارف: **سلسلة الاصول في شجرة ابناء الرسول، د** ط، المطبعة التونسية، تونس، 1929م ص 100.

2- محفوظات المصلحة.

6-الهيكل العام المخصص لقسم الأرشيف التاريخي:

عبارة عن قاعة واسعة بمساحة قدرت بحوالي 82 متر مربع، بجانب ديوان الوالي، تحمل القاعة الرقم 13، تحوي القاعة على 24 خزانة مقسمة 12 على يمين الداخل للقسم و12 أخرى على يساره.

7-الإجراءات القانونية للاطلاع على الأرشيف:

قبل الحصول على العلب الأرشيفية للاطلاع عليها يجب على الباحث ان يخضع لمجموعة من الإجراءات القانونية والمتمثلة فيما يلي:

-تصريح من الجامعة المكونة للطالب الدكتورالي (وثيقة باحث) أو من قبل الهيئة التابع لها.

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

إذا توفرت لدى الباحث هذه الوثائق يقوم بتسليمها للأمانة التابعة لرئيس مصلحة الأرشيف وبذلك يؤذن له الدخول إلى مركز الأرشيف حامل معه بطاقة زائر تسلم له من قبل الأمانة[1].

8-التعريف بالأرصدة التاريخية لأرشيف ولاية مستغانم:

يحتوي الأرشيف التاريخي لولاية مستغانم على حوالي 126 علبة أرشيفية في شكل ورقي، تحمل كل علبة عنوان خاص بها مع الإطار الزماني الذي تتناوله العلبة من التاريخ الأدنى الى التاريخ الأقصى، وتعتبر سنة 1901م بمثابة التاريخ الأدنى للعلب الأرشيفية والرصيد الأرشيفي المتواجد بولاية مستغانم، وتظهر في العلبة رقم 38 التي تحمل عنوان الجمعيات. أما التاريخ الأقصى فهو سنة 1991م، ويظهر في العلبة رقم 119م التي تحمل عنوان تقارير مختلفة، وعليه يمكن حصر الإطار الزماني للأرشيف التاريخي بولاية

1-زيارة ميدانية بتاريخ 05 نوفمبر 2015 على الساعة 10.00 صباحا.

مستغانم من 1901م الى غاية 1991م، هذا بصفة عامة، إلا أنه يمكن الإشارة الى أن غالبية العلب الأرشيفية تتناول المدة الزمنية المحصورة ما بين سنتي 1947م . 1975م. كما أن كل علبة بها مجموعة من الملفات، فمثلا العلبة رقم 02 نجدها تحمل ملفات بعنوان:

-تحذير حول اقتناء ملكية في إطار الاصلاح الزراعي 1959م.

-انتزاع الملكية من أجل الاستعمال الجماعي 1957م-1963م.

-الإصلاح الزراعي.

أما فيما يخص العلبة التي تتناول تاريخ الثورة الجزائرية فبعد عملية الفرز تمكنا من الحصول على ثمانية علب تتناول التاريخ العسكري للثورة التحريرية، وكل علبة بها مجموعة من الملفات جاءت أرقام العلب وعناوينها على الشكل الآتي:

-العلبة رقم 48 تحمل عنوان أحداث الجزائر، بها مجموعة من الملفات تتناول الفترة الزمنية من سنة 1950م الى غاية 1959م.

-العلبة رقم 73، هي عبارة عن علبة تحتوي على محاضر الدرك الفرنسي من الفترة الزمنية 1957م الى غاية 1962م، وهي علبة مهمة جدا للباحث بها مجموعة من الملفات والوثائق وتقارير الدرك الفرنسي حول عمليات التخريب وحرق المزارع التي قام بها المجاهدين وإحصاء الخسائر المادية.

وقد اخترت منها نماذج من تقارير الدرك الفرنسي تخص عمليات تخريب وحرق المزارع بمنطقة عين طارق التي كانت تابعة إداريا لمقاطعة مستغانم.

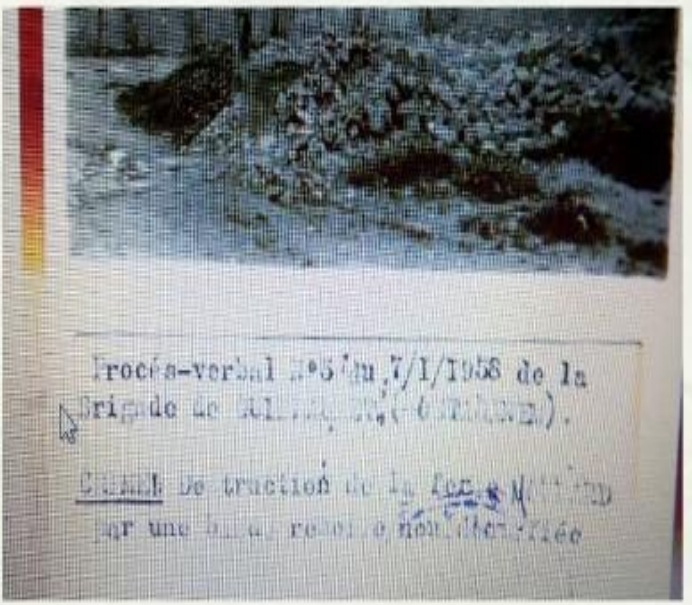
Procès-verbal n°5 du 7/1/1958 de la
Brigade de [illegible].

المحاكمة الشفهية رقم 5 ف 7 جانفي 1958

ف فرقة قيلمات (مستغانم)

الجريمة التدمير الشامل ل قرية موروت لوسيان من طرف

مجهولين

القائد. العسكري ليك

المحاكمة الشفهية رقم 5 ف 7 جانفي 1958 ف فرقة قيلمات

مستفانم

الجريمة تدمير ل قرية جيلارد من طرف مجموعة من الثوار غير

معروفين

القائد العسكري بينارد

المحاكمة الشفهية رقم 6 ف 8 جانفي 1958

ف فرقة قيلمات (مستغانم)

الجريمة تدمير لمزرعة فاردوكس لويس من طرف مجموعة من

الثوار مجهولين

القائد العسكري بنلقاد

-العلبة رقم 79 تحمل عنوان المجاهدين القدامى من الفترة الزمنية 1956م الى غاية 1962م، بها عديد الملفات التي تتناول أخبار وعمليات المجاهدين القدامى.

-العلبة رقم 84 تحمل عنوان التسيير المالي للجماعات المحلية بالجزائر والمنح العائلية التأمين عن الحرائق من الفترة الزمنية 1957م الى غاية 1959م.

-العلبة رقم 94 تحت عنوان الغرف الفلاحية، تقرير، سكنات، منح، من سنة 1956م الى غاية 1959م.

-العلبة رقم 101 تحت عنوان مناشير مذكرات قرارات من سنة 1957م الى غاية 1959م، تحمل عديد الملفات حول المناشير التي كانت تنشر إبان الفترة الزمنية المذكورة.

-العلبة رقم 117 تحمل عنوان محضر مداولات وتقارير من سنة 1957م الى غاية 19958م.

-العلبة رقم 119 تحت عنوان تقارير مختلفة احتوت العديد من التقارير المختلفة والإحصاءات من سنة 1958م الى غاية 1991م هذه بصفة عامة أهم العلب التي تتناول التاريخ العسكري للثورة التحريرية المتواجدة بقسم الأرشيف التاريخي لولاية مستغانم، وهي بشكل ورقي، ذات نوعية جيدة، تساعد الباحث في عملية الاطلاع عليها.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن مصلحة الأرشيف لولاية مستغانم قد دفعت للمديرية العامة للأرشيف الوطني سنة 2001م، عدة وحدات وشملت الوثائق المدفوعة ما يلي:

أرشيف متعلق بالمجاهدين وآخر بالثورة التحريرية، أرشيف المساجين والمحكوم عليهم بالإعدام والمحكوم عليهم بالمؤبد، هذا حسب ما أورده رئيس مصلحة الأرشيف بولاية مستغانم.

9-النقائص التي يعاني منها قسم الأرشيف التاريخي بولاية مستغانم:

-ضيق المكان المخصص للوثائق الأرشيفية التاريخية.

-غياب أجهزة الوقاية التي يجب أن يضعها الأرشيفي أثناء أدائه لمهمته.

-القسم بحاجة الى التهوية كونه يحتوي على نافذتين فقط.

-الرطوبة التي تشكل أكبر خطر على الوثيقة الأرشيفية باعتبار المصلحة قريبة من البحر.

-الاعتماد على فهرس واحد يضم جميع المادة الأرشيفية بالقسم مما يصب عملية الاطلاع، فحبذا لو تعددت الفهارس واستخدمت طريقة السلاسل (السلسلة) التي تحتوي مجموعة من العلب مخصصة لفترة زمنية معينة ولمجال معين من مجالات البحث التاريخي.

خاتمة:

إن الأرشيف هو من الأشياء الأساسية التي يجب على كل فرد أو مؤسسة خاصة أو عامة أو إدارة أن تولِي له أهمية في استراتيجيتها؛ فهو دليل استمراريتها؛ و الشاهدٌ على جميع الأنشطة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والواقع المعيش؛ فهو كما قال المؤرخ جامع بيضا -مدير أرشيف المغرب- إذن ماضٍ، تاريخ، هوية، تراث، عربون الشفافية، ويساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد؛ فهو ضمان لاستمرارية الدولة؛ فتنظيمه وفاء للماضي، وتدبير معقلن للحاضر، وتطلع للمستقبل، وقد عبر عن ذلك جاك ديريدا "**ليست مسألة الأرشيف متعلقة بالماضي فحسب، إنها أيضًا مسألة المستقبل، مسألة المستقبل بالتأكيد، مسألة جواب ووعد وشعور بالمسؤولية لبناء الغد**".

وإن الأرشيف والوثيقة الأرشيفية تكمل أهميتها في كتابة التاريخ، وخاصة مصالح الأرشيف المتواجدة بالولاية أو البلدية، فهي تساهم بقسط وافر في التأريخ المحلي، سواء لمنطقة معينة أو لصالح الوطن، لهذا وجب علينا المحافظة عليها قدر المستطاع والعمل على الاستفادة منها وتوفير الشروط اللازمة للإبقاء عليها بصورة جيدة وإن قسم الأرشيف التاريخي بمستغانم حتى وان كان حجمه صغيرا مقارنة بدور الأرشيف الكبرى الأخرى يفتقر للمواصفات العالمية التي تحظى بها مختلف دور العالم، إلا أنه يحوي وثائق جد مهمة ونادرة وجب علينا الحفاظ عليها والاستفادة منها في كتابة التاريخ المحلي.

قائمة المصادر والمراجع:

أ . باللغة العربية:

1. ابراهيم محمد السيد: مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته، القاهرة، دار الثقافة، 1987م.
2. احمد احمد الشامي: المعجم البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات انجليزي– عربي. الرياض. دار المريخ 1988م.
3. سلوى ميلادي: الأرشيف وادارته، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986م.
4. سيدي عبد الله ابن محمد بن الشارف: سلسلة الأصول في شجرة ابناء الرسول، دط، المطبعة التونسية، تونس، 1929م.
5. عبود الألوسي سالم؛ محجوب، مالك محمد .الأرشيف :تاريخه، أصنافه، إدارته . ط1 ، بغداد :دار الحرية، 1979م.
6. مجموعة من الباحثين: المعالجة الفنية للمعلومات، دط، منشورات جمعية المكتبات الأردنية، عمان، 1985.
7. محفوظات المصلحة.
8. معجم الوسيط.
9. زيارة ميدانية بتاريخ 05 نوفمبر 2015 على الساعة 10.00 صباحا.

ب . باللغة الأجنبية:

-Le robert :dictionnaire de la langue française ,matière archives, archiviste ,archivistique

توصيات الندوة

في يوم 28 نوفمبر 2016 اجتمعت لجنة التوصيات الخاصة بالندوة الدكتورالية "الأرشيف وإشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر"، وقد ثمنت اختيار موضوع الندوة وأشادت بتنظيمها المحكم، وخاصة ما تعلق بتخصيص ورشة عملية لطلبة الدكتوراه، وأكدت أنه وبعد الاستماع إلى نحو ثلاثين مداخلة، ومناقشة كثير من القضايا والإشكاليات خلصت اللجنة إلى إسداء التوصيات الآتية:

– الدعوة لعقد اتفاقية شراكة وتعاون مع الفضاء الاجتماعي ممثلا في مركز الأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم، وفروعه الجهوية بقسنطينة ووهران والجزائر العاصمة، وذلك في إطار توجيهات الوزارة الوصية واستراتيجية مشروع البحث لجامعتنا.

– تركيز الاهتمام بمثل هذه الموضوعات التي تعالج إشكاليات المصدر في كتابة تاريخ الجزائر.

– إشراك الجهات المعنية بالأرشيف في مثل هذه الندوات، وخاصة المتحف الجهوي للمجاهد بالمسيلة، ومركز الأرشيف الوطني الجزائري.

– الأخذ بيد طلبة الدكتوراه من أجل تليين العقبات التي تعترضهم في سبيل الحصول على الأرشيف والاستفادة منه.

– دعوة مراكز الأرشيف إلى وضع الأرشيف بين أيدي الباحثين، ودعوة الباحثين إلى تبادل الأرشيف من أجل تعميم الفائدة.

– إقامة بنك للأرشيف بمقر المخبر من أجل تسهيل المهمة البحثية لطلبة الدكتوراه والماستر.

– نشر أعمال الندوة الكترونيا وورقيا من أجل الاستفادة من بحوثها القيمة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة مدير مخبر الدراسات والبحث في تاريخ الثورة الجزائرية الأستاذ الدكتور: عبد الله مقلاتي	ص4
بطاقية الندوة الدكتورالية الوطنية الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر	ص6-7
الأرشيف ودبلوماسية الثورة الجزائرية الدكتور: عمر بوضربة	ص9-17
أرصدة أرشيف الثورة الجزائرية، مركز الأرشيف الوطني الجزائري أنموذجا الأستاذ الدكتور: عبد الله مقلاتي	ص18-33
رصيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف الأستاذ الدكتور: احمد مسعود سيد علي	ص34-52
الوثائق الأرشيفية الخاصة بخطي موريس وشال المحفوظة بمركز الأرشيف العسكري بفانسان باريس الدكتور: جمال قندل	ص53-60
التعامل مع الوثيقة الأرشيفية والمخطوطة في مجال الدراسات التاريخية الدكتور: حميدي ابو بكر الصديق	ص61-73
منهجية البحث في الوثيقة الأرشيفية والمخطوطة الدكتور: محمد قويسم	ص74-84
الأرشيف الفرنسي ومحطات من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر محطة الحملة على الأغواط (نوفمبر 1852 أنموذجا)، كيفية الاستفادة منها بناء على المنهج التاريخي الدكتور: مصطفى عبيد والأستاذ الدكتور: محمد يعيش	ص85-94

أرشيف تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في دور محفوظات فرنسا، تونس، الجزائر نماذج لمضمون وفهارس مجموعة من الوثائق الدكتور: فتح الدين بن أزواو	ص95–104
مصير وثائق الأرشيف الجزائري خلال العهد العثماني بعد استقلال الجزائر 1962 الأستاذ: نور الدين مقدر	ص105–114
وثائق الأرشيفات الكولونيالية المحلية ودورها في قراءة وبناء التاريخ الوطني العام، الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة كنموذج الدكتور: بيرم كمال	ص115–125
الكشاف ودوره في الوصول إلى الوثائق الأرشيفية "كتاب وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب" للأستاذ خليفة حماش أنموذجا الأستاذة: راضية قوفي	ص126–135
زوايا الطريقة الرحمانية بالزيبان والحضنة وأولاد نائل من خلال مجلة العالم الإسلامي والأرشيف الفرنسي الدكتور: محمود بوكسيبة	ص136–146
الأمير عبد القادر الجزائري في الوثائق التاريخية الدكتور: قاصري محمد السعيد	ص147–166
وثائق متعلقة بالثورة الجزائرية بأرشيف ولاية مستغانم الأستاذ: يوسف صداقي	ص167–181
توصيـــــات الندوة	ص183
فهرس المحتويات	ص185–186